

Distr.
GENERAL

UNCTAD/DSD/SEU/2
27 September 1993
ARABIC
Original: ENGLISH
ARABIC, ENGLISH and FRENCH ONLY

آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني
في الضفة الغربية وقطاع غزة

تقرير اجتماع خبراء أمانة الاونكتاد في قصر الامم بجنيف
في الفترة ١٩-٢٢ أيار/مايو ١٩٩٣

أعدت هذا التقرير أمانة الاونكتاد . ولا يقصد به تقديم عرض شامل لوجهات النظر المختلفة التي أعرب عنها المشاركون خلال الاجتماع ، كما أنه لا يعبر بالضرورة عن وجهات نظر أمانة الاونكتاد . ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن رأي كان من جانب أمانة الامم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٥ - ١	 مقدمة
٥	٢ - ١	 ألف - خلفية
٥	٣	 باء - تاريخ ومكان عقد الاجتماع
٥	٥ - ٤	 جيم - المشتركون
٦	١٢ - ٦	 أولا - افتتاح الاجتماع
٨	١٤ - ١٣	 ثانيا - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٨	١٣	 ألف - جدول الأعمال
٨	١٤	 باء - تنظيم العمل
		 ثالثا - تقييم المشاكل والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية
٩	١٧٦ - ١٥	 الرئيسية
٩	٢٤ - ١٥	 ألف - التطورات الكلية الرئيسية
١١	٤١ - ٢٥	 باء - الزراعة
١٦	٥٤ - ٤٢	 جيم - الصناعة التحويلية
٢١	٥٨ - ٥٥	 دال - التعدين والمهاجر
٢٢	٦٤ - ٥٩	 هاء - الخدمات
٢٤	٧٢ - ٦٥	 واو - تجارة السلع
٢٦	٧٦ - ٧٣	 زاي - المالية العامة
٢٨	٨٩ - ٧٧	 حاء - المساعدة الدولية
		 طاء - الموارد الطبيعية: الأراضي ، والمستوطنات
٣٣	٩٧ - ٩٠	 الاسرائيلية ، والموارد المائية
٣٦	١١٠ - ٩٨	 ياء - المرافق العامة (الخدمات البلدية)
٤١	١٢٥ - ١١١	 كاف - البناء والاسكان
٤٦	١٣٢ - ١٢٦	 لام - النقل والاتصالات
٤٩	١٣٨ - ١٣٣	 ميم - الطاقة
٥١	١٤٣ - ١٣٩	 نون - السكان
٥٢	١٤٩ - ١٤٤	 سين - اليد العاملة والعمالة
٥٤	١٥٤ - ١٥٠	 عين - المرأة والتنمية
٥٦	١٦٢ - ١٥٥	 فاء - خدمات الصحة العامة
٥٨	١٧٠ - ١٦٣	 صاد - التعليم
٦٢	١٧٦ - ١٧١	 قاف - الإدارة العامة

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٦٤	١٧٧ - ١٩٩	رابعاً - تحديد الاحتياجات والتدابير المعينة للعمل المباشر ..
٦٤	١٨٤ - ١٧٨	ألف - القطاعات والقضايا الاقتصادية
٦٥	١٧٩	١ - الإطار القانوني
٦٥	١٨٠	٢ - الإطار المؤسسي
٦٦	١٨١	٣ - التسويق
٦٨	١٨٢	٤ - العمالة
٦٨	١٨٣	٥ - التمويل
٧٠	١٨٤	٦ - المساعدة التقنية
٧٠	١٨٥ - ١٩١	باء - الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية
٧١	١٨٧	١ - البناء والاسكان
٧٢	١٨٨	٢ - الموارد من المياه والأرض
٧٤	١٨٩	٣ - النقل والاتصالات
٧٥	١٩٠	٤ - المرافق العامة
٧٦	١٩١	٥ - الإدارة العامة (السلطة التنفيذية)
٧٨	١٩٢ - ١٩٩	جيم - الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية
٧٨	١٩٣	١ - السكان والحالة الديمغرافية
٧٨	١٩٤	٢ - القوى البشرية
٧٩	١٩٥	٣ - المرأة والتنمية
٨٠	١٩٦ - ١٩٨	٤ - خدمات الصحة العامة
٨١	١٩٩	٥ - التعليم
٨٢	٢٠٠ - ٢١٩	خامساً - آفاق التنمية المطردة في الضفة الغربية وقطاع غزة ..
٨٢	٢٠١	ألف - موجز الإطار الكمي
		١ - القيود المختلفة التي تواجه اختيار الأسلوب
٨٢	٢٠١ - ٢٠٢	٢ - هيكل الإطار
٨٢	٢٠٣	٣ - السيناريو الأساسي وبديله
٨٣	٢٠٤ - ٢٠٦	٤ - السيناريوهات البديلة
٨٤	٢٠٧ - ٢١٢	باء - المناقشة
٨٦	٢١٣ - ٢١٨	جيم - الاستنتاجات
٨٧	٢١٩	

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٨٨	٢٢٠	سادسا - وضع مخططي الجزأين الثاني والثالث من الدراسات القطاعية
٨٨	٢٢١	سابعا - اعتماد النصوص
٨٨	٢٢٢ - ٢٢٣	ثامنا - اختتام الدورة

المرفقات

<u>المرفق</u>	
٩١	الاول - قائمة المشتركين
٩٣	الثاني - قائمة الدراسات الميدانية التي أجريت بتكليف من أمانة الاونكتاد في سياق المشروع المتعلق بآفاق التنمية المطردة في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

ألف - خلفية

١ - شرعت أمانة الاونكتاد ، عملاً بقرار مجلس التجارة والتنمية ٢٣٩(د-٢٣) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٤/٤٤ ، وكجزء من برنامج عملها للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، في تنفيذ مشروع مشترك بين القطاعات يرمي إلى تقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واستقصاء إمكانيات التنمية المطردة فيهما ، وتوفير استراتيجيات ومبادئ توجيهية للسياسة من أجل العمل . ويلخص هذا التقرير مداولات اجتماع خبراء عقد بعد إنجاز المرحلة الأولى من المشروع وقبل الشروع في تنفيذ مرحلتيه الثانية والثالثة^(١) .

٢ - وكانت الاهداف الرئيسية للاجتماع هي: (أ) مناقشة تقييم موجز للتطورات القطاعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنوات الاحتلال الـ ٢٥ الماضية ، واعتماد التوصيات التي انبثقت عن استنتاجات الجزء الأول من الدراسات الميدانية المتعمقة لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة من أجل العمل الفوري ؛ و(ب) دراسة الخيارات واعتماد النهج ذات الصلة لتوجيه الدراسة القطاعية في إطار الجزأين الثاني والثالث من الدراسات الميدانية المتعمقة .

باء - تاريخ ومكان عقد الاجتماع

٣ - عقد الاجتماع في قصر الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ .

جيم - المشتركون^(٢)

٤ - حضر الاجتماع ٢٠ خبيراً فلسطينياً محلياً وخمسة خبراء دوليين فضلاً عن ممثلين من منطمتين إقليميتين عربيتين هما المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، وجامعة الدول العربية (إدارة الشؤون الاقتصادية) ، وسبع منظمات دولية هي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، ومنظمة الصحة العالمية . كما اشترك خبير يمثل فلسطين .

٥ - وترأس الاجتماع رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) التابعة لأمانة الاونكتاد ، وتم تعيين رئيس مشارك من بين الخبراء المحليين . كما اشترك موظفون من أمانة الاونكتاد في خدمة هذا الاجتماع .

أولا - افتتاح الاجتماع

٦ - افتتح الاجتماع السيد إيف بيرشيلوت ، نائب الأمين العام للاونكتاد . وأشار إلى عمل أمانة الاونكتاد بشأن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة . وأوضح أن هذا العمل قد بدأ في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٧٩ ثم تكثف بعد إنشاء الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) في عام ١٩٨٥ . وقد أُعدّ منذ ذلك الحين ، بالإضافة إلى التقارير السنوية المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية ، عدد من الدراسات المتمثلة والوثائق التقنية الأخرى بشأن مختلف جوانب الاقتصاد الفلسطيني في الأرض المحتلة . وقد حاولت أمانة الاونكتاد ، في كل هذه الجهود ، ألا تكتفي بمجرد تحليل أداء الاقتصاد الفلسطيني وتحديد المجالات التي تنطوي على مشاكل فضلا عن تحديد الاحتياجات ، بل إنها نجحت ، في إطار اختصاصاتها ، في ترجمة بعض الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة إلى مشاريع محددة ترمي إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني .

٧ - وأوضح أن الأمانة قد قامت ، في أداء ولايتها ، باعتماد نهج مكيف مع احتياجات وواقع حالة معقدة وصعبة . وقد أتاح المشروع المشترك بين القطاعات الربط بين مختلف مسارات البحوث المتعلقة بالحالة والمشاكل والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية في إطار نمط بحثي منهجي ومتكامل . وتهدف الاستنتاجات إلى إرساء الأساس للعمل المتضافر من قبل المجتمع الدولي من أجل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتنميطه المطردة .

٨ - وشدد على أن نتائج الاجتماع الذي يجمع بين خبراء من المنطقة ومن خارج الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك الخبرة التي تتمتع بها منظمات إقليمية ودولية ، ستشكل مساهمة لا غنى عنها لبلوغ هذا الهدف . والواقع أن الاجتماع والمرحلة التالية من المشروع يتزامنان مع حدوث تطورات بالغة الأهمية في المنطقة . وأوضح أن من شأن نتائج الجهود المبذولة في إطار الاونكتاد أن تساعد أيضا في تعزيز المناقشات الجارية حاليا في سياق المفاوضات حول تحقيق السلام في الشرق الأوسط .

٩ - وأوضح السيد نبيل الرملاوي ، المدير والمراقب الدائم لبعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف ، أن فلسطين قد تابعت باهتمام بالغ عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة منذ إنشائها في عام ١٩٨٥ . وقال إن نطاق الجهود التي تبذلها الوحدة قد تطور ، مما يدل على توفر درجة أكبر من الشمولية ترمي إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المترتبة على الاحتلال الاسرائيلي . كما أن هذه الجهود موجهة نحو المجتمع الدولي لكي يزيّد دعمه للشعب الفلسطيني ، لتمكينه من بلوغ هدفه المتمثل في إقامة اقتصاد مستقر .

وقال إن من شأن إنجاز المشروع المشترك بين القطاعات أن يشكل نقطة تحول في الجهود الرامية إلى إجراء دراسة شاملة للحالة الاقتصادية الراهنة في الأرض المحتلة والاحتياجات لإنعاشها وإمكانيات تنميتها المطردة في المستقبل . واعتبر أن إنجاز المرحلة الأولى من المشروع وعقد الاجتماع الحالي يمثلان خطوتين مشجعتين في هذا الاتجاه .

١٠ - إلا أنه استدرك قائلاً إن الاحتلال يتنافى مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية وبذل جهود شاملة لتصحيح التشوهات والاختلالات الناجمة عن سياسات وممارسات سلطات الاحتلال هما وحدهما اللذان يمكن أن يفضيا إلى إجراء التغييرات الداخلية اللازمة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني للوصول به إلى عتبة التنمية . وفي هذا الصدد ، قال إنه يعلق أهمية عظيمة على هذا الاجتماع وعلى النتائج التي ستسفر عنها مداولاته .

١١ - وبسط السيد ش . كاظمي ، رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة ، أهداف ونطاق المشروع المشترك بين القطاعات الذي وضع في إطار برنامج عمل الاونكتاد للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . وقال إن المشروع يهدف إلى توفير مبادئ توجيهية متكاملة للعمل المتضافر في سبيل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتنميتها المطردة . وعلى هذا الأساس فإن المشروع يتألف من ثلاثة أجزاء رئيسية: (أ) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة والتدابير اللازمة لإنعاشها الفوري ؛ (ب) استقصاء إمكانيات تنميتها المطردة في إطار سيناريوهات مختلفة ؛ (ج) الاستراتيجيات وخيارات السياسة والتدابير . وفي هذا الصدد ، قال إنه تم التكليل باعداد ٢٥ دراسة متعمقة تغطي مختلف القطاعات والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية (ويمكن الرجوع إلى هذه الدراسات للاطلاع على المزيد من التفاصيل) (٣) .

١٢ - وقال إن من دواعي سروره أن يلاحظ أن الجزء الأول من المشروع قد تم الفراغ منه تقريباً ، مما مكن الأمانة من عقد هذا الاجتماع الهام الذي تتمثل أهدافه في بيان واعتماد الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية بشأن العمل الفوري التي أسفر عنها الجزء الأول من المشروع ، ودراسة تحليلات السيناريوهات المتعلقة بإمكانات التنمية المطردة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والواردة في دراسة الأمانة بشأن وضع إطار كمي . وأوضح أن من شأن هذا أن يوجه العمل المتعلق بالجزأين الثاني والثالث من الدراسات القطاعية المتعمقة . واختتم بقوله إن العمل قد انتقل إلى مرحلة حاسمة تتطلب قدراً أكبر من التجانس في الرؤيا والجهود المكثفة من جانب جميع الأطراف المعنية . وأشار إلى أن الغاية من الاجتماع الحالي هي تحقيق هذا الهدف وتوفير المبادئ التوجيهية اللازمة لتكليل المشروع بالنجاح .

ثانيا - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

ألف - جدول الأعمال

١٣ - اعتمد المشتركون جدول الأعمال التالي:

- ١ - افتتاح الاجتماع
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - تقييم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتوصيات للعمل الفوري
- ٤ - آفاق التنمية المطردة في الضفة الغربية وقطاع غزة
- ٥ - وضع مخططي الجزئين الثاني والثالث من الدراسات القطاعية الفردية
- ٦ - اعتماد النصوص
- ٧ - اختتام الاجتماع .

باء - تنظيم العمل

١٤ - بعد إجراء مناقشة عامة للبنود ٣ و٤ و٥ من جدول الأعمال في الجلستين العامتين المعقودتين في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢ ، تم إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة لإجراء دراسة متعمقة لهذه البنود وعرض استنتاجاتها على الجلسة العامة الأخيرة لاعتمادها . وقد عقد كل فريق من الأفرقة العاملة الثلاثة ثلاث جلسات على الأقل في ٢٠ و٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ ، شملت عددا من القطاعات/القطاعات الفرعية/القضايا ، وذلك على النحو التالي:

(أ) القطاعات الاقتصادية: الأداء الاقتصادي الكلي ؛ الزراعة ؛ المساعدة الدولية ؛ الصناعات التحويلية ؛ تجارة السلع ؛ التعدين والمهاجر ؛ النقد والعمليات المصرفية ؛ المالية العامة ؛ الخدمات ؛ السياحة .

(ب) الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: ديناميات التغيير الاجتماعي ؛ التعليم ؛ اليد العاملة والموارد البشرية ؛ السكان والديموغرافيا ؛ الصحة العامة ؛ خدمات الرعاية الاجتماعية ؛ الإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية ؛ المرأة والتنمية .

(ج) الهيكل الأساسية والموارد الطبيعية: البناء والإسكان ؛ الطاقة ؛ المستوطنات الاسرائيلية ؛ الإدارة العامة ؛ المرافق العامة ؛ الموارد المائية ؛ والنقل والامتلاكات .

وقد عقدت جلستان عامتان في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ لمناقشة النصوص المقترحة التي تشمل المناقشات حول البنود ٣ و٤ و٥ من جدول الأعمال . وفي الجلسة العامة الرابعة (المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢) ، اعتمد الخبراء مشاريع النصوص المتعلقة بهذه البنود .

ثالثا - تقييم المشاكل والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية

الف - التطورات الكلية الرئيسية

١٥ - بدأت المداولات حول هذا البند بعروض قدمها الخبراء لاستنتاجاتهم الرئيسية في إطار الجزء الأول من الدراسات الفردية الـ ٢٥ التي تشمل القطاعات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية . وقد تناول هذا الجزء تقييم التطورات التي حدثت خلال سنوات الاحتلال الـ ٢٥ ، وتحديد الاحتياجات والتوصيات المتعلقة بتدابير العمل الفوري من أجل تحسين الحالة .

١٦ - ولوحظ بصورة عامة أن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين قد شهد تغيرات هيكلية هامة خلال ٢٥ سنة من الاحتلال ، مما يعكس التأثير الشديد لسياسات وممارسات الاحتلال الاسرائيلي . وقد فقدت قطاعات الاقتصاد التقليدية قوتها الدافعة بصورة تدريجية . ويمكن عزو معظم الارتفاع الذي تحقق في الدخل والاستهلاك منذ عام ١٩٦٧ إلى تأثير العوامل الخارجية على قاعدة الانتاج المحلية للاقتصاد الفلسطيني نفسه .

١٧ - وقد أدى الاحتلال المتطاوّل إلى خضوع الاقتصاد الفلسطيني لمجموعة من الضغوط التي أعاقّت عملية تنميته ، مما أسفر عن انخفاض مطرد في دور الزراعة دون توفير أية حوافز ولا سيما للقطاع الصناعي . وقد تجلّت آثار الاحتلال وما يتصل به من التدابير في جملة أمور منها الانخفاض الهائل في فرص العمالة الزراعية ، وتحويل اليد العاملة عن القطاعات التقليدية إلى قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي الأكثر كثافة في استخدام اليد العاملة ، وإهمال احتياجات القطاعات الانتاجية الفلسطينية وإعادة توجيهها نحو خدمة مصالح الانتاج والاستهلاك الاسرائيلية ، والتحكم بالقنوات التجارية بطريقة تكفل الهيمنة الاسرائيلية على التجارة المحلية والدولية الفلسطينية . وقد كانت هذه الآثار شديدة الوطأة على صفار المنتجين الفلسطينيين المتضعفين وغير المتطوريين الذين وجدوا أنفسهم في حالة تنافس مع قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي المترابطة وذات رأس المال المرتفع والمتقدمة تكنولوجيا والمدمعة ، بما في ذلك معظم الفروع الزراعية والعديد من فروع الصناعة التحويلية التي تزاوّل التجارة مع الأرض المحتلة .

١٨ - إن عمل الآليات التي يمكن أن تساعد في تعزيز التفاعل بين مختلف القوى المؤثرة في الاقتصاد المحلي والاحتياجات الفعلية للشعب الفلسطيني قد تأكل بصورة منتظمة على مدى ٢٥ سنة من الاحتلال . وفي حين تولت سلطات الاحتلال الاسرائيلي السيطرة على الادارة الاقتصادية ، فإنها لم تف بما يتلزم مع ذلك من مسؤوليات والتزامات تجاه الأرض المحتلة ، وفقا للاتفاقيات الدولية . كما أن استبعاد الشعب الفلسطيني عن ممارسة السلطة على السياسة الاقتصادية وتحمل المسؤولية عن إدارتها ينطبق على

مجموعة واسعة من القضايا والأنشطة . وهي تشمل: إصدار التراخيص والتنظيم ، وتخطيط الانتاج الزراعي والصناعي ، وأنظمة وإجراءات التجارة الدولية ، والتسهيلات التجارية وتسهيلات التمويل الانمائي ، والأنظمة النقدية والضريبية والجمركية ، واستخدام الاراضي والمياه ، واستخراج المعادن ، والبناء ، والمرافق العامة ، والهيكل الأساسية ، والخدمات العامة ، وغيرها .

١٩ - ونتيجة لذلك ، لا توجد أية مؤسسات فلسطينية محلية مختمة تتمتع بسلطة دراسة إمكانيات واحتياجات التنمية أو التأثير على التفاعل بين القوى المؤثرة في التنمية الاقتصادية عن طريق تحديد الأولويات ، وتصميم الاستراتيجيات ، وتوفير المبادئ التوجيهية لتدابير السياسة الرامية إلى دعم الجهود وتشجيع المشاريع القائمة على روح المبادرة . ولم تستطع المبادرات الفردية والمؤسسية ، التي كثيرا ما تستند إلى تقييمات خاصة للحالة وإلى اعتبارات مختلفة (ومتضاربة أحيانا) أن تحقق الكثير من الإنجازات . وعلى المستوى الدولي ، واجهت الأنشطة الشائنة والمتعددة الأطراف نهجا مفككا مماثلا ، دون توفر أي تنسيق يُذكر لضمان فعالية تأثيرها .

٢٠ - وهكذا فإن الاقتصاد الذي ينشأ نتيجة لذلك في الأرض المحتلة يواجه مجموعة من الضغوط ومواطن الضعف ويقتصر إلى ذلك التصور الواعي للأهداف والتوجيه الذي يمكن أن يتولد عن سلطة محلية نشطة على المستويات المركزية والمحلية . وبينما تجلت في بعض الأحيان زيادات في الانتاج ودخل الفرد ومستويات المعيشة وغير ذلك من مؤشرات النمو ، فإن هذه لا تبشر بظهور أساس سليم للتحويل الهيكلي والتنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني . وفي ظل هذه الظروف لا يمكن أن ينشأ تلقائيا مسار مستقل ورشيد للتنمية وما يقتدرن بها من السياسات والتدابير .

٢١ - وفي هذه الأثناء ، أدت العقوبات التي فرضتها سلطات الاحتلال منذ أواخر عام ١٩٨٧ في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية إلى زيادة حدة القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني وإلى إعاقه جهوده الرامية إلى تحقيق الاعتماد على الذات ومون مصلحته الاقتصادية . وقد أثرت التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال في هذا السياق على كل جانب من جوانب النشاط الاقتصادي الفلسطيني ، مما أدى إلى تخفيض الاستثمار والانتاج والدخل والاستهلاك في جميع المجالات . وأشار القرار الذي اتخذته الأردن في عام ١٩٨٨ بشأن "فك الروابط القانونية والادارية" مع الضفة الغربية بغية "تعزيز التوجه الوطني الفلسطيني" تحديات جديدة أمام الاقتصاد الهش للأرض الفلسطينية المحتلة ، خصوصا فيما يتعلق بتطوير المؤسسات ، وتمويل نفقات الخدمات الاجتماعية ، وتدفق الصادرات الفلسطينية إلى الاسواق التقليدية . وكان أثر الازمة التي حدثت مؤخرا في الشرق الاوسط على اقتصاد الأرض المحتلة شديد الوطأة بمفغة خاصة ، حيث تم تسجيل المزيد من التدهور في القدرة الانتاجية المحلية ومصادر الدخل ، ولا سيما دخل عوامل الانتاج ، والصادرات السلعية ، والتحويلات الخاصة والعامة إلى الأرض المحتلة .

٢٢ - وقد أعيد مؤخرا تقييم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة . فمنذ عام ١٩٩٠ ، تم تحسين سياسة إصدار التراخيص إلى حد ما وتم منذ ذلك الحين منح عدد أكبر من التراخيص المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصناعية الجديدة . ومن بين الوسائل الأخرى لتحسين الحالة الاقتصادية ما تمثل في النية المعلن عنها لإنشاء مناطق صناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومنح إعفاءات من الضرائب لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للصناعات الفلسطينية المنشأة حديثا ، وإنشاء هياكل أساسية أنسب . كما تم الاعلان عن تدابير لتشجيع عودة رأس المال الفلسطيني إلى الأرض المحتلة . وتلقى أصحاب المشاريع الموجودون في الخارج وعودا بتزويدهم ببطاقات هوية لهم ولاسرهم إذا ما استوفوا شروطا معينة . وفي طليعة هذه الشروط القدرة على استثمار مبلغ محدد من المال في مشروع مولد للعمالة خلال فترة زمنية محددة .

٢٣ - إلا أن المشتركين قد لاحظوا أن مثل هذه التحسينات في السياسة الاقتصادية لا تشكل تحولا جذريا عن الاستراتيجية الاسرائيلية السابقة المتمثلة في المحافظة على السيطرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الأرض المحتلة . فالنهج الجديد يتمشى مع السياسة الاقتصادية الأساسية التي تنتهجها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ والتي تدعو إلى المحافظة على علاقة التعاقد من الباطن القائمة بين السوق الفلسطينية والسوق الاسرائيلية بموجب شروط أكثر مرونة . وقد عجلت في إجراء التغيير الأخير عوامل داخلية وخارجية من بينها الضغط المتزايد الذي تمارسه القوى الاجتماعية والسياسية الراديكالية التي ظهرت منذ الازمة الأخيرة في المنطقة ، وتدفع المهاجرين اليهود الجدد من بلدان أوروبا الشرقية (بما في ذلك الاتحاد السوفياتي سابقا) إلى اسرائيل والأرض المحتلة ، وارتفاع حدة التوتر بين الفلسطينيين والاسرائيليين منذ اندلاع الانتفاضة ، فضلا عن بعض الاعتبارات الاقتصادية ، مثل تباطؤ نمو الاقتصاد الاسرائيلي وتزايد معدل البطالة في اسرائيل . ومن بين العوامل الخارجية الانتقادات الواسعة النطاق للسياسات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتزايد الضغط الدولي من أجل الإصلاح .

٢٤ - وفيما يتعلق بالمستوى القطاعي ، أكد المشتركون أن التطورات التي حدثت في هذا الصدد قد أفضت بصورة مطردة إلى حدوث تشوهات واختلالات تعكس التردّي الواسع الانتشار في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في الأرض المحتلة .

باء - الزراعة

٢٥ - وفي مجال الزراعة - وهي العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني - شهد هذا القطاع تحولات معاكسة مع أن الانتاجية والنتاج قد سجلا زيادة ملموسة على مدى الفترة ١٩٦٩-١٩٨٦ . فقد انخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من متوسط

سنوي قدره ٣٦ في المائة في الضفة الغربية و٢٩ في المائة في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦ إلى متوسط سنوي قدره ٢٦ في المائة و١٩ في المائة ، على التوالي ، خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ . كما انخفض معدل العمالة في هذا القطاع من ٤٢ في المائة من قوة العمل في عام ١٩٧٠ إلى ١٦ في المائة في عام ١٩٨٧ في الضفة الغربية ، ومن ٢٧ في المائة إلى ١١ في المائة من قوة العمل في قطاع غزة خلال الفترة نفسها . وهذا يدل على حدوث انخفاض هائل في قدرة هذا القطاع على استيعاب اليد العاملة في كلتا المنطقتين . وفي وقت يشهد حالة بطالة حادة ومتزايدة ، تترتب على اتجاه الانخفاض هذا في معدل العمالة في مجال الزراعة آثار خطيرة ، خاصة وأن القطاعات الأخرى المنتجة بصورة مباشرة لم تتمكن من إيجاد فرص العمل .

٢٦ - وثمة نكسة أخرى هامة تعرضت لها المساحات الصالحة للزراعة . فبحلول عام ١٩٨٩ ، تقلصت المساحة المزروعة في الضفة الغربية بنسبة ١٤ في المائة عن مستواها السابق لعام ١٩٦٧ وذلك نتيجة لعوامل منها المصادرة الإسرائيلية للأراضي واستخدام المياه وغير ذلك من التدابير التي أعاقَت التوسع الزراعي ، فضلا عن التحول نحو إنتاج المحاصيل التي تتطلب مساحة أقل للزراعة . وخلافا لذلك ، حدث توسع ملحوظ في الأردن وغيره من البلدان المجاورة . ويحتمل أن تستمر الانخفاضات في المساحة المزروعة بمعدل أسرع ما لم يتم على النحو الواجب معالجة وتصحيح العوامل المسببة لذلك . وقد اتفق المشاركون على أن أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني هي نتيجة طبيعية لعوامل عديدة معقدة يرد أدناه استعراض لها .

٢٧ - لقد فرضت الطبيعة الصخرية الوعرة والمنحدرة للأراضي في الضفة الغربية حدا أقصى على التوسع في المساحات المزروعة . وتعتبر نسبة تزايد قليلا عن ثلث مساحة أراضي الضفة الغربية صالحة للزراعة للأغراض التجارية . وتشير التكلفة العالية لاستصلاح الأراضي والافتقار إلى ما يكفي من التمويل شكوكا خطيرة فيما يتعلق بجسدي مشاريع استصلاح الأراضي في ظل الظروف الراهنة .

٢٨ - وتمثل ندرة الموارد المائية عاملا هاما آخر مقيدا للنمو . وهذا هو الحال بصفة خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من نقص مزمن في المياه ، مع ارتفاع درجة الملوحة التي تشكل تهديدا لامكانيات زراعة الحمضيات على المدى الطويل . أما المشكلة ، في حالة الضفة الغربية ، فتظهر في عدم الوصول إلى الموارد المتاحة أكثر من ظهورها في النقص الفعلي ، ومن الأمثلة على ذلك عدم الترخيص بحفر آبار جديدة ، وفرض حصص صارمة بالنسبة لامتدادات المياه مع فرض غرامات باهظة عند تجاوز هذه الحصص ، وحرمان الفلسطينيين من حصتهم من المياه من حوض نهر الأردن . وبالتالي فإن المساحات المروية تمثل نسبة ضئيلة من مجموع المساحة المزروعة ، وهي لم تتجاوز ٥ في المائة في الضفة الغربية .

٢٩ - كما أن المخاطر المناخية تشكل حاجزا رئيسيا يعترض النمو الزراعي السليم . وقد تفاقم الاثر النهائي للخسائر الناجمة عن أسباب طبيعية نتيجة لمخططات التعويض السخي الذي كثيرا ما تمنحه الحكومات للمزارعين في البلدان المجاورة الذين يتعيّن على الفلسطينيين التنافس معهم في نفس الأسواق تقريبا . ولا توجد في الأرض المحتلة أية ترتيبات للتأمين الزراعي أو التأمين على المحاصيل من أجل مساعدة المزارعين على تحمل الخسائر الناجمة عن التقلبات المناخية المعاكسة ، مثل تلك التي شهدوها عاما ١٩٩١ و١٩٩٢ .

٣٠ - وثمة حاجز آخر يتمثل في قصور عملية التخطيط والبرمجة لتنمية القطاع الزراعي . فمنذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، تمارس اسرائيل سلطة كاملة على تخطيط القطاع الزراعي الفلسطيني وقد لجأت بصورة منتظمة ، في ممارسة هذه السلطة ، إلى التعامل مع هذا القطاع بطرق تعطي الأولوية لخدمة المصالح الاسرائيلية ، على حساب المزارعين والمستهلكين الفلسطينيين في كثير من الأحيان . وقد أخفقت الجهود التي بذلت فيما بعد بهدف إنشاء مؤسسات تخطيط محلية في تحقيق أية نتيجة ملموسة بالرغم من القيام مؤخرا بإنشاء عدد من مراكز "البحث" و"التخطيط" الفلسطينية .

٣١ - إن متطلبات رسملة الزراعة الفلسطينية قد سجلت زيادة حادة في السنوات الأخيرة كما هو الحال في معظم الاقتصادات الموجهة نحو السوق . ويلزم توفير المزيد من التمويل لتحديث مرافق الانتاج والتسويق ، وتوسيع عمليات الانتاج ، وتلبية المتطلبات الأولية (البذور ، والآلات ، والخدمات الارشادية ، وما إلى ذلك) للمزارعين الجدد ولا سيما أولئك الذين لا يستطيعون أو لا يريدون التماس العمل في اسرائيل . ومنذ قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بإغلاق جميع مؤسسات التسليف في عام ١٩٦٧ ، تعين أن تعتمد عملية رسملة الزراعة اعتمادا يكاد يكون كليا على مصادر التمويل الشخصية الشحيحة . وبالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة للمزارعين ، من جهة ، وانخفاض مدخراتهم من جهة ثانية ، فإن تلبية متطلبات الرسملة من هذه المصادر قد أصبح أمرا مستحيلا بالنسبة للأغلبية الساحقة من المزارعين الفلسطينيين في الأرض المحتلة .

٣٢ - وقد تم التشديد على أنه بعد ٢٥ سنة من بداية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، لا توجد بعد مؤسسة تسليف متخصصة واحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة لتلبية الاحتياجات التسليفية للمزارعين والأعمال الزراعية على أساس شروط مهنية نموذجية . وبالرغم من ظهور خمس مؤسسات تسليف محلية منذ أواخر الثمانينات ، فإن دورها الفعلي لم يتجاوز بعد الوفاء بفرض تشقيفي هو تحديد الاحتياجات وما يمكن القيام به لتلبيتها . وبالإضافة إلى مؤسسات التسليف المحلية الصغيرة هذه ، حاولت عدة منظمات غير حكومية محلية ودولية ، على نطاق ضيق أيضا ، أن تخفف من حدة حالات

النقص في التمويل عن طريق تقديم مختلف أشكال المنح . ولا تنطوي سياسة تقديم المنح هذه إلا على بعض الجوانب الايجابية ، إن وجدت ، بل إنها قد أدت أحيانا إلى تشجيع الفساد ، وإضعاف حوافز التنمية الحقيقية في الأوساط الزراعية .

٣٣ - كما لوحظ أن لبيئة السياسة العامة جوانب أخرى ذات آثار ضارة بالقطاع الزراعي الفلسطيني . وهذه الجوانب تشمل الممارسات الاسرائيلية المتمثلة في اقتلاع أشجار الفاكهة والمحاصيل ، وعمليات حظر التجول المتتالية لفترات طويلة وغير ذلك من التدابير الأمنية الاسرائيلية التي تعوق قدرة المزارعين على الوصول إلى الحقول أو رعي المواشي ، والضرائب والرسوم الاسرائيلية المفروضة على تصدير السلع عبر جسري نهر الأردن (مثل الضريبة المفروضة على زيت الزيتون) ، والكلفة العالية والتي لا يمكن تحملها في كثير من الأحيان لاستيراد عوامل الانتاج الزراعي ، والدور الضعيف والمهمش لخدمات الارشاد الزراعي .

٣٤ - وثمة مأزق أساسي يواجه الزراعة الفلسطينية يتمثل في أن الطلب المحلي لا يستوعب إلا ثلثي الانتاج المحلي . وقد قُدِّرَ الفائض في معظم السنوات بنحو ٢٣٥ ٠٠٠ طن . وبالتالي فإن المشاكل المتصلة بالعلاقات التجارية مع البلدان الأخرى وبكفاءة نظام التسويق تؤثر تأثيرا شديدا على إمكانات نمو الزراعة الفلسطينية . وقد أفضى الدخول غير المشروط للمنتجات الاسرائيلية إلى الأسواق المحلية إلى ظهور صعوبات هائلة بالنسبة للمنتجين المحليين الذين يحرمون من الاعانات السخية التي يتمتع بها نظراؤهم الاسرائيليون . وخلافا لذلك ، فإن تدفق المنتجات في الاتجاه المعاكس يخضع لشروط ترخيص صارمة ويظل عند حد أدنى . وقد أدى هذا إلى حدوث عجز كبير نوعا ما في ميزان التجارة السلعية للأرض المحتلة مع اسرائيل ، حيث بلغ هذا العجز في معظم السنوات نحو ٧٠ ٠٠٠ طن تقدر قيمتها بما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ مليون دولار . وبالإضافة إلى العقبات التي تواجه التجارة عبر "الخط الأخضر" ، فإن السلطات الاسرائيلية قسدت فرضت أيضا قيودا عديدة على تدفق السلع ضمن مختلف مناطق الأرض المحتلة (بما في ذلك منع دخول المنتجات إلى القدس الشرقية) كجزء من التدابير الموجهة ضد الانتفاضة وكذلك لدوافع حمائية .

٣٥ - كما أن تدفق المنتجات الزراعية إلى البلدان العربية عبر جسري نهر الأردن قد واجه أيضا فرص تسويق محدودة على نحو متزايد . ويمكن تفسير ذلك بمجموعة متنوعة من الدوافع . فالجوة المتزايدة بين هياكل التكاليف والأسعار السائدة في الأرض المحتلة والأردن ليست في صالح زيادة حجم المادرات من الأرض المحتلة إلى الأردن . وقد حققت البلدان العربية المجاورة ، ولا سيما الأردن ، زيادة سريعة في إنتاج العديد من الأصناف الزراعية التي لم تكن في المعتاد متاحة إلا من الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد أدت هذه التحولات إلى تخفيض كمية المنتجات الزراعية التي تدخل إلى الأردن عبر الجسرين من نحو ٢٥٠ ٠٠٠ طن خلال أوائل الثمانينات إلى نحو ٢٥ ٠٠٠ طن بحلول نهاية الثمانينات . وتفاقت هذه الحالة بسبب ضعف مرافق التعبئة والنقل بالإضافة إلى القيود الإسرائيلية التي تؤثر على نقل الصادرات . وقد تأثرت الأنماط التجارية تأثراً متزايداً بالتطورات التي حدثت ، ولا سيما منذ الازمة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ . ومنذ ذلك الحين ، قلما وصلت أية صادرات فلسطينية إلى أسواق أخرى غير الأردن . ولم تُجد النداءات المتكررة التي وجهها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية من أجل تيسير الدخول (والمرور العابر) للصادرات الفلسطينية إلى الأسواق العربية على أساس تفضيلي ، وذلك لأسباب مختلفة منها متطلبات تنفيذ المقاطعة التي تفرضها الجامعة العربية على التجارة مع إسرائيل . كما لم يتم النظر بجدية في إمكانيات استخدام الموانئ المصرية لتصدير الحمضيات من قطاع غزة .

٣٦ - ولوحظ أيضاً أن الصادرات إلى أوروبا لم تتمكن من النمو إلى المستويات المرجوة رغم الدعم القوي من الجماعة الأوروبية والمنظمات غير الحكومية المهمة بالامر . وقد اشتملت الصادرات خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ بصورة رئيسية على الحمضيات والبادنجان والفلفل الأخضر بكميات صغيرة نسبياً . ومن الواضح أيضاً أنه ما لم تتم عملية إعادة تشكيل رئيسية في أنماط الانتاج وفي مستوى الخدمات الداعمة ، فإن الصادرات إلى أوروبا لن تصل إلى مستويات ذات شأن في المستقبل المنظور .

٣٧ - ولا تزال الصناعات الزراعية في الأرض المحتلة تتسم بصغر الحجم وقصور مراقبة الجودة والنقص الحاد في التمويل وضعف الدعم التكنولوجي . وبالتالي فإن هذه الصناعات قد أخفقت في استيعاب أية كميات كبيرة من الانتاج الفائض أو في تلبية الطلب المحلي على المنتجات المجهزة . كما يخشى بصورة عامة من أن العدد الكبير نسبياً من الشركات التي ظهرت وازدهرت خلال الانتفاضة يمكن أن تعاني معاناة شديدة عندما تخضع في نهاية المطاف لمنافسة أوسع .

٣٨ - وبالإضافة إلى رأس المال ، يشكل تدني المستوى التعليمي للقوى العاملة الزراعية عقبة هامة أيضاً أمام تحقيق زيادات أسرع في الانتاجية وإدارة الأعمال الزراعية إدارة أكفأ . ويتجلى ذلك على أفضل وجه في أن نحو ٧٠ في المائة من العمال الزراعيين في الأرض المحتلة لم يكملوا سوى ست سنوات دراسية أو أقل ، أي نحو ضعف نسبة العمال في هذه الفئة على المستوى الوطني .

٣٩ - ويكتسب تدني القدرة التكنولوجية للعمال الزراعيين أبعادا أكثر خطورة بالنظر إلى الخدمات الواهنة التي تقدمها مؤسسات داعمة مثل المدارس الزراعية ومعاهد البحوث ومنظمات الخدمات الإرشادية . وبالرغم من وجود عدد من المؤسسات الصغيرة التي توفر مثل هذه الخدمات ، ولا سيما منذ الانتفاضة ، فإن أدائها قد اتسم بدرجة ملحوظة من التنافس والازدواجية وعدم القدرة على تحديد الاحتياجات القطاعية الأساسية أو الاستجابة لها .

٤٠ - ورأى المشاركون أن الحالة الحرجة الراهنة للزراعة الفلسطينية تتطلب اتخاذ إجراءات فورية ، رغم تعقد هذه الحالة وما يواجهها من عقبات . واعتبروا أن نجاح أي برنامج للإنعاش العاجل يتوقف على القدرة على تحديد الأساليب المناسبة لتلبية الاحتياجات المحددة أعلاه ، في إطار أولويات تتواءم مع الظروف غير العادية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة . ومثل هذا المسعى لا يتطلب تمهيدا حازما وتفكييرا مبتكرا فحسب بل إنه يتطلب أيضا توفير موارد مالية كافية .

٤١ - وتم التشديد على أن الهدفين الرئيسيين المتلازمين لسياسة زراعية وطنية فلسطينية يتمثلان في توليد أقصى قدر من فرص العمل وتوسيع مساحة الأراضي في إطار أنماط الزراعة التجارية . ولن يتسنى بلوغ هذين الهدفين ، ضمن أهداف أخرى ، في ظل الوضع الحالي الذي يتسم بمنافسة شديدة في الأسواق المحلية والأجنبية ، بدون السعي المستمر إلى تحسين القدرة التنافسية فيما يتعلق بنوعية المنتجات ، وتخفيض تكاليف الانتاج ، ورفع مستوى الخدمات التسويقية المساعدة .

جيم - الصناعة التحويلية

٤٢ - اتفق المجتمعون على أن قطاع الصناعة التحويلية ما برح يشكل أضعف حلقة في الاقتصاد الفلسطيني على مدى ٢٥ سنة من الاحتلال . وخلافا للاتجاه المعتاد ، أفضى الانخفاض في القطاع التقليدي إلى حدوث توسع سريع للقطاعات الثالثة على حساب قطاع الصناعة التحويلية الذي يتسم بدينامية محتملة . فقد ظل نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى منخفض يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة يرتبط معظمه بالاقتصاد الاسرائيلي من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات الاسرائيلية حيث تتحقق فوائد القيمة المضافة من خلال سياسات رفع الأسعار لصالح المؤسسات الاسرائيلية لا لصالح أصحاب المشاريع الفلسطينيين . ونتيجة لذلك ، انخفض عدد المنشآت الصناعية من ٩٢٧ في عام ١٩٦٥ إلى ٤٦٢ في عام ١٩٨٧ في الضفة الغربية . إلا أنه زاد في قطاع غزة من ٧٦٨ في عام ١٩٦٠ إلى ٧٩٣ في عام ١٩٨٧ ، وترجع هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى ترتيبات التعاقد من الباطن .

٤٣ - كما انخفضت النسبة المئوية للقوى العاملة المستخدمة في قطاع الصناعة التحويلية رغم حدوث بعض الزيادات في العدد الإجمالي للعمال . وهكذا فإنه بينما زاد عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٧٠ من ١٤ ٦٠٠ إلى ١٩ ٠٠٠ عامل ، فإن هذا العدد لم يسجل من الناحية النسبية سوى زيادة طفيفة من نحو ١٥ في المائة إلى ١٦,٥ في المائة . وفي قطاع غزة ، بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية في عام ١٩٧٠ ما مجموعه ٦ ٤٠٠ شخص أو ما نسبته نحو ١٢ في المائة من مجموع عدد الأشخاص العاملين . وقد ارتفع هذا الرقم إلى ٩ ٥٠٠ شخص بحلول نهاية عام ١٩٨٧ أو ما نسبته نحو ١٧,٥ في المائة من مجموع العاملين . وهذا الرقم لا يشمل الفلسطينيين العاملين في الصناعات التحويلية الاسرائيلية الذين بلغ مجموعهم في عام ١٩٨٧ نحو ٩ ٠٠٠ عامل و ١١ ٠٠٠ عامل من قطاع غزة والضفة الغربية ، على التوالي .

٤٤ - وقد ظل حجم المنشآت الصناعية ، من حيث أعداد المستخدمين فيها ، صغيراً على مدى الفترة المذكورة . فمتوسط العمالة في المنشأة الواحدة في الضفة الغربية كان يبلغ ٧,٧ أشخاص في عام ١٩٨٧ ، ولم تبلغ نسبة الشركات الصناعية التي تستخدم أكثر من ١٠ أشخاص سوى ٧ في المائة تقريباً من مجموع هذه الشركات . وهذا يعكس طابع المنشآت الصناعية الفلسطينية القائمة على الورش العائلية الصغيرة وعلى كشافات استخدام اليد العاملة . وفي قطاع غزة ، بلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة نحو ١٢ شخصاً ، ولم تبلغ نسبة المنشآت الصناعية التي تستخدم أكثر من ١٠ أشخاص سوى ٦ في المائة .

٤٥ - ولوحظ أن شركات الصناعة التحويلية في الأرض المحتلة تعمل بصورة رئيسية في مجال تجهيز المواد الغذائية والمنسوجات والملبسة والمنتجات الجلدية والخشب ومنتجات الأخشاب والمطاط واللدائن والمواد الكيميائية والمعادن والمعادن غير الفلزية ومسابون زيت الزيتون ، وفي الخدمات مثل الإصلاحات الكهربائية وإصلاح السيارات . ويتم تمويل معظم شركات الصناعة التحويلية من خلال رؤس مال أصحابها (أو الأسر) ، ولا يتوفر سوى القليل من الحوافز للتوسع بالنظر إلى عدم وجود نظام مصرفي حيوي والقيود التي تفرضها السلطات الاسرائيلية . ويعمل العديد من شركات الصناعة التحويلية المتوسطة والكبيرة ، إن لم يكن معظمها ، دون طاقتها الكاملة بكثير . ويقتصر جزء كبير من النشاط على أشغال الإصلاحات والأنشطة المتدنية المهارات في الأسواق المحلية الصغيرة والمقيدة . وتعتمد أجزاء كبيرة من هذا القطاع على العمل الخارجي الذي توفره المصانع الاسرائيلية وعلى إنتاج السلع الجاهزة ليتم فيما بعد بيعها في اسرائيل أو تصديرها من قبل اسرائيل ، خصوصاً في فرعي صناعة الملابس والأحذية .

٤٦ - وفيما يتعلق بالأجور ، لوحظ أن مستويات الأجور في منشآت الصناعة التحويلية في الأرض المحتلة تتفاوت وفقا لموقع الصناعة ونوعها . كما أن لحجم المشروع ومستواه التكنولوجي والخبرة المقابلة اللازمة للقوى العاملة دورا هاما في تحديد الأجور . فمستويات الأجور في المناطق الجنوبية من الضفة الغربية أعلى بصورة عامة منها في المناطق الشمالية ولكن متوسط الأجر اليومي في الأرض المحتلة يتراوح عموما بين ١٠ دولارات و١٢ دولارا . وخلافا لذلك ، فإن مستوى أجور العمال الفلسطينيين العاملين في شركات الصناعة التحويلية الاسرائيلية يقل بكثير عن مستوى أجور نظرائهم الاسرائيليين ، ولكن الأجر المدفوع في اسرائيل يبلغ في كثير من الاحيان مستوى أعلى من المستويات السائدة في مؤسسات الصناعة التحويلية الصغيرة في الأرض المحتلة . وقد أدى ارتفاع مستوى الأجور في اسرائيل إلى زيادة الصعوبات التي تواجه شركات الصناعة التحويلية الفلسطينية في التنافس مع المؤسسات الاسرائيلية على اليد العاملة الفلسطينية الماهرة .

٤٧ - ولوحظ أن إنتاجية القوى العاملة (الناتج القطاعي للمستخدمين) في قطاع الصناعة التحويلية تتقلب من سنة إلى أخرى . وهي تتراوح بين ١٨٠٠ دولار و٢٥٠٠ دولار للمستخدم الواحد سنويا في الضفة الغربية ، وفي قطاع غزة ، تبلغ نحو ١٣٠٠ دولار للمستخدم الواحد سنويا . ويعزى هذا التقلب إلى فترات الانكماش والتوسع في الاقتصاد الفلسطيني ؛ وهكذا فإن إنتاجية العمل في هذا القطاع تظل معتمدة على نمو القوى العاملة القطاعية . فقد شهدت فترات انخفاض الانتاجية في الضفة الغربية معدلا عاليا لنمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية ، بينما اتسمت سنوات الزيادة في الانتاجية (١٩٧١ و ١٩٧٢ و ١٩٧٤ و ١٩٧٦ و ١٩٨٠) بانخفاض في معدل العمالة أو زيادة في الانتاج الصناعي بمعدل أعلى من معدل زيادة العمالة (كما في الاعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٨٤ و ١٩٨٦) .

٤٨ - وقد كانت إنتاجية عمال قطاع غزة أعلى من إنتاجية نظرائهم في الضفة الغربية ، الأمر الذي يرجع بصورة أساسية إلى أن العديد من عمال قطاع غزة قد اكتسبوا مهارات خاصة أثناء عملهم في الصناعات الاسرائيلية و/أو من خلال أنشطة التعاقد من الباطن . وعلاوة على ذلك فإن متوسط ساعات العمل الاسبوعي في الضفة الغربية كان أقل منه في قطاع غزة . وقد انخفض هذا المتوسط إلى نحو ٣٠,٧ ساعة في الاسبوع في الضفة الغربية و٢٩,٦ ساعة في الاسبوع في قطاع غزة بحلول نهاية عام ١٩٨٨ ، الأمر الذي يعزى إلى كثرة الاضرابات ومنع التجول ، ولا سيما في بداية الانتفاضة .

٤٩ - ويتم تسويق معظم السلع المصنّعة في السوق المحلية في الأرض المحتلة بينما تشكل إسرائيل السوق الخارجية الرئيسية . وقد كان مجموع الصادرات إلى إسرائيل معادلا لنحو ثلث الواردات من المصنوعات من إسرائيل في جميع سنوات الاحتلال ، بينما شكلت السلع المصنّعة نسبة صغيرة من مجموع الصادرات الفلسطينية . وبالمثل ، فإن نسبة صغيرة جدا من الصادرات من المصنوعات قد صدرت إلى الأردن أو إلى أسواق عربية أو أسواق دولية أخرى . وقد بلغ متوسط الواردات من الأردن نحو ٩ ملايين دولار سنوياً . شكّلت السلع المصنّعة والمواد الخام ما نسبته ٩٥ في المائة منها . وخلافاً لذلك ، شكّلت الواردات من إسرائيل ما نسبته نحو ٩٠ في المائة من واردات الأرض المحتلة ، كانت نسبة السلع المصنّعة منها تناهز ٩٠ في المائة .

٥٠ - ومن الآثار الهامة للانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني ما تمثل في الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستعاضة عن المنتجات الإسرائيلية بسلع منتجة محلياً . وبينما سجلت الشركات الصناعية الفلسطينية معدلات نمو عالية في هذا المجال ، فإن العديد من الشركات الصناعية الأخرى لم تكن مهياً لمواجهة الطلب المتزايد الناشئ عن المقاطعة الفلسطينية المحلية للمنتجات الإسرائيلية . إلا أن بعض المنشآت الفلسطينية التي كادت تتوقف عن العمل قبل الانتفاضة قد واجهت فرص طلب لم يسبق لها مثيل في السوق المحلية نتيجة للتغيرات في النمط الشرائي للسكان المحليين . وهكذا فإن المصانع الفلسطينية قد انتزعت حصة كبيرة من السوق من المنتجين الإسرائيليين في الأرض المحتلة ، ولا سيما في فرعي تجهيز الأغذية والمنسوجات . وقد شجعت هذه التجربة الحديثة المصانع الفلسطينية على توظيف بعض أرباحها في خطوط إنتاج ومعدات جديدة .

٥١ - وبالرغم من هذه النجاحات المحدودة ، اعتُبر أن قطاع الصناعة التحويلية الفلسطيني قد ظل يعاني من مجموعة من القيود التي تعكس إلى حد بعيد السياسات والتدابير الإسرائيلية التي تعيق التقدم الصناعي الفلسطيني ، والتي تضع الصناعة الفلسطينية في وضع غير مؤات في المنافسة مع أصحاب الصناعات الإسرائيلية الذين تؤمّن لهم سوق أسيرة في الأرض المحتلة . وقد شكّل عدم وجود استراتيجية فلسطينية وطنية لتنمية قطاع الصناعة التحويلية عقبة رئيسية أخرى أمام أصحاب المشاريع . ومن الواضح أن عدم وجود مثل هذه الاستراتيجية قد أعاق التنسيق فيما بين الشركات الصناعية وولّد مناخاً غير صحي لا يفضي إلى التنمية السليمة لهذا القطاع . وقد أدى الافتقار إلى مرافق البحث والتسويق إلى حرمان القطاع من فوائد التعرف على المبتكرات التكنولوجية واكتشاف أسواق جديدة ، مما أدى إلى زيادة ركود هذا القطاع .

٥٢ - وعلى العموم فإن القيود التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية الفلسطينية ناشئة عن تلك القيود التي تؤثر على الاقتصاد ككل . ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين:

(أ) مدى توافر الموارد والقيود الهيكلية: تعاني الأرض المحتلة من نقص في الموارد الطبيعية . وعلاوة على ذلك فإن الفلسطينيين لم يتمكنوا في ظل الاحتلال من استغلال الموارد المحدودة المتاحة فعلا . وتعاني الموارد المائية الآن من توزيع غير منصف تماما ، وكثيرا ما تستغل سلطات الاحتلال إمكانات هذه الموارد على نحو يضر بالمصالح الفلسطينية . كما أن الأرض المتاحة - وهي مورد طبيعي آخر محدود - لا تكفي لتلبية كل الطلب عليها . وشمة عقة أخرى تتمثل في عدم توفر معظم المواد الخام اللازمة لتنمية قطاع الصناعة التحويلية . ونتيجة لذلك ، فإن القليل جدا من الشركات الصناعية تعتمد على المواد الخام المنتجة محليا . وبالمثل فإن إهمال هذا القطاع على مدى ٢٥ سنة من الاحتلال قد أدى إلى حرمانه من القوى العاملة الفنية الكافية والمؤهلة . وهذه المشكلة يمكن أن تدوم نتيجة للافتقار إلى المدارس المهنية المختصة للاستجابة لاحتياجات هذا القطاع حاضرا ومستقبلا ؛

(ب) السياسات والممارسات الاسرائيلية: لقد تمكنت اسرائيل من خلال إصدار مختلف الأوامر العسكرية من السيطرة المطلقة على مسار وسرعة وتوجه أداء قطاع الصناعة التحويلية . وهذه الأوامر تعكس أهداف السياسة الاسرائيلية وممارساتها ، وتتجلى في عدة أشكال منها: مصادرة جميع أنواع الأراضي ؛ وفرض القيود على إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية واستغلالها ، ولا سيما الموارد المائية والمعادن ؛ ورفض منح التراخيص ، قبل عام ١٩٩٣ ، بإنشاء المصانع الجديدة ؛ وفرض القيود على حركة السلع والأشخاص ؛ وجباية الضرائب غير المشروعة ، بما في ذلك تحصيلها بوسائل تعسفية ، مثل القيام بفحريات لجباية الضرائب ومصادرة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ؛ وإخضاع الواردات من المواد الخام عبر اسرائيل لرسوم جمركية عالية (بهدف حماية الصناعات الاسرائيلية) ؛ والإجراءات والتأخيرات الإدارية المرهقة التي تقيد بشكل صارم الواردات من معظم المواد الخام والمعدات من الاردن أو عبره ؛ ودخول المصنوعات الاسرائيلية بلا قيود إلى الأسواق الفلسطينية بشروط غير تنافسية إلى حد بعيد (فيما يتعلق بهياكل الكلفة والإعانات والفوائد الناشئة عن السياسات التجارية الحمائية الاسرائيلية) ؛ وعدم تشجيع أو تخطيط إنشاء المناطق الصناعية والمرافق ذات الصلة التي يمكن أن تساعد في ترشيد وتحسين كفاءة المؤسسات الصناعية في الحاضر والمستقبل ؛ وإنشاء المستوطنات الاسرائيلية ، بما في ذلك إنشاء المناطق الصناعية لتوفير فرص العمل للمستوطنين .

٥٣ - وقد تم التشديد عموما على أن القيود المفروضة على حركة دخول الأموال إلى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ أوائل الثمانينات قد أثرت تأثيرا ضارا أيضا على تنمية قطاع الصناعة التحويلية . وقد أدى تعليق العمل بالنظام المصرفي السابق لعام ١٩٦٧ والاستعاضة عنه بفروع المصارف التجارية الاسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ إلى حرمان الاقتصاد ، بصفة عامة ، وقطاع الصناعة

التحويلية بمفغة خاصة ، من الموارد المالية البالغة الاهمية لتلبية متطلبات الاستثمار ورأس المال العامل . وبالإضافة إلى الافتقار إلى المؤسسات المنشأة في شكل شركات ، اضطر هذا القطاع إلى الاعتماد كلياً على مدخرات الافراد الشحيحة والموارد الاسرية لاستبدال المعدات وتجديد المباني وتوفير التكنولوجيات الجديدة وغير ذلك من متطلبات الاستثمار .

٥٤ - وقد لوحظ أن التغيرات التي حدثت مؤخراً في السياسات الاسرائيلية تجاه تنمية القطاع الصناعي في الارض المحتلة قد استهدفت إعادة توزيع العمال الفلسطينيين الذين لم تعد هناك حاجة إليهم أو رغبة فيهم داخل اسرائيل . وقد كان الهدف من خطط الإصلاح الضريبي والاستثمار التي وُضعت حتى الآن هو توفير حافز للصناعة الفلسطينية بحيث يُستوعب في المؤسسات والمصانع المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة العمال الذين يعملون حالياً في الشركات والمصانع الاسرائيلية . ووفقاً للأنظمة التي صدرت في هذا الخصوص ، يُتوقع أن يكون الكثير من عمليات الترخيص والتوسع الجديدة في منتجات صناعية كثيفة تقوم على كثافة استخدام اليد العاملة مثل المنسوجات والملابس والسلع الاستهلاكية البسيطة التي يوجد طلب عال عليها في الاسواق الاسرائيلية . ومن الواضح أن التحول الجديد في السياسات الاسرائيلية تجاه الصناعة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يهدف إلى الاستعاضة عن استيراد اليد العاملة الفلسطينية بواردات من السلع القائمة على كثافة استخدام اليد العاملة من الارض المحتلة .

دال - التعدين والمحاجر

٥٥ - وفيما يتعلق بالتعدين والمحاجر ، لوحظ أن هذا الفرع لم يؤد بعد دوره المحتمل في الاقتصاد الفلسطيني . فبالرغم من وجود بعض المعادن غير الفلزية مثل الفوسفات والجير وكبريتات الباريوم والكبريت والجبس والصلصال ، بالإضافة إلى بعض العناصر الفلزية مثل الكروم واليورانيوم ، فإن استغلالها لا يزال مقيداً لعدد من الأسباب ، السياسية منها والتقنية . والموارد الوحيدة التي يجري استغلالها حالياً هي الجير والحجر الجيري والرخام في الضفة الغربية والرمل في قطاع غزة . إلا أن استغلالها وإنتاجها لم يكونا في مستوى التوقعات .

٥٦ - وبينما أدى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى فتح أسواق جديدة لمنتجات الحجر الجيري في الضفة الغربية وكذلك في الاردن واسرائيل ، فإن معظم الانتاج يستخدم محلياً لتلبية الطلب المتزايد على المساكن وغير ذلك من أنشطة البناء . إلا أن تزايد الطلب المحلي والخارجي قد جعل الفلسطينيين يقومون بتوسيع قدرات الانتاج القائمة وتطبيق تغييرات تكنولوجية جذرية في مجالي الاستغلال والانتاج . وهذا قد جعل المؤسسات أكثر كفاءة واستخداماً لرأس المال ولكنه خفض فرص العمل المتاحة لليد العاملة

الماهرة . وفي الوقت نفسه أدى استخدام التكنولوجيا الجديدة إلى زيادة الاحتياجات المالية التي لم يعد من الممكن تلبيتها من المدخرات الاسرية الشحيحة . ونتيجة لذلك يضطر العديد من أصحاب المشاريع إلى التخلي عن أعمالهم . وعلاوة على ذلك فإن إدخال التكنولوجيا الجديدة قد أدى أيضا إلى التخصص في المنتجات والمواقع . وأيا كانت النتائج التقنية المترتبة على التغييرات في استغلال وإنتاج الحجر الجيري ، فمما لا شك فيه أن التنمية السلسة لهذا الفرع قد تعرقلت من جراء التفاعل بين العديد من العوامل المرتبطة بالسياسات الاسرائيلية فيما يتعلق بالانتاج والتسويق والتمويل وغير ذلك من جوانب استغلال الحجر الجيري .

٥٧ - وفيما يلي ملخص لمجالات المشاكل الرئيسية الأخرى:

- (أ) انعدام المعلومات الموثوقة عن مدى توافر الموارد المعدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة . ولا تسمح السلطات الاسرائيلية بإجراء مسح جيولوجية ؛
- (ب) السياسات التقييدية غير المباشرة التي تؤثر على استغلال حجارة البناء ، ولا سيما استخراج الحجر الجيري ، بما في ذلك مصادرة الأراضي والمحاجر ، والاستيلاء على الممتلكات ، والقيود المفروضة على استخدام مواد البناء ؛
- (ج) السياسات التقييدية التي تؤثر على إصدار تراخيص البناء في المناطق الريفية ؛
- (د) تدابير السياسة التي تقيد التصدير ، حيث لا يتم إصدار تراخيص التصدير إلا بالنسبة لكميات معينة ولفترات سريان محددة . وبالإضافة إلى ذلك ، أجريت زيادة تدريجية في الرسوم المفروضة على نقل السلع عبر الجسرين ، ويطلب من المصدرين إبراز شهادات التخليص الصادرة عن إدارتي الجمارك وضريبة الدخل وغيرهما من الإدارات الخاضعة لسيطرة السلطات الاسرائيلية ؛
- (هـ) السياسات التقييدية المتعلقة بإنشاء مصانع الاسمنت أو استغلال الموارد المعدنية للبحر الميت .

٥٨ - وبالإضافة إلى السياسات المعتمدة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، لاحظ المشتركون أيضا بعض المشاكل الداخلية . فعدم وجود مؤسسات ومراكز البحوث قد أضر تأثيرا ضارا على التنمية السليمة لقطاع المعادن . كما أن تزايد الطلب قد استلزم اعتماد تكنولوجيا جديدة ساعدت في زيادة الانتاج ولكنها أدت في الوقت نفسه إلى ظهور مشاكل جديدة مثل مشكلة تكثيف عمليات الانتاج مع التكنولوجيا الجديدة ومشاكل الصيانة والتمويل وتنمية القوى البشرية .

هـ - الخدمات

٥٩ - وقد لوحظ أن من السمات التي ينفرد بها الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال ما تمثل في حدوث نمو هام في قطاعات الخدمات . وهذا التطور لا يعكس النمط الكلاسيكي

الذي يلاحظ في العديد من الاقتصادات النامية مع انتقالها من مرحلة إلى أخرى في عملية التنمية . وفي حين أن نمو الدخل في معظم هذه الحالات يتولد إلى حد بعيد على المستوى الداخلي ، فإن هذا النمو في الأرض المحتلة قد نجم عن عوامل خارجية ولا سيما من خلال الطلب على اليد العاملة الفلسطينية في إسرائيل ودول الخليج .

٦٠ - ومنذ عام ١٩٦٧ ، لم يتسن للاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة أن يسير سيرا "حرا" إلا ضمن الحدود التي تضعها سلطات الاحتلال . وقد تمثلت النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في تزايد حدة التجزؤ الهيكلي (ضعف الروابط بين القطاعات) . وقد تعرض القطاع الأولي للركود وتوسعت قطاعات الخدمات المتنامية بسرعة استثنائية . ولم تتطور قطاعات الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كتطور الاقتصادات الصناعية في الغرب ولكن هذه القطاعات تعكس النمو في الطلب على الخدمات الوسيطة من قطاعات أخرى في الاقتصاد كما تعكس تنامي وظيفة الرعاية التي تؤديها الدولة . وعلاوة على ذلك فإن النمو في قطاعات الخدمات الفلسطينية قد حدث فيما يبدو كبديل للنمو الصناعي بدلا من أن يكون نتيجة أو تبعاً له .

٦١ - وقد استنتج المشاركون عموماً أن مساهمة القطاعين الأولي والثانوي في الاقتصاد الفلسطيني وفي عملية التنمية كانت ضئيلة شأنها في ذلك شأن مساهمتهما في نمو الخدمات . وقد تعرقلت تنمية هذين القطاعين من جراء مجموعة السياسات والممارسات الإسرائيلية فضلا عن المنافسة غير المتكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدماً . وقد أدى هذا بدوره إلى تقييد تنمية خدمات معينة (مثل خدمات المنتجين) ، بينما أدى إلى تعزيز النمو في خدمات أخرى (خدمات البيع بالجملة والخدمات التجارية ذات الصلة) . وبالرغم من وجود تفاوتات في الأهمية النسبية لمختلف الخدمات داخل "اقتصادات الخدمات" الحديثة وفيما بينها ، فإن هذه التفاوتات تنزع إلى أن تكون هامشية . إلا أنه بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ، تركز نمو الخدمات ومساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في فروع خدمات التوزيع ، ولا سيما في تجارة الجملة والتجزئة .

٦٢ - أما فروع الخدمات الأخرى في الاقتصاد الفلسطيني فقد شهدت نموا هامشياً أو أنها لم تسجل أي نمو ، مما يعكس مساهمتها الضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة . ومنذ عام ١٩٦٧ ، انخفضت مساهمة قطاع الخدمات العامة والمجتمعية في الناتج المحلي الإجمالي في حين لم تزد مساهمتها في العمالة إلا بنسبة طفيفة . وقد تقلصت فروع خدمات المنتجين ، الأمر الذي يرجع بصورة أساسية إلى القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال وعدم توفر الشروط المفضية للنمو الصناعي . وإن الأوامر العسكرية

الاسرائيلية خلّفت فعلياً الاقتصاد بدون مؤسسات مالية لتوجيه الأموال نحو الاستثمار الانتاجي . وبالإضافة إلى القيود المفروضة على التنمية الصناعية (عن طريق رفض منح التراخيص لإنشاء الشركات ، والحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية) ، فإن هذا قد أدى إلى تقييد التنمية الصناعية والنمو الصناعي ، مما أعاق الطلب على خدمات المنتجين .

٦٣ - وقد لاحظ المشاركون أن نمو الخدمات التوزيعية ضمن الاقتصاد الفلسطيني وركود القطاعين الأولي والثاني يتجلّيان في انفتاح هيكل التجارة الدولية للاقتصاد وبتصّلات به . ومنذ بداية الاحتلال في عام ١٩٦٧ ، ما برح الاقتصاد الفلسطيني يمثل اقتصاداً يتسم بفائض الواردات . فقد شكلت واردات السلع في عام ١٩٨٧ أكثر من ٧٦ في المائة و ٧٨ في المائة من مجموع واردات الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي . وهذا الضغط ، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التنمية الداخلية (ولا سيما الصناعية) ، قد أسهم في نمو الخدمات التوزيعية في الاقتصاد الفلسطيني .

٦٤ - إن العامل المهم الذي جعل الاقتصاد الفلسطيني يحافظ على فائض كبير في الواردات على مر السنين والذي أسهم في الوقت نفسه مساهمة كبيرة في النمو في الدخل الفردي المتاح قد تمثل في العمل بأجر خارج الأرض المحتلة ، ولا سيما في إسرائيل . فبالنسبة للضفة الغربية ، شكلت أجور هؤلاء العمال (دخل عوامل الانتاج) نحو ٢٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي منذ أوائل السبعينات وقد بلغت نسبة تزايد عن ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وفي إطار الحساب الجاري ، كانت الفجوة بين العجز في رصيد تجارة السلع والفائض في الخدمات كبيرة في معظم السنوات (ولا سيما منذ منتصف الثمانينات) ، حيث لم يعوّض الفائض في الخدمات إلا جزئياً عن الارتفاع الحاد في الواردات السلعية . وقد ظهر تصدير خدمات اليد العاملة الفلسطينية باعتباره المولد الأساسي للموارد الخارجية في الحساب الجاري ، حيث ضمن تحقيق فائض سنوي متزايد . ومنذ ذلك الحين ، ولا سيما في أعقاب الأزمة التي حدثت في المنطقة ، تركزت على الانخفاض في الإيرادات من هذا المصدر آثار سلبية على مركز الحساب الجاري ولا سيما على ضوء تزايد العجز في رصيد تجارة السلع .

واو - تجارة السلع

٦٥ - وفيما يتعلق بتجارة السلع ، لوحظ أنه في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة ، اتخذت السلطات تدابير في اتجاه الدمج التدريجي لاقتصاديهما في اقتصاد إسرائيل . وتبعاً لذلك ، تم فتح الحدود بين الأرض المحتلة وإسرائيل مما أتاح ، من حيث المبدأ ، التدفق الحر للسلع والخدمات في كلا الاتجاهين . إلا أنه تم فيما بعد اتخاذ تدابير أدت تدريجياً إلى إتاحة دخول الصادرات

الاسرائيلية بلا قيود إلى الأرض المحتلة ومنع تدفق السلع الفلسطينية إلى إسرائيل ، إلا على أساس انتقائي ومحدود ، من أجل الحد من تدفق السلع التي يمكن أن تتنافس مع المنتجات الاسرائيلية . وبالإضافة إلى تدابير مراقبة الانتاج ، أدت هذه السياسات والممارسات إلى تشويه تدريجي ولكن واضح لهيكل الزراعة والصناعة الفلسطينية .

٦٦ - وفيما يتعلق بتنمية التجارة الخارجية ، حدثت منذ الاحتلال زيادة مستمرة في نصيب التجارة مع إسرائيل وعجز متزايد في ميزان المدفوعات معها . وقد كان هذا العجز يغطي بشكل متزايد من خلال تصدير خدمات اليد العاملة الفلسطينية (ولا سيما إلى إسرائيل) ومن خلال تحقيق فائض في تجارة السلع مع الأردن ومن خلال التحويلات من الخارج . وبالتالي فقد أصبحت إسرائيل الشريك التجاري الرئيسي للأرض المحتلة حيث تورد ما نسبته نحو ٩٠ في المائة من مجموع واردات الأرض المحتلة وتستهلك/تستوعب نحو ٦٥ في المائة من صادرات الأرض المحتلة . وما برح معظم الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل يتألف من منتجات مصنوعة في إطار ترتيبات التعاقد من الباطن مع شركات اسرائيلية وهي لا تحقق للاقتصاد الفلسطيني سوى قيمة مضافة منخفضة جدا . وكما لوحظ آنفا ، فإن المكاسب الحقيقية قد تحققت للشركات الاسرائيلية التي تباع هذه السلع في الأسواق المحلية الاسرائيلية وكذلك في أسواق التصدير في الخارج .

٦٧ - وقد لوحظ أنه بالنظر إلى الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تفرضها إسرائيل وغيرها من البلدان على الصادرات من الأرض المحتلة ، لجأ المصدرون الفلسطينيون في السنوات الأخيرة ، في سياق المبادرات الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات ، إلى تحديد أسواق جديدة ، مثل الجماعة الأوروبية ، وإلى الاستفادة من المعاملة التفضيلية الممنوحة لهم ، وبالرغم من أن هذه الجهود قد أُنشأت للمنتجين والمصدرين الفلسطينيين إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة ، فإن عدم توافر مرافق التسويق الضرورية ، سواء في الأرض المحتلة أو في الخارج ، قد أعاق تصدير صادرات مباشرة ذات شأن إلى الجماعة الأوروبية وغيرها .

٦٨ - كما تم مؤخرا اتخاذ تدابير جريئة أيضا للتقليل من الاعتماد على الواردات من إسرائيل وغيرها . ويتجلى هذا الاتجاه في تدابير استبدال الواردات ، التي تنطوي أساسا على المنتجات الغذائية . وفي حين أن النتائج التي تحققت تبشر بالخير ، فإن إمكانيات مواصلة وتعزيز مثل هذه السياسة تتطلب قيام المنتجين ببذل جهود مستمرة لتلبية المتطلبات التقنية العديدة ، ولاستيراد المواد الخام الأساسية وغيرها من عوامل الانتاج ، ولترشيد الواردات من السلع الاستهلاكية . وكنتيجة مباشرة لذلك ، تحتفظ الواردات بمستواها المرتفع بالنسبة للنتاج القومي الاجمالي بينما تظهر الصادرات اتجاهها انخفاضا . وبالتالي يلزم إجراء تغييرات هيكلية أكثر جذرية ، في قطاعي الزراعة والصناعة على السواء ، من أجل تحسين الاستفادة من التجارة الدولية .

٦٩ - وهناك عدد من العقبات الأخرى التي أعاقَت أيضا تنمية التجارة السلعية الفلسطينية ، على المستويين المحلي والدولي . فقد شكّل عدم وجود شبكة نقل واتصالات ملائمة وكفؤة تقييدا رئيسيا . وبالإضافة إلى الأنظمة والإجراءات المرهقة التي تطبقها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بصورة تدريجية ، تراجع الدور الدينامي للتجارة في عملية النمو والتنمية الاقتصاديين بحيث أصبح عديم الأثر .

٧٠ - واعتبر الافتقار إلى التمويل عقبة هامة أخرى تعترض سبيل تنمية قطاع التجارة . فبالرغم من فتح بضعة فروع لمصارف عربية في الأرض المحتلة ، فإن التجارة المحلية والخارجية تعاني من حالات نقص في التمويل الكافي والمناسب ، بما في ذلك ائتمانات وضمانات التصدير فضلا عن تمويل الواردات وغير ذلك من أشكال التمويل المتصل بالتجارة . كما أن التدابير الإسرائيلية التي خفضت بشكل هائل تدفق الأموال من الخارج قد أدت إلى زيادة حدة الأثر السلبي لنظام نقدي ومالي يتسم بالقصور أصلا على التجارة السلعية للأرض المحتلة .

٧١ - وقد لوحظ أن التجارة مع البلدان العربية التي تشكل أسواقا تقليدية للمنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية تخضع هي أيضا لقيود متزايدة . وبالإضافة إلى العديد من العقبات الإسرائيلية ، فإن الصادرات الفلسطينية من الأرض المحتلة إلى البلدان العربية قد قيدت بصورة فعلية من جراء الأنظمة التي تعكس اعتبارات اقتصادية محلية فضلا عن تطبيق أحكام أنظمة المقاطعة التي تطبقها الجامعة العربية فيما يتصل بالتجارة مع إسرائيل . وفي حين أنه من الممكن أن يكون انتهاج مثل هذه السياسات قد حقق الغرض منه ، فقد كانت له آثار ضارة بشكل متزايد على الاقتصاد الفلسطيني في الأرض المحتلة .

٧٢ - وعندما قام الأردن بفك ارتباطاته القانونية والإدارية بالضفة الغربية ، أصبح دخول المنتجات الزراعية الفلسطينية مرتبطا بالاحتياجات الفعلية لهذا البلد . وقد حددت التدابير المعتمدة أنواع المنتجات والوقت أو الموسم الذي يمكن أن تدخل فيه إلى الأردن . وبالنظر إلى قصور وعدم كفاءة مرافق التسويق والنقل في الأرض المحتلة (لتلبية متطلبات التصنيف والانتقاء والتعبئة والتخزين المبرد ، وما إلى ذلك) ، فإن المنتجين والمصدرين الفلسطينيين يواجهون صعوبات في تلبية هذه المتطلبات .

زاي- المالية العامة

٧٣ - وفي مجال المالية العامة ، تولت السلطات العسكرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٨ المسؤولية عن إعداد وتنفيذ ومراقبة ومراجعة الميزانية الحكومية للضفة الغربية وقطاع غزة . وقد ألحقت الميزانية ، باعتبارها شأنا أمنيا ، بوزارة الدفاع من خلال

"الإدارة المدنية". وقد بيّن تحليل لميزانية الإدارة المدنية بالأرقام الكلية أن مجموع نفقات الفرد (الجارية والرأسمالية) قد زادت من ٣٩ دولاراً في عام ١٩٦٨ إلى ٢٢٨ دولاراً في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٧. إلا أن مجموع العبء الضريبي للفرد قد زاد أيضاً من ١١ دولاراً إلى ١١٥ دولاراً في الفترة ١٩٨٩/١٩٨٨. وبحساب المدفوعات غير الضريبية، مقابل الخدمات الحكومية، بلغت نسبة مجموع المدفوعات الضريبية وغير الضريبية إلى الإنفاق ٩٣ في المائة. وبحساب الضرائب التي يدفعها العمال الفلسطينيون في إسرائيل، بلغ مجموع العبء الضريبي وغير الضريبي للفرد نحو ٢٤٢ دولاراً بحلول الفترة ١٩٨٩/١٩٨٨. وقد شكل هذا الرقم نحو ١١٧ في المائة من مجموع النفقات الحكومية الإسرائيلية في الأرض المحتلة.

٧٤ - ولم يسمح قط للميزانية الحكومية بأن تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي لأغراض التنمية. وقد كان هيكلها وتوجهها يخضعان بصورة تكاد تكون تامة لاعتبارات سياسية على نحو يتماشى مع أهداف وسياسات الاحتلال. ولا يمكن تصنيفها وفقاً للمخططات المقبولة عموماً باعتبارها ميزانية "اقتصادية" أو "وظيفية" و/أو موجهة نحو "أغراض معينة". وهي لا تبعث على الرضا حتى من حيث خطتها "التنظيمي". ولم يسمح للميزانية، سواء فيما يتعلق بجانب الإيرادات أو جانب النفقات، أن تكون بمثابة أداة للسياسة العامة.

٧٥ - ولم تؤد الميزانية الحكومية الإسرائيلية والميزانيات الحكومية المحلية الفلسطينية سوى دور محدود في إيجاد فرص العمل، حيث إنها تقتصر في الغالب على تعيين الموظفين المحليين في إدارات ومؤسسات الحكومة. ويخمس نحو نصف الميزانية الحكومية المحلية لدفع مرتبات وأجور الموظفين الذين يعمل معظمهم في مجالات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية ذات الصلة. ويعمل في هذه المجالات نحو ٢٤ ٥٠٠ موظف حكومي يشكلون نسبة تبلغ نحو ٨ في المائة من مجموع القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولم يكن للميزانية الحكومية أي أثر على إيجاد فرص العمل من خلال المشاريع الاقتصادية ومشاريع الهياكل الأساسية، حيث إن مثل هذه المشاريع تكاد تكون معدومة. كما أن الميزانية الحكومية لم تؤد أي دور في: تخصيص أو توزيع الموارد على مختلف مجالات الاقتصاد؛ ومراقبة الأسعار؛ وموازنة الإنتاج والاستهلاك؛ أو تحسين الميزان التجاري والمدفوعات الدولية. وخلاصة القول إن الميزانية لم تخدم أهداف السياسة العامة الإيجابية المتمثلة في التعبئة والتخصيص والتثبيت. وبالمثل فإن أثر الميزانية الحكومية على مستوى الدخل الوطني والاستهلاك لم يكن ذا أهمية كذلك. ويتم توفير معظم النفقات لتغطية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة من الخارج عن طريق مصادر شئائية ومتعددة الأطراف.

٧٦ - وفيما يتعلق بالنظام الضريبي الذي يشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة على السواء ، لوحظ أن هيكل هذا النظام وتوجهه قد تشوها خلال سنوات الاحتلال الـ ٢٥ الماضية . وقد خضعت الضرائب لتغييرات متكررة دون أي تبرير ، وقد فرضت ضرائب إضافية جديدة على دافعي الضرائب المثقلين بها أصلا وذلك على نحو يتنافى مع أحكام القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة بالأرض المحتلة . وما برح النظام الضريبي مكرسا بصورة تكاد تكون تامة لزيادة الإيرادات الحكومية مع تجاهل شبه كامل لما ينطوي عليه من آثار إنصاف و/أو توزيع اقتصادي . كما أن وظيفة النظام الضريبي المتمثلة في تأمين الإيرادات لا تتناسب مع النفقات المقابلة المتوقع تكبدها . أما دور هذا النظام في حفز الاستثمارات فقد تقلص بحيث بات عديم الأثر . وتبعاً لذلك فإن العديد من الأحكام الأخرى للقانون السائد في الأرض المحتلة ، بما في ذلك القانون الأردني لتشجيع الاستثمار ، قد ألغيت أو تم تجاهلها ببساطة . وبالإضافة إلى الاجحافات والتشوهات في هيكل النظام الضريبي ، على مدى سنوات الاحتلال الـ ٢٥ ، فإن إدارة الضرائب نفسها قد عانت من جوانب قصور شديدة ومن ثم فهي لا تبعث على الرضا .

حاء - المساعدة الدولية

٧٧ - بالنظر إلى قصور وعدم كفاءة النظام النقدي والضريبي ، فقد تعين تلبية الكثير من احتياجات الأرض المحتلة للموارد المالية من خلال توسط الأفراد في القطاع النقدي والمالي غير الرسمي ومن خلال تدفق الأموال الخارجية في شكل تحويلات خاصة وعامة . وبالتالي فقد كان للمساعدة الإنمائية الدولية دور متزايد الأهمية منذ عام ١٩٦٧ في المساهمة في الأنشطة الاقتصادية وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية الأساسية . وقد تم ذلك أيضا من خلال شبكة واسعة الانتشار من المنظمات الخيرية . إلا أن دور هذه الشبكة في تعزيز التنمية الاقتصادية كان ضئيلا جدا .

٧٨ - وقد لوحظ أن المصادر الأخرى للتحويلات المالية إلى الأرض المحتلة ، مثل التحويلات المالية إلى الأسر من الفلسطينيين العاملين والمقيمين في الخارج ، تستخدم أساسا لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي و/أو الاستثمار في العقارات والإسكان . واعتبر أن المعونة الخارجية تنطوي على إمكانات أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية الأطول أجلا سواء من حيث الاحتياجات المجتمعية الأساسية في مجالات مثل الصحة والتعليم والمأوى وخلق فرص العمل ، وما إلى ذلك ، أو في القطاعات الإنتاجية بصورة مباشرة مثل الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات التي تسهم في النمو الاقتصادي . وهذا الجانب يتسم بأهمية خاصة في بيئة اقتصادية مثل بيئة الضفة الغربية وقطاع غزة التي لا تعتبر ، لأسباب واضحة ، جذابة للاستثمار الخاص الخارجي (أو حتى المحلي) في ظل أوضاع الاحتلال .

٧٩ - وقد أسهمت مصادر التمويل العربية والإسلامية الرئيسية ، بما فيها اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ، بنحو ٥٦٠ مليون دولار للأرض المحتلة خلال الفترة ١٩٨٤/١٩٧٨ ، أي بمتوسط قدره ٨٠ مليون دولار في السنة على مدى السنوات السبع . وتشير التقديرات الإسرائيلية الرسمية لميزان المدفوعات بالنسبة للأرض المحتلة إلى أن هذه الأموال قد بلغت ما نسبته ٣٤ في المائة من جميع التحويلات من الخارج في عام ١٩٧٨ ، حيث بلغت مستوى ذروة قدره ٦٩ في المائة في عام ١٩٨٣ ، ثم انخفضت إلى ٣٤ في المائة في عام ١٩٨٣ لتعود إلى الارتفاع إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٤ . وقد تأتى الجزء الأكبر من هذا المبلغ من التحويلات من الحكومة الاردنية واللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة . وقد أسهمت فئتا صفار المانحين ، أي المنظمات غير الحكومية الاردنية والدول العربية والإسلامية ، بما مقداره ٤٨ مليون دولار على مدى الفترة نفسها . ومن هذا المبلغ ، أسهمت المنظمات غير الحكومية الاردنية بمبلغ ١٨ مليون دولار ، أو ما متوسطه ٢,٥ مليون دولار في السنة .

٨٠ - وقد بلغ متوسط المعونة المباشرة من الدول العربية والإسلامية ، أي التحويلات غير الموجهة من خلال اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ، ما مقداره ٣,٣ مليون دولار في السنة خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٣ ، ثم زادت إلى ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٨٤ ، وهي تشمل مساهمات في مشروع ري منطقة الغور . وقد كان هذا جزءا من مخطط واسع النطاق لتحديث الزراعة ، وهو مخطط كانت الرائدة فيه أملا بضع منظمات غير حكومية دولية أدخلت تكنولوجيا الري بالتقطير وأصناف محاصيل الخضر "العالية المردود" في النظم الزراعية الفلاحية التقليدية . وقد أسفر هذا المخطط عن تحقيق مستوى عال لسم يسبق له مثيل في النمو الزراعي الإقليمي (من حيث الناتج والقيمة على السواء) ، ولكنه كانت له آثار سلبية فيما يتعلق بإعادة التوزيع . وقد كان المستفيـدون الرئيسيون منه عدد صغير من الحائزين لمساحات واسعة من الأراضي والتجار الزراعيين .

٨١ - ومنذ حرب عام ١٩٦٧ ، حافظ الاردن على التزامه بتمويل المؤسسات العامة وموظفي الخدمة العامة في الأرض المحتلة . وبذلك فقد شكلت التحويلات الحكومية الاردنية أقدم مصدر من مصادر المعونة الخارجية المقدمة إلى الأرض المحتلة . وقد كانت الأموال المقدمة من هذا المصدر موجهة إلى حد بعيد نحو تمويل الجهاز الاردني للخدمات المدنية والاجتماعية في الضفة الغربية . وبالرغم من قيام الاردن في عام ١٩٨٨ بفك ارتباطاته "القانونية والإدارية" بالضفة الغربية ، فقد استمر في تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة . وقد اشتمل هذا الدعم مثلا على مواصلة تمويل صيانة الأماكن الإسلامية المقدسة وتوفير الخدمات فيها ، ولا سيما في القدس الشرقية ، ومواصلة منح المواطنة الاردنية لجميع الفلسطينيين المقيمين في الأرض المحتلة ، ومواصلة تطبيق المناهج التعليمية والشهادة الثانوية العامة في

الضفة الغربية ؛ والمعونة المقدمة من شبكة واسعة من المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الأردنية التي بذلت جهودا مكثفة منذ الانتفاضة لتوفير الرعاية الاجتماعية وغيرها من أشكال المعونة إلى الأرض المحتلة . وهذا الدور الأردني القوي المستمر في دعم الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٨٨ يتماشى مع الروابط التاريخية والسياسية والعائلية والاقتصادية الوثيقة بين الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة .

٨٢ - وقد تطورت المساعدة المقدمة من مصادر غير عربية بوتيرة أبطأ مقارنة بالمساعدة المقدمة من مصادر عربية ولكنها أدت دورا هاما في دعم الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، ولا سيما بعد الانخفاض في التمويل العربي . ويصح ذلك بصفة خاصة على الفترة التالية لعام ١٩٩٠ عندما زادت المعونة المقدمة من الجماعة الأوروبية زيادة كبيرة ، حيث وضع برنامج للفترة ١٩٩٢/١٩٩٥ لتقديم نحو ١٠٠ مليون دولار في شكل معونة مجتمعية مباشرة ومعونة طارئة وتمويل مشترك من خلال المنظمات غير الحكومية الأوروبية . وهذا الرقم لا يشمل المساهمات الكبيرة المقدمة عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، أو المعونة الغذائية الاستثنائية . وبالرغم من هذا الاستثناء ، فقد كانت المساعدة المقدمة من مصادر غير عربية أقل أهمية من المعونة العربية خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٣ . كما أنها لم تبدأ في تسجيل نمو كبير حتى بداية الانتفاضة . والمعونة المقدمة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٣ قد وردت أيضا من مجموعة متنوعة من المصادر الدولية ، بما فيها منظمات حكومية دولية ومنظمات شبه حكومية ومنظمات غير حكومية . وخلال هذه الفترة ، تم تقديم معونة تزيد قيمتها عن ٢٠٠ مليون دولار من ١٠ منظمات دولية على الأقل و٤٠ حكومة ونحو ٥٠ منظمة غير حكومية . وهذا الرقم لا يشمل المساعدة المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين من الأونروا ، وهي أكبر هيئة ممولة من بين جميع الوكالات الدولية .

٨٣ - وبالرغم من تعدد مصادر التمويل الخارجية ، فإن تدفق المعونة الخارجية إلى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قد واجه العديد من العقبات التي حلت من أشرها وفعاليتها . ومن بين أهم هذه العقبات القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال إصدار الأوامر العسكرية المتتالية التي تعدل مجموعة القوانين السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ . وقد بلغ مجموع الأوامر التي تؤثر على الاقتصاد والخدمات الاجتماعية نحو ٣٠٠ أمر في الضفة الغربية و١٠٠ في قطاع غزة . كما أن الطريقة التعسفية التي تطبق بها القوانين القائمة في الأرض المحتلة قد شكلت أيضا عقبة خطيرة أمام التنمية . واعتبر إنشاء الإدارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة خطوة في اتجاه إضفاء الطابع المؤسسي على الهدف الإسرائيلي الرئيسي الذي اعتمدته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ والمتمثل في

إبقاء الأرض المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية . وتشتمل طريقة العمل من أجل بلوغ هذا الهدف على اعتماد تدابير لمراقبة المعونة الواردة والتحكم بالتنمية ، الأمر الذي يتعارض مع الالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي على السلطة القائمة بالاحتلال إزاء السكان الواقعين تحت الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ . وبالتالي ، وكما لوحظ آنفاً ، فقد فرضت قيود على المؤسسات المالية (المرافق المصرفية ، ومؤسسات التسليف ، ومؤسسات التأمين ، وما إليها) ، بما في ذلك القيود المفروضة على الترخيص للمشاريع الجديدة وإنشاء وتشغيل التعاونيات وغيرها من المؤسسات .

٨٤ - وقد تمثلت المشكلة الثانية التي تعيق التدفق الحر للمعونة الخارجية في الجهود المتواصلة التي تبذلها إسرائيل لتوجيه المعونة من خلال مكاتب الإدارة المدنية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة . وقد ذكر العديد من المانحين أن الغرض من هذا التدخل الإسرائيلي هو تكييف تدفق التبرعات من أجل خدمة الأولويات الإسرائيلية في الأرض المحتلة . وهذه تشمل هدفين هاميين:

(أ) منع تنفيذ المشاريع التي تمكن الفلسطينيين من ممارسة قدراتهم وتخفيض اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي ؛

(ب) إعفاء إسرائيل من التزاماتها الدولية تجاه السكان الفلسطينيين الواقعين تحت سيطرتها عن طريق توجيه المعونة الخارجية نحو مجالات النشاط الحكومي ، بما في ذلك الهياكل الأساسية ، والتمويل الجزئي للمشاريع الاقتصادية الحالية والنفقات على الخدمات الاجتماعية .

وقد واجهت منظمات مثل الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة فضلا عن الجماعة الأوروبية مشاكل مع السلطات الإسرائيلية نتيجة للسياسات المذكورة أعلاه . كما واجهت بعض المنظمات غير الحكومية الأمريكية والأوروبية عقبات في تنفيذ برامجها المتعلقة بتقديم المعونة . وهذا التنارع بين المانحين والإدارة المدنية الإسرائيلية حول تمويل وإدارة المساعدة الإنمائية يتجلى بشكل واضح منذ أكثر من عقدين من الزمن .

٨٥ - وثمة مشكلة شالشة تؤثر على تدفق المعونة الخارجية وتخصيصها السليم لصالح الشعب الفلسطيني ، وهي مشكلة تتمثل في عدم وجود التنسيق الصحيح فيما بين المانحين من جهة ، وفيما بين وكالات التنمية الفلسطينية المحلية من جهة ثانية . فالمانحون يسترشدون في عملهم ، كما يمكن توقعه ، بمجموعة متنوعة من الدوافع ، بما فيها الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والمواقف من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . كما أن التنسيق فيما بين المستفيدين الفلسطينيين المحليين لم يكن خالياً من الصعوبات ، وإن كان جميعهم ينادون أهدافاً إنمائية إلى حد بعيد . وقد تعرقل التنسيق فيما

بينهم نتيجة للاختلافات في التوجهات الايديولوجية فضلا عن التنافس السياسي الفئوي . وبالتالي فإن التنسيق بين المانحين والمستفيدين الفلسطينيين قد واجه العديد من العقبات .

٨٦ - وتم التأكيد بصورة عامة على أن إدارة المعونة الواردة تمثل مشكلة خطيرة ، مما يوسع الفجوة بين الآمال الكبيرة المعلقة على هذه المعونة والتنفيذ الفعلي للنتائج والأهداف المنشودة . وتشتمل المشاكل على: السياسة الإسرائيلية التعسفية في الأرض المحتلة ؛ والبيئة السياسية المتقلبة وغير المستقرة ؛ وعدم توفر الحماية للأفراد الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية ؛ وضعف التنسيق فيما بين المانحين ؛ وعدم توفر الرصد السليم والمعلومات الموثوقة والبحوث بشأن التطورات والاحتياجات الاجتماعية-الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٨٧ - وعلى الرغم من الصعوبات والمشاكل التي تعترض توجيه واستخدام وإدارة المعونة الخارجية على النحو السليم ، فقد اعتبر المشاركون أن أثر هذه المعونة على الاقتصاد الفلسطيني هو في الوقت نفسه:

(أ) أثر إيجابي مقارنة بالحالة التي كان يمكن أن تنشأ في حال استسلم الفلسطينيين والمانحون استسلاما تاما للتدابير والضغط الاسرائيلية أو في حال توقف تدفق المعونة المالية الخارجية أو تم استثمارها حصرا في مشاريع تلبي أولويات الإدارة المدنية الاسرائيلية ؛

(ب) أثر سلبي من حيث أنها قد أدت فقط إلى حقن مساعدة أولية في الاقتصاد الفلسطيني دون إحداث أي تغيير هيكلي ذي شأن . وبعبارة أخرى فإن التبعية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني قد تعززت لكون الأرض المحتلة قد أصبحت ، بالإضافة إلى اعتمادها على اسرائيل ، تعتمد بشكل متزايد على مصادر التمويل الخارجية الأخرى (الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية) . وبالتالي فإن التمكين الفعلي للفلسطينيين من ممارسة قدراتهم كان أدنى إلى حد بعيد مما هو مرجو رغم تقديم هذه المعونة . أي أنه على الرغم من أن للمساعدة الخارجية المقدمة للأرض المحتلة تأثيرها في إبطاء تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الأرض المحتلة ، فإنها لم تكن كافية لاقامة آلية فلسطينية مستقلة فعالة وموجهة نحو السوق تتمتع بالقدرة على فك ارتباط الأرض الفلسطينية المحتلة بالسيطرة الاسرائيلية التي لا مبرر لها .

٨٨ - وعلى مستوى مختلف ، اعتبر أن أثر المعونة الواردة يمكن تقييمه أيضا استنادا إلى دورها في بناء المؤسسات . وفي هذا الصدد ، اعتبرت النتيجة الإجمالية معقدة . إذ إن ظهور المؤسسات الشعبية المحلية الموجهة نحو التنمية قد تيسر إلى حد بعيد من خلال المساعدة المقدمة عن طريق وكالات التمويل الخارجي . إلا أنه في غياب

التوجيه الوطني ، كان للمعونة المقدمة إلى هذه المؤسسات دور ساعد على ظهور ازدواجية الأنشطة وتشجيع التجزؤ الذي لا مسوغ له في الجهود الانمائية .

٨٩ - وذكر بصورة عامة أن المؤسسات الانمائية الفلسطينية تتسم بطابع سياسي وفئوي على نحو مغرط . وبالتالي فقد لوحظت الازدواجية في الأنشطة الانمائية في جميع المجالات . وقد أشار هذا انتقادات متكررة من قبل المانحين والمستفيدين على السواء . ولم تحقق المؤسسات الانمائية المحلية تقدما يذكر من حيث تنسيق الأنشطة الانمائية . إلا أن إنشاء ما يسمى "المجالس العليا" ما برح جاريا منذ فترة من الزمن . ولكن الاداء لم يكن حتى الآن في مستوى الاهداف المحددة ولم يتم تحقيق أية نتائج متسقة فيما يتعلق بالتنمية . كما أن مؤشرات تحقيق النجاح في المستقبل في هذا الميدان لا تبشر بالخير . ويمكن عزو إخفاق هذه المؤسسات ، جزئيا ، إلى الطريقة التي تم بها إنشاؤها . فالمعايير الرئيسية للانضمام إلى هذه المجالس قد تمثلت أساسا في الاعتبارات السياسية لا الإنمائية . أما الاداء والكفاءة والقدرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع الأوسع والاعضاء المحتملين فلا تمثل عوامل جدية . وفي حال استمرار هذا الوضع ، وفي غياب برنامج إنمائي شامل ، ستصبح هذه المجالس روابط تضم مؤسسات سياسية مجزأة يتمثل هدفها الرئيسي في تنظيم توزيع الاموال الواردة فيما بين الاعضاء المكونين لها .

طاء - الموارد الطبيعية: الأراضي ، والمستوطنات الاسرائيلية ، والموارد المائية
٩٠ - وفيما يتعلق بمسألة الأراضي ، لوحظ أنه بحلول نهاية عام ١٩٩١ كانت مساحة من الأراضي تزيد عن ٣,٥ مليون دونم ، أو ما نسبته ٦٧ في المائة من مجموع مساحة الأراضي في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية التي ضمتها اسرائيل) ، قد خضعت بالفعل (أو كان العمل جاريا على إخضاعها) للمصادرة أو الاستيلاء عليها أو وضعها تحت سيطرة السلطات العسكرية الاسرائيلية أو المستوطنين الاسرائيليين ، وبالتالي فقد تم إخراجها من نطاق السيطرة والاستخدام الفلسطينيين المحليين . وبلغت مساحات الأراضي التي تمت حيازتها عن طريق شرائها (أو استئجارها) من أصحابها الفلسطينيين ٥٢ ٥٠٠ دونم فقط (أي نحو ٢ في المائة) . أما المساحة المتبقية فقد تمت حيازتها من خلال مجموعة متنوعة من الذرائع المجسدة في الأوامر العسكرية الاسرائيلية مثل "أراضي الدولة" (٥٤ في المائة من المجموع) و"للدواعي العسكرية/الامنية" (٢٠ في المائة) و"ممتلكات الفاشيين" (١٢ في المائة) ، و"للأغراض العامة والمشاريع والطرق والمحميات الطبيعية" (١٢ في المائة) . وفي قطاع غزة ، كان قد تم بالمثل وضع ما نسبته ٤٠ في المائة على الأقل من مساحة الأراضي تحت السيطرة الاسرائيلية بحلول ١٩٨٦ . وكانت السلطات الاسرائيلية قد استولت على أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ دونم من مجموع الأراضي الفلسطينية المصادرة في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)

وقطاع غزة في فترة قصيرة نسبيا بين كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وحزيران/يونيه ١٩٩١ ، أي منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية ولا سيما منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

٩١ - وذكر أن مصادرة الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ كانت أمرا هاما بالنسبة لتنفيذ سياسة إنشاء المستوطنات الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة . وقد دلت التقديرات على أن ما نسبته نحو ٦٥ في المائة من مجموع المساحة المصادرة قد خصمت لأغراض استيطانية بينما تم تحويل جزء كبير من المساحة المتبقية إلى مناطق عسكرية مغلقة . وبحلول نهاية عام ١٩٩١ ، كانت السلطات الاسرائيلية قد أنشأت ما لا يقل عن ١٥٦ مستوطنة مدنية في الضفة الغربية (منها ١٢ مستوطنة في القدس الشرقية) و١٨ مستوطنة في قطاع غزة (أي باستثناء المراكز الامامية شبه العسكرية) . وكان عدد سكان المستوطنات قد وصل في ذلك الوقت إلى ٢٥٠ ٠٠٠ مستوطن منهم ١٢٨ ٠٠٠ كانوا يعيشون في القدس الشرقية و١٠٨ ٠٠٠ مستوطن في أماكن أخرى في الضفة الغربية و٤ ٠٠٠ مستوطن في قطاع غزة . وقد دلت التقديرات على أن عدد المستوطنين في الارض المحتلة قد نما بمعدل عال من ٩ إلى ١٣ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ نتيجة لتوطين بعض المهاجرين الجدد إلى اسرائيل فضلا عن اسرائيليين آخرين انتقلوا من مناطق في وسط اسرائيل إلى الضفة الغربية مدفوعين بمجموعة متنوعة من الدوافع الاقتصادية والايديولوجية . وقد تركزت أغلبية المستوطنين حول القدس وفي منطقة تل أبيب المجاورة حيث يعيشون في مستوطنات تم إنشاؤها وفقا للمصالح الاستراتيجية الاسرائيلية (العسكرية والاقتصادية والديمغرافية) . وتشير البيانات الرسمية إلى أنه في الفترة بين عام ١٩٦٧ ونهاية عام ١٩٩١ ، كان قد تم استثمار ما لا يقل عن ١٤ مليار دولار في إنشاء الوحدات السكنية والطرق وغيرها من عناصر الهياكل الأساسية للمستوطنات الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة .

٩٢ - واعتبرت قضايا استغلال الموارد المائية واستخدامها وإدارتها أصعب القضايا ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية . وقد اكتسبت هذه المشكلة تدريجيا أبعادا خطيرة بالنسبة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب احتلال اسرائيل لهاتين المنطقتين في عام ١٩٦٧ . والموارد المائية لا تعتبر موردا حيويا بالنسبة لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب بل إنها تعتبر أيضا موردا لا غنى عنه بالنسبة لوجود الشعب الفلسطيني في وطنه ، وذلك بالنظر إلى ندرة الموارد المائية في المنطقة .

٩٣ - إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والذي اقترح بموجبه تقسيم فلسطين إلى دولتين لم يشر صراحة إلى استغلال واستخدام الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي الضفة الغربية التي

كان القانون الأردني ساريا فيها حتى عام ١٩٦٧ ، كانت المياه تعتبر موردا خاصا . إذ كان بإمكان ملاك الأراضي أن يدعوا لأنفسهم الملكية الخاصة للمياه الموجودة على أراضيهم أو في جوفها . وكان القانون الأردني رقم ٣١ لعام ١٩٥٣ بشأن "الاشراف على المياه" يتطلب الحصول على ترخيص بالنسبة لأي مخطط من مخططات الري . وكان هذا الترخيص يمنح بصورة عامة إلا إذا اعتبر مشروع الري المقترح مضرا بأي شكل آخر من أشكال استخدام الأراضي ، بما في ذلك الطرق . كما أن التشريع الأردني السابق لعام ١٩٦٧ كان يحظر تحويل المياه من حوض مائي أو طبقة مياه جوفية إلى حوض آخر أو طبقة أخرى . وخلال تلك الفترة ، كانت سلطة استخراج وتوزيع المياه في الضفة الغربية فضلا عن إجراء دراسات الجدوى والتصميم والاشراف الكامل على مشاريع المياه منوطة بإدارة المياه في الضفة الغربية ، التي كانت فرعاً تابعاً لسلطة الموارد الطبيعية في الأردن . ولم تفرض إدارة المياه في الضفة الغربية أية قيود على عمق أو سعة الآبار التي يراد حفرها ولم تكن هناك أية تعقيدات في عملية الحصول على التراخيص . وكانت السلطة على إمدادات المياه وشبكاتها وتخطيطها وتنميتها وتشغيلها وصيانتها منوطة بالبلديات المحلية والمجالس القروية . وفي قطاع غزة ، كانت السلطة على استغلال الموارد المائية واستخدامها منوطة بالمديرية العامة للشؤون البلدية والريفية .

٩٤ - وفي أعقاب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ ، أصدرت السلطات الاسرائيلية عددا من الأوامر العسكرية والتعليمات الادارية التي أثرت على جميع جوانب استغلال الموارد المائية وتوزيعها واستخدامها وإدارتها . وبالتالي فإن جميع الموارد المائية السطحية والجوفية قد اعتبرت ملكية عامة وأسندت السلطة عليها إلى الحاكم العسكري . وهكذا فقد تم استخدام مياه نهر الأردن على نطاق واسع لأغراض المستوطنات الاسرائيلية وإقامة المشاريع سواء في الضفة الغربية أو في اسرائيل . وقد أصبحت لإدارة المياه في الضفة الغربية التي يرأسها ضابط اسرائيلي ، بالإضافة إلى شركة المياه الاسرائيلية Mekorot ، سيطرة شاملة على استغلال الموارد المائية واستخدامها وإدارتها . وقد أنيطت بإدارة المياه المسؤولية عن الموافقة على أي نشاط يتعلق باستغلال المياه من قبل أي سلطة محلية أو إقليمية ، ونادرا ما كان يتم منح مثل هذه الموافقة . ولم تسند إلى سلطات المياه المحلية والاقليمية الا المسؤولية عن إدارة توزيع المياه .

٩٥ - وقد قدرت كمية المياه التي تم تحويلها من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل ومستوطناتها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من المياه الجوفية عن طريق الآبار الارتوازية ومن نهر الأردن بما يتراوح بين ٥١٥ و ٥٣٠ مليون متر مكعب في السنة من أصل مجموع إمدادات مياه الضفة الغربية التي تبلغ حوالي ٧٠٠ مليون متر

مكعب سنويا . وقد أدت هذه الممارسة إلى تخفيض احتياطيات المياه السطحية والجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستويات خطيرة . وفي الضفة الغربية ، كانت مياه الأمطار السنوية تكفي تقريبا للتعويض عن المياه المستخدمة في إسرائيل وفي مستوطناتها في الضفة الغربية . إلا أن منسوب المياه الجوفية في قطاع غزة قد انخفض إلى مستوى يقل عن مستوى إعادة التغذية العادية لموارد المياه وذلك بسبب إفراط المستوطنات الإسرائيلية في ضخ المياه عند حدود قطاع غزة مع إسرائيل . وقد أدى الفراغ الذي نشأ عن ذلك إلى تسرب المياه الملوثة والمالحة مما أضر بنوعية المياه المستخدمة للأغراض المنزلية والزراعية . وقد زاد مجموع استهلاك المياه للأغراض الزراعية في الضفة الغربية من ٧٥ إلى ٨٥ مليون متر مكعب في السنة منذ عام ١٩٦٧ .

٩٦ - وبينما سمح للمستوطنين الاسرائيليين بحفر أعداد متزايدة من الآبار في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فإن الفلسطينيين قد حرموا باستمرار من حق حفر الآبار الجديدة في أراضيهم . وعلاوة على ذلك فإن عدد الآبار الفلسطينية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفض منذ عام ١٩٦٧ . وقد أسهمت هذه الممارسة في ظهور حالة مفرغة فيما يتعلق بإمدادات المياه ، ولا سيما في قطاع غزة حيث شكلت كمية المياه المسحوبة للأغراض المستوطنات الإسرائيلية ما يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة من مجموع كمية الموارد المائية المتاحة التي تتراوح بين ٧٠ و ٩٠ مليون متر مكعب في السنة . وبالمثل ، فقد منع الفلسطينيون من زراعة أشجار الفاكهة في أراضيهم بينما أتيح للمستوطنين الاسرائيليين القدرة على استخدام كميات من المياه غير محدودة نسبيا للأغراض الزراعية بل وتم تمكينهم أيضا من المحافظة على مستويات عالية جدا من الاستهلاك المنزلي والترفيهي .

٩٧ - وقد خلص المجتمعون إلى أن سوء المرافق المؤسسية والتقنية والإدارية اللازمة على كافة المستويات قد أسهم في زيادة هدر المياه وارتفاع كلفتها بالنسبة للاستخدام المنزلي والتجاري على السواء ، بما في ذلك لأغراض الأنشطة الزراعية والصناعية . واعتبروا أن استمرار استبعاد الفلسطينيين ومؤسساتهم ذات الصلة عن عملية تخطيط وتنفيذ برامج واقعية من أجل الاستغلال والاستخدام الرشيد للموارد المائية هو أمر يتطلب إعادة النظر بصورة جديّة في السياسات والممارسات التي ظهرت على مدى ٢٥ سنة من الاحتلال الاسرائيلي (انظر أدناه للاطلاع على معلومات إضافية عن مرافق المياه في الأرض المحتلة) .

باء - المرافق العامة (الخدمات البلدية)

٩٨ - وفيما يتعلق بالمرافق العامة التي توفر سلعا وخدمات عامة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة - مثل إمدادات المياه للاستخدام المنزلي وللأغراض الصناعية ،

والكهرباء ، والمجاري وتصريف النفايات ، والمسالك ، ومواقع الاسواق العامة ، ومرافق السلامة العامة - فإن هذه المرافق اعتبرت غير كافية على نحو ملحوظ فيما يتعلق بشموليتها وقاصرة من حيث تشغيلها . وهي تعاني بصورة عامة من نقص في الموارد المالية وضعف في الدراية الادارية والتقنية ، وارتفاع التكاليف ، فضلا عن أوجه القصور التي تشوب التخطيط وسياسات وممارسات تحديد التكاليف والاسعار . وبالإضافة إلى القيود المفروضة في ظل أوضاع الاحتلال ، يبدو أن مجموعة المرافق العامة بأكملها تمثل قطاعا من أكثر القطاعات تعرضا للاهمال في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد أدت السياسات والممارسات الاسرائيلية بشكل متزايد إلى جعل هذه المرافق تعتمد على الهياكل الأساسية الاسرائيلية وما يتصل بها من الخدمات . وباستثناء المدن الرئيسية ، تعاني المجتمعات الحضرية الصغيرة والمناطق الريفية فضلا عن مخيمات اللاجئين معاناة شديدة نتيجة لنقص العديد من المرافق أو لوجه القصور التي تشوب تشغيلها . وتتفاوت أوجه القصور هذه بين مرفق وآخر .

٩٩ - وفيما يتعلق بمرافق المياه ، لأغراض الاستخدام المنزلي والأغراض الصناعية ، يخضع ما يزيد عن ٨٠ في المائة من إمدادات المياه لسيطرة اسرائيل واستخدامها ، سواء في اسرائيل نفسها أو في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . وتتمثل مصادر إعادة تغذية موارد المياه للاستخدام المنزلي والصناعي في الضفة الغربية في: الآبار الاقليمية والبلدية ، ٤٠ في المائة من مجموع الامدادات ، والآبار والينابيع الخاصة ، ١٣ في المائة ، والموارد التي تسيطر عليها اسرائيل ، بما في ذلك إدارة مياه الضفة الغربية وشركة Mekorot وبلدية القدس ، النسبة المتبقية وقدرها ٤٧ في المائة . وفي قطاع غزة ، تقوم البلديات والمجالس القروية المحلية بتوفير إمدادات المياه من آبارها الارتوازية ، ويتم تزويد سكان مخيمات اللاجئين بإمدادات المياه من آبار تشرف على إدارتها وكالة الاونروا .

١٠٠ - وفي الوقت الحاضر ، وصل مجموع الاستهلاك المنزلي والصناعي للمياه إلى ٢٥ مليون متر مكعب سنويا في الضفة الغربية و٢٤ مليون متر مكعب سنويا في قطاع غزة . ولا تتم تلبية الطلب على المياه في معظم الحالات . وتشير التقديرات إلى أن الطلب الفعلي قد فاق الاستهلاك بنسبة تبلغ نحو ٥٥ في المائة . وهذا يدل على نقص خطير في كميات المياه التي يتم توريدها فعلا ، على الرغم من أن مجموع كمية المياه المجددة سنويا تقدر بما لا يقل عن ٦٠٠ مليون متر مكعب في حالة الضفة الغربية وحدها . وتبلغ كمية المياه التي تستهلكها الصناعة نحو ١٥ في المائة و٩ في المائة من مجموع الاستهلاك المحلي للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي .

١٠١ - وفي المناطق الريفية ، لا تتوفر شبكات توزيع المياه إلا في نصف القرى الكبيرة في الضفة الغربية وعددها ٣٥١ قرية . ولا يحصل نحو ٣٨ في المائة من مجموع

سكان الأرياف على الخدمات التي تقدمها شبكات توزيع المياه هذه . وفي قطاع غزة ، لا توفر هذه الشبكات خدمات لنحو ٣١ في المائة من مجموع سكان مخيمات اللاجئين . وتشير التقديرات إلى أن هدر المياه الناجم عن التسرب وعدادات المياه المعيبة وانعدام كفاءة شبكات الضخ يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من مجموع إمدادات المياه . وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك نقصا عاما في صهاريج تخزين المياه .

١٠٢ - ويعتبر سوء التخطيط مشكلة رئيسية تواجه استغلال الموارد المائية وإدارتها . وليست هناك مؤسسات محلية أو وطنية مختصة بالموارد المائية تتوفر لها القدرة على وضع خطة شاملة لتحقيق الكفاءة في استغلال وتوفير إمدادات المياه على مختلف المستويات الحضرية منها والريفية . كما أنه ليست هناك برامج لمراقبة واختبار نوعية المياه ولا أية معالجة للمياه باستثناء إضافة الكلور . وبالتالي فإن نوعية المياه المستخدمة في الأغراض المنزلية آخذة في التدهور ، ولا سيما في قطاع غزة حيث ترتفع معدلات الملوحة . وفي بعض الأوقات تفوق تكلفة المياه سعر توريدها . وبصورة عامة فإن التكلفة العالية للمياه ترجع إلى ارتفاع تكاليف تشغيل المضخات وارتفاع نسبة المياه المهدورة وسوء سياسات التسعير وانعدام الكفاءة التقنية .

١٠٣ - ويجري توفير إمدادات الكهرباء بصورة أساسية من مصادر إسرائيلية . فجميع المنتجين الرئيسيين للكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك البلديات وشركة الكهرباء في قضاء القدس ، قد اضطروا بصورة تدريجية إلى ربط شبكاتهم بالشبكة الإسرائيلية الرئيسية لتوزيع الكهرباء . ويواجه منتجو الكهرباء الفلسطينيون قيودا في تطوير محطاتهم الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية أو حتى في صيانتها . وبالتالي فإن المنتجين الفلسطينيين المحليين قد تحولوا تدريجيا إلى العمل كموزعين (متعاقدين من الباطن) للإمدادات الكهربائية التي يتم شراؤها من شركة الكهرباء الإسرائيلية . وفي الضفة الغربية ، تبلغ نسبة الإمدادات الكهربائية المشتراة نحو ٩٥ في المائة من مجموع الإمدادات ، بينما بلغت هذه النسبة في قطاع غزة ١٠٠ في المائة . وتقوم شركة كهرباء قضاء القدس بشراء جميع ما توزعه من إمدادات كهربائية منذ عام ١٩٨٨ . وتضطلع بلدية نابلس بالمسؤولية عن المحطة الفلسطينية الوحيدة الكبيرة لتوليد الكهرباء التي لا تزال عاملة ولكن الإمدادات الكهربائية التي تنتجها لا تمثل سوى ٤٠ في المائة من مجموع إمدادات الطاقة الكهربائية الموزعة في هذا القضاء . وفي الوقت الحاضر ، تقدر الكمية الإجمالية للإمدادات الكهربائية المشتراة بما مقداره ٥٠٠ مليون و ٢٠٠ مليون كيلوواط/ساعة في السنة في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي . وتستوعب الصناعة نحو ١٠ في المائة فقط من الإمدادات الكهربائية الموزعة ، بينما يستهلك الجزء المتبقي أساسا للأغراض المنزلية .

١٠٤ - وفيما يتعلق بالشمولية الجغرافية ، لوحظ أن نحو ٦٥ في المائة من سكان المناطق الحضرية في الضفة الغربية ومجموع سكان قطاع غزة يحصلون على إمدادات كهربائية منتظمة . وفي المناطق الريفية من الضفة الغربية ، يتوفر لنحو ٨٠ في المائة من المجتمعات الريفية نوع ما من الشبكات الكهربائية . ولا تتوفر الإمدادات الكهربائية المنتظمة إلا لنصف هذا العدد ؛ أما النصف الثاني فلا تتوفر له مثل هذه الإمدادات إلا لبضع ساعات يوميا . ولا تتوفر إمدادات الكهرباء لبقية سكان الريف (نحو ٢٠ في المائة) . وقد لوحظ أن استهلاك الفرد للكهرباء في الضفة الغربية يقل عن مستواه في الأردن .

١٠٥ - كما أن نوعية خدمة شبكة الكهرباء ليست مرضية . إذ يحدث انقطاع في إمدادات الكهرباء بصورة متكررة ومفاجئة . وثمة نقص في المحولات وعادة ما تتعرض خطوط الكهرباء لضغط مفرط . وتبلغ نسبة فقد الطاقة في شبكات التوزيع نحو ١٥ في المائة من مجموع الطاقة الموزعة . ومن المشاكل الأخرى التي تواجه في هذا القطاع الفرعي ما يشمل سوء تخطيط وإدارة الإمدادات الكهربائية . وينبغي لسياسات التسعير عادة أن تفضي إلى تحقيق أرباح ولكن عندما يتم توليد الكهرباء محليا ، فإن الكلفة المتغيرة تتجاوز السعر النهائي . (للاطلاع على مزيد من المعلومات عن موضوع الكهرباء ، انظر الفرع المتعلق بالطاقة أدناه ، الفقرات ١٣٣ وما يليها) .

١٠٦ - وفيما يتعلق بشبكات تجميع مياه المجاري ، لوحظ أن قدرة المجاري قد توسعت لتشمل معظم المناطق الحضرية . وقد اضطلعت البلديات بالمسؤولية عن تطوير شبكات تجميع المياه المستعملة . وفي معظم المناطق الحضرية الكبيرة ، تتوفر شبكات المجاري الرئيسية لما يتراوح بين ٥٠ و ٨٥ في المائة من المساكن . إلا أن العديد من المناطق الحضرية الصغيرة تفتقر إلى شبكات المجاري الرئيسية . وفي المناطق الريفية ، لا تتوفر شبكات لتجميع المياه المستعملة إلا لقرية واحدة في الضفة الغربية تتوفر لها خدمات جزئية . وفي قطاع غزة ، توجد شبكتان لتجميع المياه المستعملة خارج المناطق الحضرية في جباليا وبيت لاهيا . أما بقية السكان في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين فيستخدمون صهاريج مركبة في الأرض و/أو مراحيض عامة وخاصة بعضها مكون من حفر صغيرة مما يشكل مخاطر صحية بالغة . وتقتصر مرافق معالجة المياه المستعملة على مرافق أولية لا تتوفر إلا في عدد محدود من المدن . ولذلك فإن المياه المستعملة المجمعة تتدفق في معظم الحالات في العراء نحو الوديان المجاورة . وليست هناك مختبرات متخصصة أو برامج راسخة لاختبار ومراقبة وتحليل حالة المياه المستعملة ونوعيتها .

١٠٧ - وفيما يتعلق بالنفايات الصلبة ، تقوم السلطات المحلية في جميع المناطق الحضرية ومعظم المجتمعات الريفية الكبيرة بتجميع هذه النفايات والتخلص منها بينما

تقوم الاونروا بهذه المهمة في مخيمات اللاجئين . إلا أن الخدمات التي يتم توفيرها تفتقر إلى الكفاءة . وقد اشتملت المحاولات التي بذلت في السنوات القليلة الماضية من أجل تحسين عملية تجميع النفايات في العديد من المناطق الحضرية على شراء حاويات تجميع إضافية ومركبات خاصة بما في ذلك شاحنات الشحن والتفريغ الأفقيين وشاحنات الرص الآلي . وتقدر الكمية اليومية من النفايات الصلبة المجمعة بما يتراوح بين ٧٢٠ طناً و ٨٠٠ طن في جميع المناطق الحضرية في الضفة الغربية . وعلى العموم فإن النفايات التي تجمع في المناطق الحضرية تنقل إلى منطقة خلاء مجاورة مخصصة للقضاء على النفايات . وفي بعض الحالات ، أصبحت مواقع إلقاء النفايات هذه مجاورة للمناطق السكنية والصناعية الآخذة في الاتساع . ولا توجد في بعض مناطق أية مواقع محددة للقضاء على النفايات ، ونتيجة لذلك يتم إلقاء النفايات الصلبة على امتداد مساحات واسعة وعلى أطراف الطرق مما يؤثر تأثيراً ضاراً بالبيئة . وفي المجتمعات الريفية الكبيرة ، تستخدم المجالس القروية المحلية جرارات لتجميع النفايات الصلبة بصورة دورية ونقلها إلى مواقع لا تراعى فيها عادة اعتبارات تقسيم المناطق والاعتبارات البيئية ، ولا يتم تصنيف مختلف أنواع النفايات الصلبة وبالتالي لا تجري عملية إعادة تدوير لمواد محددة . ولا توجد أية معامل لمعالجة النفايات الصلبة والمعالجة الوحيدة لهذه النفايات تتمثل في حرقها في الموقع .

١٠٨ - وفيما يتعلق بخدمة أخرى من الخدمات البلدية وهي مرافق المسالخ ، لا يوجد في مدن وبلدات الضفة الغربية وقطاع غزة سوى ٢٣ مرفقاً من هذه المرافق . ومعظم المسالخ المتوفرة قديمة وتتم العمليات فيها يدوياً . وتقوم البلديات بمراقبة العمليات وتستخدم أطباء بيطريين ومفتشين على اللحوم في معظم الحالات وتفرض على مستخدمي المسالخ رسوماً بسيطة نظير ما تقدمه لهم من خدمات . ويقدر مجموع الذبائح السنوية بنحو ١٠٣ ٠٠٠ رأس ماشية تتألف أساساً من الخرفان والماعز والعجول . وليست هناك مرافق لذبح الدجاج أو الطيور . ويتم نحو ٤٠ في المائة من العمليات المسجلة في المناطق الريفية وفي مواقع تقع خارج مسالخ البلديات . ويجري في بعض المناطق الحضرية تنفيذ عدد من مشاريع التوسع والتحديث . ويعتبر مسلخ البيرة المسلخ الوحيد الذي تتوفر فيه مرافق لمعالجة النفايات السائلة ، بما فيها الدم . وتشتمل مشاريع تحديث المسالخ على تركيب معدات ذبح آلية . إلا أن هذه المسالخ لا تزال تفتقر إلى مرافق التبريد والمركبات المبردة لنقل اللحوم .

١٠٩ - وفيما يتعلق بالأسواق البلدية للبيع بالجملة ، فإن هذه الأسواق تقع في عدد من البلدات الكبيرة التي تعتبر مراكز إقليمية . ويوجد أكبر هذه الأسواق في نابلس حيث يتم التعامل بكمية من المنتجات تبلغ ٢٠٠ طن يومياً . وتمتلك هذه الأسواق وتديرها البلديات التي تفرض دفع نسبة مئوية محددة من قيمة المنتج نظير ما تقدمه

من خدمات . ويجري توسيع بعض الاسواق البلدية القديمة من أجل تلبية الطلب المتزايد على هذا المرفق ، كما هو الحال في الاسواق الموجودة في نابلس وطولكرم ، بينما تم مؤخرا بناء بعض الاسواق الاخرى كتلك التي أنشئت في بيت لحم ودير البلج . إلا أن جميع الاسواق ، باستثناء السوق الموجودة في حلحول ، تفتقر إلى المرافق الحديثة بما في ذلك مرافق التخزين المبرد ومعدات المناولة الآلية .

١١٠ - ويتم توفير خدمات السلامة العامة ، بما في ذلك مكافحة الحرائق والانقاذ وعمليات الطوارئ في العديد من البلدات من قبل الادارات المتخصصة التابعة للمجالس البلدية التي تخدم أيضا البلدات الأصغر والقرى المجاورة . وتستخدم إدارات خدمات السلامة العامة موظفين يتمتعون بمستوى مقبول من التدريب ويستخدمون مركبات مجهزة خصيصا لأداء عملياتهم . إلا أن بعض المركبات وغيرها من الأدوات قد أصبحت قديمة ومعطلة عن العمل مما يؤثر على نوعية الخدمات وكفاءتها . وتفتقر الادارات إلى ما يكفي من المركبات التي تستخدم في حالات الطوارئ ومعدات الانقاذ الخاصة .

كاف - البناء والاسكان

١١١ - يعتبر قطاع البناء (الذي يصنف في سلاسل الحسابات القومية باعتباره يشمل محطات المياه والكهرباء) القطاع الرائد من حيث النمو الحقيقي المحرز على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية . وقد تضاعف نصيب هذا القطاع في الانتاج المحلي من ٩ في المائة في عام ١٩٧٢ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٨٧ ، أي ما يعادل نحو ٣٠٠ مليون دولار . وهذه المساهمة تقل قليلا عن مساهمة القطاع الزراعي ولكنها تبلغ نحو ضعف مساهمة القطاع الصناعي . ويلاحظ تحقيق مكاسب هامة كذلك في نصيب هذا القطاع في العمالة المحلية رغم ظهور اتجاه نحو الركود منذ أوائل الثمانينات . وقد زاد عدد الأشخاص المستخدمين في قطاع البناء في الأرض المحتلة من نحو ١١٠٠٠ في عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٧٠٠٠ في عام ١٩٨٩ . وهذان الرقمان يمثلان نحو ٧ في المائة و ١٠ في المائة من مجموع قوة العمل المحلية في نفس السنتين على التوالي .

١١٢ - وقد تعزز هذا النمو نتيجة للمستوى العالي للاستثمارات في تشييد المباني السكنية اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكن . ويتم تمويل معظم هذا النمو من خلال الإيرادات والتحويلات من الخارج . وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٧ ، ارتفعت مساهمة قطاع الاسكان في تكوين رأس المال المحلي الاجمالي من نحو ٣٠٠ مليون دولار إلى ٤٥٠ مليون دولار ، تمثل متوسطا قدره نحو ٧٢ في المائة من مجموع رأس المال المحلي الاجمالي . ومنذ عام ١٩٨٧ ، شهد قطاع البناء انخفاضا حادا في الناتج بسبب القيود الاسرائيلية ، واضطراب الحياة الاجتماعية - الاقتصادية للأرض المحتلة ، وحدوث انخفاض في الحوالات المالية والتحويلات الخاصة .

١١٣ - وتشكل حالة الاسكان واحدة من أخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال الاسرائيلي . وقد ترتبست على ضم القدس الشرقية والمصادرة المستمرة للأراضي وغيرها من الموارد ، بالإضافة إلى القيود الصارمة المفروضة على استخدام الأراضي ، آثار ضارة بالتنمية السليمة لقطاع الاسكان . وكما لوحظ في مجالات أخرى ، فإن الاحتلال قد حرم الشعب الفلسطيني أيضا من فرصة إنشاء وتطوير المؤسسات القادرة على الاضطلاع بالمسؤولية عن تخطيط وتنفيذ وإدارة أنشطة الاسكان في شتى أنحاء الأرض المحتلة . وبالإضافة إلى حرمان الفلسطينيين من المساكن التي هم في أمس الحاجة إليها ، فإن القيود الاسرائيلية المفروضة على تطوير صناعات البناء القائمة وإنشاء صناعات جديدة ، ولا سيما فيما يتعلق بمواد البناء ، قد أدت إلى زيادة الاعتماد على السوق الاسرائيلية وإلى الحد من فرص العمالة المحلية .

١١٤ - وبينما لم تتجاوز الاستثمارات العامة الحد الأدنى في قطاع الاسكان خلال السنوات الأولى من الاحتلال ، غالبا بهدف نقل بعض الأسر من مخيمات اللاجئين المكتظة في قطاع غزة ، فقد فرضت قيود صارمة على تحويل الأموال إلى الأرض المحتلة وعلى إنشاء وتطوير مؤسسات مصرفية ومؤسسات تسليف محلية لتمويل مشاريع الاسكان . ونتيجة لذلك اتسم قطاع الاسكان الفلسطيني بارتفاع كثافة شغل المساكن وقصور المرافق والهيكل الأساسية . وتشير التقديرات إلى أن كثافة شغل المساكن في نحو ثلث الأسر الفلسطينية تزيد عن ٣ أشخاص في الغرفة الواحدة وأن هذه الكثافة تفوق ٥ أشخاص في الغرفة الواحدة في نسبة تزيد عن ٦ في المائة من جميع الأسر . ويفتقر نحو ربع مجموع الأسر إلى المياه الجارية بينما يفتقر خمس هذا المجموع إلى إمدادات الكهرباء في حين يفتقر ما يزيد عن الثلث إلى مرافق المراحيض . ومن أجل معالجة الحالة المتردية تدريجيا على مدى العقد الماضي ، تم تكثيف نشاط بناء المباني السكنية التي شكلت نحو ٨٠-٨٥ في المائة من مجموع نشاط البناء وقد بنيت جميع هذه المساكن تقريبا من قبل الأفراد أو أصحاب المشاريع العقارية .

١١٥ - وإذا بنيت الحسابات على أساس متوسط عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ ، وبافتراض أن متوسط معدل النمو الصافي السنوي في عدد السكان قد بلغ ٣ في المائة منذ عام ١٩٦٧ بالنسبة لكل من أفضية نابلس والقدس والخليل و٣,٥ في المائة بالنسبة لقطاع غزة ، فإن مجموع عدد السكان في عام ١٩٩٠ يمكن أن يقدر بنحو ٢ ٣٦٥ مليون نسمة (٦٦٩ ٠٠٠ نسمة في قضاء نابلس و٥٨٤ ٠٠٠ نسمة في قضاء القدس و٢٣٩ ٠٠٠ نسمة في قضاء الخليل و٧٧٣ ٠٠٠ نسمة في قطاع غزة) . وهذه التقديرات تختلف إلى حد بعيد عن البيانات الاسرائيلية الرسمية التي تبخس تقدير العدد الفعلي للسكان المقيمين .

١١٦ - ووفقا لهذه التقديرات غير الرسمية الأعلى لعدد السكان ، فإن متوسط كثافة السكان تبلغ ٣٦٧ شخصا في الكيلومتر المربع في عام ١٩٩٠ في الأرض المحتلة . وكانت أعلى كثافة سكانية في قطاع غزة حيث بلغت نحو ١١٢ ٢ شخصا في الكيلومتر المربع ثم في قضاء القدس (٢٧٧ شخصا) ، يليه قضاء نابلس (٣٦٨ شخصا) ثم قضاء الخليل (٢٢٢ شخصا) في الكيلومتر المربع الواحد . وتتجلى معدلات كثافة أعلى بكثير في المراكز الحضرية الرئيسية: ٢١ ٠٠٠ شخص في الكيلومتر المربع في القدس الشرقية ، و ١٣ ٩٠٠ في غزة و ١١ ٩٠٠ في نابلس و ١١ ٧٠٠ في طولكرم و ٨ ١٠٠ في الخليل و ٧ ٥٠٠ في رام الله / البيرة .

١١٧ - وباستثناء بضع مدن كبيرة نسبيا ، يتوزع سكان الاقضية الأربعة بصورة عامة فيما بين عدد كبير من المجتمعات المحلية التي تضم عددا صغيرا نسبيا من السكان . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن نسبة كبيرة من مجموع السكان ، ولا سيما في قطاع غزة ، لا تزال تعيش في مخيمات اللاجئين . ووفقا للتقديرات المذكورة أعلاه ، فإن نحو ٤٣ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية و ٥٥ في المائة في مناطق شبه حضرية و ٣٥ في المائة في مناطق ريفية و ١٧ في المائة في جماعات اللاجئين . وفي قضاء نابلس ، تشكل المجتمعات الحضرية وشبه الحضرية نحو ٣٢ في المائة من السكان ، بينما تشكل المجتمعات الريفية نحو ٥٩ في المائة وجماعات اللاجئين نحو ٩ في المائة من مجموع سكان القضاء . وفي قضاء القدس ، تشكل المجتمعات الحضرية وشبه الحضرية نحو ٥٨ في المائة بينما تشكل المجتمعات الريفية نحو ٣٥ في المائة وجماعات اللاجئين نحو ٧ في المائة من مجموع سكان هذا القضاء . وفي قضاء الخليل ، تشكل المجتمعات الحضرية وشبه الحضرية نحو ٥٠ في المائة والمجتمعات الريفية نحو ٤٦ في المائة وجماعات اللاجئين نحو ٤ في المائة فقط من مجموع سكان القضاء . وفي قطاع غزة ، تشكل المجتمعات الحضرية وشبه الحضرية نحو ٥٦ في المائة وجماعات اللاجئين نحو ٣٥ في المائة والمجتمعات الريفية نحو ٩ في المائة من مجموع عدد سكان القطاع .

١١٨ - إن رميد المساكن في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس متجانسا بل إنه يتفاوت حسب الموقع الجغرافي ونوع المجتمع المحلي . إلا أن الاكتظاظ المفرط يمثل ظاهرة مشتركة حيث أن كثافة شغل المساكن عالية في كافة المجتمعات . وهذه الظاهرة لا تقتصر على مخيمات اللاجئين بل إنها تؤثر أيضا على الاسر المنخفضة الدخل في معظم البلدات والقرى . ويتم حل هذه المشكلة عموما عن طريق توسيع المباني القائمة ، وإصلاح المباني المهجورة وتشيد المباني الجديدة . وتشتمل الأحياء الرئيسية لمعظم البلدات والقرى الفلسطينية على مباني هجرها سكانها بصورة جزئية أو كلية ، الأمر الذي يرجع أساسا إلى تردّي حالتها . وفي مخيمات اللاجئين ، هناك عدد كبير من المباني المهجورة إما بسبب الهجرة الجماعية التي حدثت خلال حرب عام ١٩٦٧ (ولا سيما من المخيمات في

وادي الاردن) أو نتيجة لتحسن مستويات دخل بعض سكان المخيمات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن بعض البلديات الرئيسية تشتمل على عدد كبير من المباني الخالية جزئياً أو كلياً إما لأن أصحابها يعزفون عن تأجيرها بمعدلات الإيجار المتدنية السائدة أو لأنهم يفضلون الاحتفاظ بها لاستخدامهم الشخصي أو لاستخدامها من قبل أسرهم في المستقبل . وقد دل مسح أجري مؤخراً وشمل ٥٥ بلدة وقرية على أن المباني المهجورة تشكل نحو ٦ في المائة من رصيد المساكن المتوفرة في القرى الصغيرة ونسبة تتراوح بين ٨ و ١٢ في المائة من القرى الكبيرة والبلدات .

١١٩ - وفي السنوات الأخيرة ، أدت الزيادات في عدد السكان مع ما يقترن بها من تردد سريع في الأحوال الاقتصادية إلى تشجيع العديد من الأسر في المناطق الحضرية والريفية وجماعات اللاجئين على اللجوء إلى ترميم وتحسين المباني المهجورة أو العتيقة أو توسيع المباني القائمة ، رأسياً وأفقياً . وتجري عمليات تحسين المباني داخل وخارج المناطق الرئيسية من البلدات والقرى وهي تشتمل على أشغال داخلية أو خارجية أو كلا النوعين من الأشغال . وتتفاوت خصائص المباني الجديدة حسب الموقع ، والأحوال الاجتماعية - الاقتصادية ، وأنظمة التقسيم إلى المناطق . وفي الضفة الغربية ، ولا سيما في المدن والمناطق الحضرية ، تتخذ المباني السكنية الجديدة شكل المنازل المنفصلة القائمة بذاتها أو المنازل المتصلة بغيرها من ناحية واحدة فقط أو المباني المؤلفة من شقق . أما مواد البناء الأساسية المستخدمة فهي الخرسانة المسلحة المغلفة بفلاف حجري . ويجري عموماً ربط المباني الجديدة بجميع الخدمات والهياكل الأساسية المتوفرة مثل الطرق وشبكات المياه والكهرباء والمجاري . أما في البلدات والقرى الريفية ، فتتألف مواد البناء في الغالب من ألواح الاسمنت و/أو الخرسانة المسلحة . ويقتصر العديد من القرى إلى المرافق الأساسية مثل شبكات المياه والكهرباء والمجاري . وفي قطاع غزة ، تستخدم في إنشاء المباني الجديدة في الغالب ألواح الاسمنت و/أو الخرسانة المسلحة . وتشكل المباني المتعددة الطبقات الجزء الأعظم من المباني ، خصوصاً في غزة ، بسبب ندرة الأراضي وارتفاع الكثافة السكانية .

١٢٠ - كما أن ملكية الوحدات السكنية تتفاوت حسب نوع المجتمع المحلي وكذلك ، بدرجة أقل ، حسب الموقع الجغرافي . وتبلغ نسبة الوحدات السكنية التي يشغلها أصحابها نحو ٨٠ في المائة من مجموع الوحدات السكنية ، باستثناء تلك القائمة في مخيمات اللاجئين . وفي الضفة الغربية ، تشكل نسبة المساكن التي يشغلها مالكوها ما يتراوح بين ٨٠ و ٨٥ في المائة من جميع الوحدات السكنية . أما في المناطق الحضرية ، فتقدر نسبة المساكن التي يشغلها أصحابها بنحو ٧٠ في المائة ، بينما قد تصل هذه النسبة إلى ٩٠ في المائة في البلدات والقرى الريفية ، مما يدل على الطابع المحدود لسوق الأراضي الريفية وميل سكان الأرياف إلى التمسك بممتلكاتهم لاعتبارات

اقتصادية واجتماعية . وفي مخيمات اللاجئين ، ليس هناك تحديد واضح لحالة ملكية المساكن . فبالرغم من أن الوحدات السكنية في المخيمات تعتبر عموما مأوي مؤقتة تم إنشاؤها على أرض مستأجرة من قبل وكالة الاونروا ، فإنه ليس من غير المعقول الافتراض ، استنادا إلى كافة الاعتبارات العملية ، أن سكان هذه الوحدات هم المالكون لها طالما لم يتحدد الوضع النهائي للاجئين .

١٢١ - وتشكل مواد البناء أكبر عامل وحيد من عوامل التشييد وهي تمثل نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من مجموع الكلفة ونسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من الكلفة المباشرة لبناء المساكن . وبينما يتم إنتاج بعض مواد البناء الأساسية محليا ، فإن نسبة كبيرة من المواد الأساسية مثل اسمنت بورتلاند ، والفولاذ المستخدم في الانشاءات ، والالمنيوم ، والواح الأخشاب ، والزجاج ، لا تتوفر حاليا إلا من خلال قنوات الاستيراد ولا سيما من اسرائيل .

١٢٢ - ويعتبر الافتقار إلى التمويل المؤسسي عقبة رئيسية أمام تلبية الاحتياجات السكنية لاعداد متزايدة من الشعب الفلسطيني . ولا توجد أية مؤسسة تتوفر لديها ما يكفي من الموظفين والخبرة وتتمتع بالقدرة على تعبئة المدخرات المحلية أو الأموال من مصادر أخرى وتخصيمها للسكان . فالمؤسسات الوحيدة التي ما برحت تعنى بمختلف مستويات أنشطة تطوير الاسكان هي التعاونيات الاسكانية والمؤسسات العقارية . وخلال النصف الاول من الثمانينات ، زاد حجم الأنشطة في قطاع الاسكان التعاوني نتيجة للسياسة المتبعة من قبل اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة التي منحت الاسكان أعلى أولوية في مجال تقديم المعونة . إلا أنه بينما تم تشكيل أكثر من ١٠٠ تعاونية إسكانية وتسجيلها لدى المنظمة التعاونية الاردنية في عمان ، فإن ٤٣ تعاونية فقط من هذه التعاونيات قد حصلت على قروض إسكان عن طريق اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة وبذلك الاسكان الاردني . وقد توقفت أنشطة الاسكان التعاوني كليا تقريبا بعد عام ١٩٨٦ عندما توقف بالفعل تدفق الأموال من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة . ومن بين ١٤١٥ وحدة سكنية بدئ في إنشائها في إطار برنامج اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ، لم يتم إنجاز وشغل سوى ما يتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ وحدة . أما الوحدات المتبقية فلم يتم إنجازها بسبب الافتقار إلى الأموال أو قيود البناء .

١٢٣ - وفي السنوات الأخيرة ، ظهرت أنشطة التنمية العقارية ، بما في ذلك إنشاء المباني السكنية المتعددة الشقق لبيعها أو تأجيرها ، وذلك في المراكز الحضرية الكبيرة مثل نابلس ورام الله والقدس الشرقية وبيت لحم والخليل وغزة . وقد نفذت هذه الأنشطة من قبل مستثمرين من الافراد أو شراكات غير رسمية أو شركات التنمية العقارية . إلا أن عدم كفاية التمويل الاسكاني لا يزال يشكل عاملا مقيدا . وقد اقتصر

أنشطة فروع بنك القاهرة - عمان التي أعيد فتحها مؤخراً على الضفة الغربية ، باستثناء القدس الشرقية ، بينما اقتضت أنشطة بنك فلسطين على قطاع غزة . ولا يمارس أي من المصرفين أي نشاط ذي شأن في مجال التمويل الاسكاني أو العقاري . وعلى الرغم من أن مؤسسات التسليف الصغيرة القليلة التي أنشئت في السنوات القليلة الماضية تقدم قدراً محدوداً من رأس المال العامل للمشاريع الزراعية والصناعية ، فإنها لا تمارس أي نشاط في قطاع الاسكان .

١٢٤ - وبالإضافة إلى القيود العديدة التي تواجه قطاع الاسكان ، فإن التنمية الاسكانية قد تضررت بصورة عامة أيضاً من جراء عدد من العوامل المحلية بما في ذلك عدم وجود استراتيجية إسكانية وطنية ، وقصور تخطيط وإدارة أنشطة بناء المساكن ، والافتقار إلى التنسيق الكافي فيما بين المؤسسات الاسكانية القائمة وبين هذه المؤسسات والوكالات المانحة المحتملة . وثمة قيد آخر يتمثل في عدم وجود وكالات للتنظيم والتوجيه على كافة المستويات . أما المجالس البلدية والقروية التي تمثل رغم ما تواجهه من قيود العناصر الوحيدة لحكم فلسطيني محلي فلا تتمتع بما يكفي من الخبرة والمؤهلات لتخطيط أو توجيه أو تنفيذ أو إدارة برامج الاسكان العامة . كما أن معظم التعاونيات والجمعيات الاسكانية ليست مؤهلة بشكل كاف لممارسة أنشطة إسكانية فعالة . وتعتبر خبرة وقدرة الشركات الاستشارية وشركات المقاولات الهندسية غير كافية بصورة عامة بالنسبة لمتطلبات قطاع الاسكان ، بالنظر إلى ما قامت به من عمليات محدودة في السنوات الماضية . وثمة قيد آخر هو توفر كمية محدودة من مواد البناء الأساسية وغيرها من عوامل التشييد التي يتم استيراد نسبة كبيرة منها .

١٢٥ - ويشكل الافتقار إلى لوائح وأنظمة ومعايير البناء الكافية والمناسبة تقييداً آخر يواجه أي مشروع كبير لبناء المساكن . فاللوائح والأنظمة القائمة قد استعفى عنها بأنظمة اسرائيلية تعكس اعتبارات أخرى أو أنه لم يتم تحديثها على مدى ثلاثة أو أربعة عقود وبالتالي فإنها تحتاج إلى مراجعة وتعديل واسعين من أجل تحسين كفاءتها وتمشيها مع المتطلبات الجديدة .

لام - النقل والامتالات

١٢٦ - وفيما يتعلق بالنقل والامتالات ، لوحظ أن الهدف من الخطط والسياسات الاسرائيلية المعتمدة فيما يتعلق بهذا القطاع منذ عام ١٩٦٧ يتمثل في تحقيق الاهداف التالية:

(١) خدمة السياسات الاستيطانية الاسرائيلية ، وإقامة المستوطنات في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ، مما يسهل تنفيذ سياسات الضم في نهاية المطاف . وهذا يتجلى في إنشاء شبكات الطرق الرئيسية التي تربط بين الشمال والجنوب والشرق

والغرب بالإضافة إلى بناء المستوطنات على جانبي الطرق والتركيز على ربط المستوطنات ببعضها البعض وبالمدن الاسرائيلية . وفي الوقت نفسه ، قامت وزارة النقل الاسرائيلية بصورة منتظمة ، عن طريق شركة الحافلات العامة الاسرائيلية ، بتوجيه خطوط الحافلات ومواعيدها بحيث تخدم المستوطنات في الارض المحتلة وتربطها بالمدن والمناطق الصناعية داخل اسرائيل .

(ب) تزويد جميع المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بمراكز الاتصالات الهاتفية الاوتوماتية ، وذلك بصرف النظر عن عدد سكان هذه المستوطنات ورغم أن ٩٠ في المائة من القرى الفلسطينية المجاورة التي تمر عبرها هذه الخطوط الهاتفية لا تزال تفتقر إلى أية خدمات هاتفية أو حتى إلى خط هاتفي واحد . وهذا ينطبق أيضا على جميع أنواع الخدمات البريدية .

(ج) خدمة الاعتبارات الامنية الاسرائيلية التي تتخذ اشكالا مختلفة تتراوح بين التوفير الانتقائي لمرافق النقل والاتصال المحدودة بهدف تعزيز "روابط القرى" المؤيدة لاسرائيل (في أوائل الثمانينات) ، وإغلاق الطرق الرئيسية لفترات طويلة من الزمن أو قطع جميع الوصلات الهاتفية كشكل من أشكال العقوبة الجماعية .

١٢٧ - وقد أسندت المسؤولية عن إدارة وتطوير مرافق النقل والاتصال في الارض المحتلة إلى ضابط عسكري اسرائيلي يعمل مباشرة تحت إشراف رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية التي تعمل بدورها بتوجيه من وزارة الدفاع الاسرائيلية . وفيما يتعلق بالقدس الشرقية ، لوحظ أن القوانين الاسرائيلية ما برحت سارية منذ ضم القدس الشرقية في عام ١٩٦٨ . وبذلك يتم التحكم بمرافق النقل والاتصالات وتشغيلها بموجب أوامر عسكرية تصدر عن الضابط المختص كما هو الحال في جميع القطاعات الأخرى . وهذه الاوامر العسكرية تتألف من بعض أحكام القوانين الاردنية التي كانت سارية في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ أو من تغييرات أدخلت عليها أو أنها تشكل أحكاما أضيفت إليها إلى جانب بعض الأنظمة الجديدة التي تستحدث حسبما يعتبره الضابط ضروريا . وقد تم حتى الآن إصدار أكثر من ١٠٠ أمر عسكري فيما يتعلق بقطاعي النقل والاتصالات . وبالإضافة إلى ذلك ، تم إصدار العديد من التعليمات الادارية لجعل جميع القوانين الاردنية ذات الصلة متماشية مع أهداف سلطات الاحتلال .

١٢٨ - وقد أسندت سلطة توفير الخطوط الهاتفية ومرافق الاتصالات إلى الشركة الاسرائيلية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي تتلقى بدورها تعليمات فيما يتعلق بالأنشطة في الارض المحتلة من الضابط المسؤول عن النقل والاتصالات . وبالتالي فإن جميع شبكات الاتصال الفلسطينية القائمة قد ربطت بشبكات الاتصالات المركزية في المدن الاسرائيلية الرئيسية . وقد اعتبر أن الغرض من ذلك هو المحافظة على السلطة المباشرة وتطوير نظام مراقبة لجميع شبكات الاتصالات الفلسطينية لخدمة الاعتبارات

الامنية الاسرائيلية . وخلال السنة الاولى من الانتفاضة ، قامت السلطات الاسرائيلية بقطع جميع الوصلات الهاتفية بين الارض المحتلة والعالم الخارجي كتدبير "أمني" . وتمثل فترة الانتظار الطويلة قبل تركيب الخطوط الهاتفية الجديدة في المساكن والضواحي الفلسطينية سمة أخرى من سمات هذه الحالة ؛ فكثيرا ما يتعين على مقدمي طلبات الحصول على خطوط هاتفية الانتظار لسنوات قبل الحصول على هذه الخطوط ، وهذا إذا أمكنهم الحصول عليها إطلاقا .

١٢٩ - وقد لوحظ عدم وجود أية محطات للاذاعة والتلفزة في الضفة الغربية وقطاع غزة فضلا عن عدم وجود أية سلطة أو مؤسسة للاتصالات السلكية واللاسلكية . وتتحكم السلطات الاسرائيلية بمركز الإرسال الذي بني قبل عام ١٩٦٧ في رام الله بالضفة الغربية والذي يشكل الآن جزءا من مجمع عسكري يحظر على جميع الفلسطينيين الوصول إليه . وهكذا فقد أصبح الفلسطينيون يعتمدون على البلدان المجاورة (اسرائيل والاردن ومصر وسوريا ولبنان) في كل ما يتلقونه من إرسال تلفزيوني وإذاعي .

١٣٠ - وقد ذكر أن السلطات الاسرائيلية قد تجنبت عمدا تطوير شبكة النقل في الارض المحتلة عن طريق تقليص المخصصات من الميزانية . وفي بعض السنوات ، بلغت هذه المخصصات بضعة آلاف من الدولارات فقط وهي لا تكفي لتغطية تكاليف الصيانة حتى بالنسبة لجزء من شبكة النقل . وذكر أن السلطات قد حاولت إعاقه أو حظر الجهود المبذولة من قبل الافراد والمنظمات غير الحكومية المحلية والاجنبية لتنمية هذا القطاع وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على مركبات النقل المستوردة ، بالإضافة إلى فرض رسوم تسجيل عالية ومجموعة من الضرائب (الرسوم وضريبة الدخل وغير ذلك من ضرائب القيمة المضافة) . وقد نجحت هذه السياسة الاجمالية في إبطاء سرعة تنمية فرع النقل ، مما أدى إلى تحويله إلى سوق تصدير لمركبات النقل العام الاسرائيلية المستعملة . وقد أسفرت هذه التدابير عن رفع كلفة خدمات النقل . وتفاقم هذا الوضع نتيجة لعدم وجود شبكة نقل عام فلسطينية تعمل في شتى أنحاء الارض المحتلة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان بأسعار معقولة . وفي فرع النقل ، يمتلك القطاع الخاص ويشغل ويدير جميع خطوط الحافلات ، والمركبات وسيارات الاجرة المشتركة وحركة السلع والمركبات ، حيث باتت التكاليف والأسعار واعتبارات التمويل شديدة الوطأة في ظل أوضاع الاحتلال .

١٣١ - وذكر كذلك أن السلطات الاسرائيلية ما برحت تقف موقفا لا مباليا إزاء تعزيز وتطوير أو حتى تحسين شبكة الطرق في تلك المناطق من الارض المحتلة التي لم يتم فيها إنشاء أية مستوطنات اسرائيلية . وهذه اللامبالاة أفضت إلى تردي أحوال العديد من الطرق المحلية مما يجعل حركة السير عليها محفوفة بالمخاطر . ويؤدي انعدام الصيانة

إلى تدهور مستمر في حالة الطرق . وقد أهملت السلطات تماما الطرق الزراعية والريفية مما اضطر المزارعين إلى القيام بأنفسهم بإدخال تحسينات طفيفة على هذه الطرق أو السعي إلى الحصول على تمويل من الخارج لتغطية تكاليف الإصلاح والصيانة .

١٣٢ - وقد أشير إلى أن السلطات الاسرائيلية قد أغلقت ميناء غزة في بداية الاحتلال ويشغل مكانه الآن حوض صغير لصيد الأسماك . أما مطار القدس الدولي (في قلنديّة) فتحته وتسيطر عليه وتديره سلطات المطارات الاسرائيلية وحدها بالتعاون مع السلطات العسكرية ، حيث يقوم الآن بخدمة احتياجات الطيران المدني والعسكري الاسرائيلي . ونتيجة لذلك فإن هذا المطار يعتبر مرفقا استراتيجيا ويحظر على الفلسطينيين الوصول اليه .

ميم - الطاقة

١٣٣ - وفيما يتعلق بقطاع الطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ذكر أن معظم احتياجات الأرض المحتلة تستوفى من مصادر اسرائيلية . ويتم في معظم الأحوال التزويد بالكهرباء ، باعتبارها الشكل الغالب من الطاقة ، عن طريق الشبكة الاسرائيلية . ويتم توليد أقل من ٥ في المائة من الكهرباء محليا . وبينما لا تزال قرى كثيرة بدون إمدادات كهربائية إطلاقا ، فإن عددا من القرى في الاجزاء الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية يعتمد على وحدات توليد محلية لتزويده بالكهرباء غالبا للاستخدام المنزلي ، ولكن لعدد محدود فقط من الساعات يوميا .

١٣٤ - واضطر تدريجيا منتجو الكهرباء الفلسطينيون الرئيسيون ، بما في ذلك شركة الكهرباء لقضاء القدس وعدة بلديات ، إلى الارتباط بالشبكة الاسرائيلية الرئيسية لتوزيع الكهرباء وشراء الكهرباء من شركة الكهرباء الاسرائيلية . ومنع منتجو الكهرباء الفلسطينيون من تطوير محطات توليد الكهرباء الخاصة ولم يسمح لهم بزيادة طاقتها المقررة أو بصيانتها . وتستوعب الصناعة نحو ١٠ في المائة فقط من الكهرباء الموزعة ويستوعب القطاع الزراعي ٥ في المائة تقريبا (لضخ المياه من الآبار) ، بينما يستهلك الباقي للأغراض المنزلية والبلدية (الإضاءة) .

١٣٥ - ويقدر أن نحو ٩٥ في المائة من سكان الحضر يتمتعون بتزويد مستمر بالكهرباء . أما في المناطق الريفية ، فنحو ٤٥ في المائة فقط من السكان يتمتعون بالتزويد المستمر ، بينما يزود نحو ٤٠ في المائة بالكهرباء لبضع ساعات يوميا ، ويعيش الباقي بغير كهرباء . وتوجد في ٢٩٠ قرية تقريبا شبكة ما لتوزيع الكهرباء . وتزود ٣٣ في المائة تقريبا من القرى بالكهرباء من شركة الكهرباء لقضاء القدس ، و٤ في المائة من بلدية نابلس ، و١٦ في المائة من شركة الكهرباء الاسرائيلية ، و٢٨ في المائة من مولدات محلية ، بينما تتم خدمة نحو ١٩ في المائة من القرى جزئيا من مولدات يملكها أفراد ويقومون بتشغيلها .

١٣٦ - وفي قضاء القدس ، اضطرت شركة الكهرباء لقضاء القدس ، التي كانت تملك امتيازاً على القضاء بأكمله ، إلى الارتباط بالشبكة الاسرائيلية الرئيسية لتوزيع الكهرباء في عام ١٩٧٢ . ونظراً لعدم قدرة الشركة على مواجهة الطلب المتزايد ، فضلاً عن المشاكل التقنية والمالية ، توقف إنتاجها للكهرباء في عام ١٩٨٨ . وحالياً ، تقوم الشركة بشراء جميع متطلباتها من شركة الكهرباء الاسرائيلية وتقوم بتزويد جميع القرى في القضاء . وفي قضاء نابلس ، وكذلك في طولكرم وجنين ، اضطرت البلديات التي كانت تقوم بإنتاج الكهرباء بالمثل إلى الارتباط بالشبكة الاسرائيلية الرئيسية لتوزيع الكهرباء . ورغم قيام بلدية نابلس بشراء الكهرباء من شركة الكهرباء الاسرائيلية منذ عام ١٩٨٤ ، فلقد نجحت مع ذلك في كفاحها لمواصلة تشغيل محطاتها لتوليد الكهرباء محلياً .

١٣٧ - بيد أنه لوحظ أن نمو الحمل الكهربائي خلال الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٧ - شاملاً الاستخدامات المنزلية والتجارية والصناعية - كان متناسباً مع معدل الزيادة في السكان فضلاً عن التطورات التكنولوجية والصناعية والزراعية والتجارية . ومع بداية الانتفاضة الفلسطينية ، انعكست أيضاً الاضطرابات التي حدثت في جميع جوانب الحياة اليومية على التزويد بالكهرباء . ويبدو أن ضآلة الاستهلاك المنزلي والصناعي والتجاري في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، فضلاً عن قطع الإمدادات من جانب السلطات الاسرائيلية ، قد تسببا في انخفاض التزويد بالكهرباء . وهكذا ، وبينما بلغ الحمل الكهربائي السنوي بقياسه بالميغا - فولت - أمبير في قضاء القدس ذروة مقدارها ١٠٦ ميغا - فولت - أمبير في عام ١٩٨٧ ، فقد انخفض إلى أقل من ٨٠ ميغا - فولت - أمبير للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . وبالمثل ، وفي منطقة الخليل ، بلغ الحمل في عام ١٩٨٧ ذروة مقدارها ١٣٨ ميغا - فولت - أمبير ولكنه انخفض إلى ١٠٨ ميغا - فولت - أمبير بحلول عام ١٩٨٩ . وفي مناطق أخرى ، بينما استمر التزويد بالكهرباء في النمو بعد عام ١٩٨٧ ، كان معدل الزيادة أبطأ كثيراً مما كان عليه خلال النصف الأول من الثمانينات . وإجمالاً ، انخفض التزويد بالكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة من نحو ١٧٠ ميغا - فولت - أمبير سنوياً في أوائل الثمانينات إلى ما بين ١٢٥ و ١٣٠ ميغا - فولت - أمبير خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ .

١٣٨ - وتُستورد المصادر التقليدية الأخرى للطاقة ، لا سيما الوقود المستخدم في المنازل ، والنقل ، والصناعة ، والزراعة ، وغير ذلك ، مباشرة من إسرائيل . ووفقاً لبيانات متاحة لعام ١٩٩١ ، بلغ متوسط الاستهلاك السنوي لمستخلصات الوقود ١٤٥ طناً من مختلف الأنواع ، موزعاً كما يلي: بنزين ٩١٩٦ طناً (٤٢ في المائة) ؛ ديزل (٣١ في المائة) ؛ غاز سائل (٣٠ في المائة) ؛ كيروسين (٤ في المائة) ؛ زيت ثقيل (٢ في المائة) ؛ مستخلصات أخرى (١ في المائة) . وكانت أربع شركات اسرائيلية تقوم بتوريد

الوقود لوكلائها للبيع بالتجزئة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وتم مؤخرا دمج الشركات الأربع في شركة واحدة اسمها التجاري "باديسكو" وتقوم هذه الشركة حاليا بتوزيع الوقود في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة .

نون - السكان

١٣٩ - فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية للتنمية ، دل تحليل للنمو السكاني حتى عشية الاحتلال الاسرائيلي على أن الضفة الغربية وقطاع غزة معا كانتا منطقة جذب ودفع طموال تاريخهما الحديث منذ عام ١٩٤٨ . فمثلا ، ونتيجة لاجداث ١٩٤٧-١٩٤٨ ، استقبلت المنطقتان أكبر نسبة (٦٦ في المائة) من اللاجئين الفلسطينيين^(٥) . ولكنه بعد ذلك "دفعت" المنطقتان كليهما عددا كبيرا من سكانهما إلى الخارج لضالة احتمالات التنمية نتيجة للأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية . ولذلك ، كان المصدر الوحيد للنمو السكاني ، في كلتا المنطقتين ، هو الارتفاع البالغ لمعدل الزيادة الطبيعية ، التي تمثل أيضا المصدر الوحيد لتعويض المهاجرين الذين غادروا المنطقتين خلال هذه الفترة . وكان هذا نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة والوفاة . وبعبارة أخرى ، كان هذا نتيجة لانخفاض مستويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، بما في ذلك ، بالطبع ، حالة الخدمات الصحية .

١٤٠ - ويتسم الهيكل العمري للسكان في الأرض المحتلة بجداشة السن ، إذ يقل عمر نصف السكان تقريبا عن ١٥ سنة ، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى الخصوبة . ورفعت هذه الصورة المعدل الاجمالي للعالة إلى ما يزيد كثيرا على معالين لكل شخص يبلغ سن العمل . وفي الضفة الغربية ، بلغت نسبة الاطفال بين السكان نحو ٤٥ في المائة في عام ١٩٦١ ، وزادت إلى ٤٨ في المائة في عام ١٩٦٧ ، ثم انخفضت إلى ٤٧ في المائة بحلول عام ١٩٨٧ . وفي حالة قطاع غزة ، زادت هذه النسبة من ٤٨ في المائة في عام ١٩٦٧ إلى ٤٩ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٧ .

١٤١ - وظلت الخصوبة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعة ، مما أدى إلى تغيير ضئيل جدا مع مرور الوقت . وفي كلتا المنطقتين ، لا يزال المعدل الاجمالي للمواليد حتى الآن يزيد كثيرا على ٤٠ في الالف . وظل مجموع معدل الخصوبة مرتفعا إذ يبلغ سبعة أو أكثر . وبلغت نسبة الانخفاض في المعدل الاجمالي للمواليد نحو ١٢,٥ في المائة في الضفة الغربية مقابل ٩,٣ في المائة في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٥ . وانخفض مجموع معدل الخصوبة إلى ٦,٤ في المائة فقط في الفترة ١٩٦١-١٩٨٦ في حالة الضفة الغربية . ويبدو أن معدلات الوفاة قد انخفضت بسرعة تفوق معدلات الخصوبة . ووفقا لبيانات اسرائيلية ، انخفضت المعدلات الاجمالية للوفاة في كلتا المنطقتين بنحو ٧١ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٨٧ ، أي من ٢٠ إلى ستة فقط ، وقد قدرت

هذه البيانات أن معدلات الوفاة بين الرضع انخفضت من ١٥٠ قبل عام ١٩٦٧ إلى ٧٠ في أوائل الثمانينات أو بنسبة تبلغ نحو ٥٣ في المائة . ووفقا لتقديرات قام بها باحثون آخرون ، كانت معدلات الوفاة بين الرضع في كلتا المنطقتين أعلى من ذلك ، إذ بلغت ٨٨,٥ في الألف في منطقة خان يونس في عام ١٩٨٥ ، و ٨١ في الألف في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية في عام ١٩٨٦ .

١٤٢ - ولوحظ أن معدل الزيادة الطبيعية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ بأكملها كان مرتفعاً جداً بين الفلسطينيين في الأرض المحتلة إذ بلغ في المتوسط نحو ٣٤,٧ في الألف في قطاع غزة و ٣٠,٤ في الألف في الضفة الغربية . ودلت المؤشرات على وجود اتجاه تصاعدي إذ زاد هذا المعدل من ١٣,٤ في عام ١٩٦٨ إلى ٤١,٧ في عام ١٩٨٧ في قطاع غزة ، ومن ٢٢,٣ إلى ٣٤,٢ في الضفة الغربية . وفي نفس الوقت ، انخفض المعدل الصافي للهجرة من الأرض المحتلة في السنوات القليلة الأخيرة بسبب تأثير الأزمة الإقليمية الأخيرة على هجرة وعمال الفلسطينيين في الخارج .

١٤٣ - وكان أهم العوامل المتعددة المؤثرة على الاتجاهات الديمغرافية في الأرض المحتلة هو التغير المحدود جداً في الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية . وكانت التطورات غير كافية مثلاً لحدوث أي انخفاض كبير في الخصوبة . وعلاوة على ذلك ، أدى في الواقع تأثير النزاع الديمغرافي مع المستوطنين الاسرائيليين بعد عام ١٩٦٧ على المواقع الاجتماعية إلى تأجيل انخفاض الخصوبة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . ويعني عدم حدوث تغير كبير في الهيكل السكاني أن الخصوبة العالية والنمو السريع لا يزالان يعتبران بالنسبة للمرأة ، وكذلك بالنسبة للأسرة عموماً ، مصدراً للقوة . ولذلك من الممكن أن تستمر الأسر الكبيرة وأن يكون أي انتقال إلى الأسرة الصغيرة عملية طويلة ومتباطئة كثيراً . كذلك ، أدت الهجرة المنتقاة للمشقيين - وهم مجموعة يكون معدل الخصوبة والوفاة فيها أقل من المتوسط عادة - دوراً في الاحتفاظ بالمعدلات الإجمالية العالية للخصوبة والوفاة . وتعتبر الصعوبات الاقتصادية في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ عاملاً آخر للمستويات العالية نسبياً من الخصوبة والوفاة والهجرة . ولا يزال معدل الوفاة بين الرضع ، باعتباره عنصراً حاسماً في الوفيات إجمالاً ومؤشراً للحالة الصحية ، مرتفعاً جداً .

سين - اليد العاملة والعمالة

١٤٤ - وفيما يتعلق باليد العاملة والعمالة ، لوحظ أنه على الرغم من هجرة الفلسطينيين المطردة من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ ازداد حجم القوى العاملة في المنطقتين مع ذلك من ٦٠٠ ١٨٨ عاملاً في عام ١٩٧٠ إلى ٣٢١ ٠٠٠ عاملاً في عام ١٩٨٩ ، وبلغ مجموع الزيادة ١٣٢ ٤٠٠ عاملاً ، أو ما يعادل ٧٠ في المائة من القوى

العاملة في عام ١٩٧٠ . ويعني هذا زيادة سنوية متوسطة بنسبة ٣,٧ في المائة . بيد أنه كان معدل مشاركة القوى العاملة في هاتين المنطقتين منخفضا إلى حد ما بالمقارنة بالبلدان النامية رغم زيادته في الواقع في الضفة الغربية من ١٥,٩ في المائة في عام ١٩٦٨ إلى ٢٠,٧ في المائة في عام ١٩٨٩ وفي قطاع غزة من ١٠ في المائة إلى ١٧,٩ في المائة خلال نفس الفترة . ويعكس المعدل المنخفض للمشاركة زيادة في عدد المعالين (لكل عضو من أعضاء القوى العاملة) بلغت في عام ١٩٨٩ ٤,٨ أشخاص في الضفة الغربية و٦ أشخاص في قطاع غزة ، وهو تطور يعكس أيضا انخفاض المعدل الاجمالي لنشاط القوى العاملة .

١٤٥ - ويبين توزيع القوى العاملة الفلسطينية بحسب العمر هيكلا يتسم بحدثة السن . ففي عام ١٩٨٩ ، تضمنت ٧١,٨ في المائة من القوى العاملة في الضفة الغربية و٧٢,٣ في قطاع غزة عمالا تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٤ سنة من العمر . وعموما ، زاد تركيز القوى العاملة زيادة مطردة في المدن حيث استأثرت القوى العاملة الحضرية في عام ١٩٨٩ بـ ٤٥,٢ في المائة و٤٨,٢ في المائة من العمال المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، على التوالي . أما الباقون ، فيعمل ٢٧,٥ في المائة في مناطق ريفية من الضفة الغربية و١٧,٣ في المائة في مخيمات اللاجئين . وفي قطاع غزة ، تبلغ نسبة القوى العاملة المستخدمة في مخيمات اللاجئين نفس النسبة المرتفعة للقوى العاملة المستخدمة في المدن تقريبا أي ٤٧ في المائة ، تليها المناطق الريفية بنسبة ٤,٦ في المائة فقط .

١٤٦ - وذكر أن ازدياد ضعف الاقتصاد المحلي قد حمل على استيعاب عدد متزايد من العمال شبه المهرة وغير المهرة في أعمال يومية بقطاعات منخفضة الأجر من الاقتصاد الاسرائيلي . وفي عام ١٩٨٧ ، بلغ هذا العدد ١٢٩ ٥٠٠ عامل أو ٤٢,٤ في المائة من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة . واستخدمت أغلبية هؤلاء العمال في قطاع البناء الاسرائيلي ثم في الزراعة والصناعة وفروع مختلفة من الخدمات الشخصية المنخفضة الأجر . وبينما لجأ عدد متزايد من هؤلاء العمال إلى قنوات التوظيف الرسمية ، لم يبحث كثيرون منهم عن عمل عن طريق مكاتب التوظيف ، ونتيجة لذلك ضعفت قدرتهم التفاوضية والمستويات الاجمالية لأجورهم وحمايتهم القانونية . وأصبحوا أكثر عرضة أيضا للاستغلال والفصل في أي وقت من الأوقات ، وحرموا من الضمان الاجتماعي وغيره من الاستحقاقات التي ساهموا فيها .

١٤٧ - وإجمالا ، لوحظ أنه نظرا لضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني وعدم وجود قدرة تفاوضية لنقابات العمال الفلسطينية إزاء أصحاب العمل الاسرائيليين (بسبب عدم اعتراف اسرائيل بنقابات العمال المذكورة) ظلت القوى العاملة الفلسطينية معرضة

للتطورات الخارجية وعانت من تزايد البطالة وآثارها الضارة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . ويرجع مثل هذا الوضع المشوش للعمالة ، سواء في البلدان المنتجة للنفط أو في اسرائيل ، إلى الاختلالات الفجائية مثل تلك التي شوهدت مؤخرا على أثر أزمة الشرق الأوسط ومنذ أن بدأ أصحاب العمل الاسرائيليون في استبدال العمال الفلسطينيين بمهاجرين جدد من الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية .

١٤٨ - ومن المساوئ الأخرى لحالة اليد العاملة والعمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن الإحصاءات الاسرائيلية الرسمية كثيرا ما بخست تقدير معدل البطالة الفلسطينية . فمثلا ، بينما قدرت مصادر فلسطينية معدل البطالة في عام ١٩٨٩ بنسبة ٢٢ في المائة في الضفة الغربية و١٧ في المائة في قطاع غزة ، قدرت المصادر الاحصائية الاسرائيلية هذين المعدلين بنسبة ٤,٤ في المائة و٢,٥ في المائة ، على التوالي . وارتفع هذان المعدلان كثيرا نتيجة لسياسة استبدال الوظائف التي اتبعتها اسرائيل منذ عام ١٩٩٠ وما صاحبها من عودة فلسطينيين كثيرين من الكويت ومن بلدان أخرى منتجة للنفط .

١٤٩ - واعتبر نظام التعليم من الاسباب التي ساهمت في الوضع الحالي: فالبرامج التعليمية موجهة للاحتياجات الخارجية وللاستجابة لها . وتولى للاحتياجات المحلية لكل من القطاع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني أهمية ثانوية نتيجة للقيود المتزايدة التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلي . وأدت جميع مواطن الضعف الكامنة في نظام التعليم الفلسطيني ، سواء منها المتعلقة بالبرامج التعليمية ، أو بالمرافق ، أو بتدريب المدرسين ، أو بالجوانب المالية ، أو بأسباب أخرى ، إلى حدوث تشويه واختلال في سوق العمل الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وينعكس هذا في ازدياد البطالة الهيكلية . ويلزم إصلاح جذري لنظام التعليم على جميع المستويات مع توجيهه أساسا إلى خدمة الاحتياجات النامية والمتغيرة لكل من القطاع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني .

عين - المرأة والتنمية

١٥٠ - وفيما يتعلق بالدور الهام الذي يتوقع من المرأة الفلسطينية أن تؤديه فهي عملية التنمية ، لوحظ أنه على الرغم من التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع الفلسطيني أن الاحكام القانونية المنظمة لوضع المرأة في الارض المحتلة لم تتغير كثيرا منذ عام ١٩٦٧ . وكانت الاستثناءات الوحيدة هي بضع تدابير اتخذتها سلطات الاحتلال لصالح المرأة الفلسطينية مثل الاعتراف بمركزها الشخصي والامر العسكري رقم ٦٢٧ لعام ١٩٧٦ الذي يمنح المرأة حق التصويت والترشح للوظائف البلدية .

ولا تزال القوانين الاردنية التي صدرت قبل عام ١٩٦٧ نافذة المفعول . ويرجع صدور بعض هذه القوانين الى ما قبل ٣٠ عاما مثل القوانين التي تعالج تشغيل المرأة والجمعيات الخيرية . وظلت هذه القوانين سارية المفعول رغم بعض المبادرات التي اتخذتها النساء الفلسطينيات أنفسهن لإدخال تعديلات عليها .

١٥١ - وتم التأكيد على أنه بينما يمكن تفسير هذا الوضع جزئيا بالجوانب الاجتماعية والثقافية المتأصلة في مجتمع تقليدي ، إلا أن الاهمال التام للنهوض فعليا بوضع المرأة ، ومعها مجموعة القيود التي فرضت في ظل ٢٥ عاما من الاحتلال ، ساهم أيضا في الابقاء على تقاليد ومواقف بالية فيما يتعلق بدور المرأة . والحقيقة أن الواقع الذي تعيش فيه المرأة الفلسطينية اليوم ينبع من تفاعل النزاعات التي تولدت داخليا بين الرجل والمرأة نتيجة لنظام اجتماعي غير عادل من جهة ، والمشاكل الناتجة عن مكافحة الاحتلال والقيود التي يفرضها هذا الاحتلال ، من جهة أخرى .

١٥٢ - وحاولت المرأة الفلسطينية في السبعينات أن تملأ هذا الفراغ في بعض الخدمات الاجتماعية الاساسية بإنشاء جمعيات خيرية (تعمل في إدارة مدارس الحضانة ، وخدمات نقل الدم والاسعاف ، وأنشطة أخرى) . بيد أنه كانت سياسة سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٨١ هي تقييد إنشاء مثل هذه الجمعيات للاشتباه في كون بعضها واجهات "لأنشطة تخريبية" . ونتيجة لذلك ، حُرِمَ المجتمع الفلسطيني من هذه الخدمات الاساسية التي أثبتت المرأة فعالية فيها ، من حيث التعبئة الذاتية ومن حيث جمع التبرعات من مصادر خارجية مختلفة . ومع ذلك ، لم يمنع هذا الوضع المرأة الفلسطينية من تأدية دور فعال في مجتمعها منذ قيام الانتفاضة بهدف ملء الفجوات في المجالات التي تفتقر إلى خدمات اجتماعية . وقام جيل جديد من النساء بإنشاء عدة "لجان عمل" في منتصف الثمانينات لمناشدة المرأة على الاشتراك في جميع جوانب الحياة . وبدأ العمل في سلسلة من المشاريع المفيدة للمرأة في مجالات مثل محو الأمية ، والانتاج الاقتصادي صغير الحجم ، والتدريب المهني ، ودور الحضانة ، ورياض الأطفال ، والصحة . وبناء على الخبرة المكتسبة ، انتقلت هذه اللجان الشعبية بعد ذلك إلى مجالات أخرى هامة ، لا سيما إلى الزراعة ، والتعليم ، وتخزين الأغذية ، والخدمات الطبية .

١٥٣ - ورغم هذه الانجازات ، ظل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية محدودا ، بسبب الاعتبارات الاساسية المشار إليها أعلاه . فلا تزال المواقف التقليدية سائدة وتحول دون زيادة اشتراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية . وتراجع هذا الوضع ببطء ، أساسا بسبب التدابير الاسرائيلية ، مثل الإبعاد والسجن ، فضلا عن هجرة الرجال للبحث عن عمل في الخارج . واضطرت المرأة نتيجة لذلك إلى التماس وتأدية الأعمال بأجر زهيد كعاملات سواء في الأرض المحتلة أو في اسرائيل . كما ولد الاحباط ، والحرمان العاطفي ،

والاذلال الجسدي والنفسي ، فضلا عن تدمير الصورة الابوية ، ضغوطا نفسية شديدة على الاطفال والمراهقين الفلسطينيين . وأدت هذه العوامل إلى زيادة كبيرة في الأمراض النفسية مثل اضطرابات الشخصية وجنوح الأحداث ، مما أدى ليس إلى اضطرابات نفسية شخصية فقط ولكن إلى رد فعل على الأسرة بأكملها أيضا . وما دامت الأم هي التي تتحمل تقليديا مسؤوليات منزلية وأسرية هامة ، فلقد ولدت هذه الاضطرابات ضغوطا ومسؤوليات وتحديات إضافية عليها وعلى أفراد الأسرة الآخرين ، الذين لم يتم عموما إعدادهم لمواجهة مثل هذه المواقف أو الذين لا يقدرّون على ذلك .

١٥٤ - وتدل التطورات أعلاه على أنه لا يوجد فعليا نهج منظم لتعبئة المرأة الفلسطينية بفعالية على جميع المستويات وتعزيز قدراتها ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويلزم أن تولي برامج وأنشطة تنمية الموارد البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة أولوية لهذا البعد المهم ولكن الحيوي من المجتمع الفلسطيني .

فء - خدمات الصحة العامة

١٥٥ - لوحظ أن خدمات الصحة العامة لا تزال عموما غير مناسبة على الرغم من حدوث بعض التحسينات في الأحوال الصحية . وتعاني أساسا هذه الخدمات من نقص كبير بسبب ازدياد القيود المفروضة على تطوير الخدمات الصحية ، سواء المقدمة من الحكومة الاسرائيلية أو المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أو المؤسسات الخاصة .

١٥٦ - وفيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية الأولية ، تقوم حاليا نحو ٤٠٠ عيادة في الضفة الغربية ونحو ٧٠ عيادة في قطاع غزة بخدمة السكان في هاتين المنطقتين . وتختلف طبيعة ونوعية هذه الخدمات . كذلك ، يتوقف استقرارها واستمرارها كثيرا على توفير موارد مالية خارجية . ويشير هذا مشكلة خطيرة فيما يتعلق بتوفير خدمات رعاية صحية مناسبة للسكان . ويميل توزيع الخدمات الصحية الأولية لمالح وسط الضفة الغربية تاركا المناطق الموجودة في الأجزاء الشمالية والجنوبية وقطاع غزة في وضع أقل حظا نسبيا .

١٥٧ - أما فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية الثانوية ، فتقوم السلطات الاسرائيلية بإدارة ثمانية مستشفيات في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزة . ويقوم القطاع غير الحكومي الفلسطيني بإدارة ١٣ مستشفى في الضفة الغربية ومستشفى واحد في قطاع غزة . وإجمالا ، يقوم ٢١ مستشفى بخدمة الضفة الغربية وأربعة بخدمة قطاع غزة . ويقوم تركيز كبير من المستشفيات في المنطقة الوسطى بتقديم الخدمات الصحية الأولية . ويبلغ المعدل المتوسط لأسرة المستشفيات بالنسبة إلى السكان ١,٤/١٠٠٠ في

الضفة الغربية و١,٢/١٠٠٠ في قطاع غزة . وعلى المستوى الإقليمي ، تختلف النسب كثيرا ويبلغ المعدل في القدس ٣,٤/١٠٠٠ بينما يبلغ في جنين ٠,٤٥/١٠٠٠ . وهبط هذا المعدل المنخفض لأسرة المستشفيات بالنسبة إلى السكان إلى أقل من ذلك أيضا مع مرور الزمن مما يشير إلى وجود مشكلة متزايدة الخطورة في تقديم الخدمات الصحية الثانوية .

١٥٨ - ولا تزال الخدمات المتخصصة في هذه المؤسسات ضعيفة كما يوجد نقص كبير/أساسي في التخصصات . كذلك ارتفعت مع مرور الزمن تكاليف خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية مما زاد من صعوبة قدرة السكان على تحمل تكاليف الخدمات الصحية . وتتركز المرافق الأساسية الأخرى مثل المختبرات والصيدليات ومراكز التشخيص في الوسط وفي بعض المناطق الحضرية . وتعمل هذه المرافق بقدر ضئيل من الرقابة على النوعية ومن التخطيط لتلبية احتياجات أولية . وتعمل الأغلبية الكبرى من هذه الخدمات في إطار القطاع الخاص .

١٥٩ - وفيما يتعلق بخدمات إعادة التأهيل ورعاية الشيخوخة ، لوحظ أن ٦٣ مؤسسة تقوم بخدمة المعوقين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتقدم لهم غالبا المأوى أو الرعاية الصحية الثانوية . ورغم بذل جهود جديدة مؤخرا لوضع مشاريع مجتمعية لإعادة التأهيل ، فإن خدمات إعادة التأهيل لا تزال غير موجودة . ويسود موقف مماثل فيما يتعلق بخدمات الشيخوخة: فما دام الإيواء هو الأسلوب الغالب ، فإن تقديم الخدمات لكبار السن في منازلهم يكاد يكون غير موجود إطلاقا .

١٦٠ - وفيما يتعلق بالقوى البشرية ، يعاني قطاع الرعاية الصحية من عجز كبير . فهناك نحو ١٢٠٠ طبيب يعملون في الضفة الغربية وتدل التقديرات على وجود ٤٠٠ أو ٥٠٠ طبيب في قطاع غزة . ومعدل الأطباء بالنسبة للسكان منخفض نسبيا ويبلغ ١١/١٠٠٠٠ للضفة الغربية و ١٠/١٠٠٠٠ لقطاع غزة . ويعمل ٤٠ في المائة على الأقل من الأطباء المسجلين في الضفة الغربية في المنطقة الوسطى . ويتمتع ١٤ في المائة فقط من الأطباء بتخصصات كاملة واجتازوا امتحان مجلس التخصص الأردني . ويعمل ٢٢ في المائة من الأطباء الذين لديهم أماكن عمل معروفة في الضفة الغربية والذين يبلغ عددهم ٧٨٢ طبيبا في إطار قطاع الصحة العامة الحكومي . وهناك ما يبلغ مجموعه ١٥٥٠ ممرضة يعملن في الضفة الغربية و ٩٥٠ في قطاع غزة . ومعدل الممرضات بالنسبة إلى السكان منخفض بالمثل ويبلغ ٣,٣/١٠٠٠ للقدس و ٠,٤٥/١٠٠٠ فقط لجنين . وإجمالا ، يبلغ المعدل ١,٤/١٠٠٠ في الضفة الغربية و ١,٥/١٠٠٠ في قطاع غزة ، وهو معدل ضعيف للغاية لا يزال عقبه رئيسية لزيادة تطوير الخدمات الصحية في المنطقة . ولا تتمتع بتدريب تخصصي إلا ٦ في المائة من الممرضات في الضفة الغربية و ١,٤ في المائة في قطاع غزة مما يجعل مسألة التخصص في التمريض من المجالات ذات الأولوية الواضحة للعمل .

١٦١ - ويمارس غالبا الاشخاص الذين يباشرون أعمالا مرتبطة بالطب ، مثل أطباء الأسنان والصيادلة وأخصائيي الأشعة والفنيين الطبيين ، في القطاع الخاص . ويوجد في الضفة الغربية ٣١٠ صيدليا ، و٢٧٥ طبيبا للأسنان ، و٨٠ عاملا للمختبرات ، و٢٦ أخصائيا للأشعة . ويصعب تقييم نوعية وحجم عملهم حيث لا تزال التشريعات والمبادئ التوجيهية وأنظمة التقييم والرصد المتعلقة بهم ضئيلة . ومن الفئات التي ظهرت مؤخرا فئة العاملين الصحيين القرويين . ويمكن لهذه الفئة أن تقدم مساهمة كبيرة في توفير الخدمات الصحية . وهناك نتيجة لوجود ٢٠٠ على الأقل من العاملين الصحيين القرويين في الميدان فعلا الكثير مما ينبغي عمله لتشجيع تدريبهم وتطوير دورهم كشركاء في توفير الخدمات الصحية . وعموما ، لا يزال تدريب موظفي الخدمات الصحية ، سواء كانوا أطباء أو ممرضات أو مهنيين آخرين ، من المجالات التي ينبغي إيلاء أولوية لها . وتشمل المشاكل الرئيسية التي يجب معالجتها التدريب أثناء الخدمة ، ورفع مستوى الموظفين الحاليين ، ومواصلة تعليمهم .

١٦٢ - ودوام الموارد المالية شرط مسبق رئيسي لتقديم خدمات صحية مناسبة . وأدى عدم وجود موارد مالية مناسبة باستمرار إلى صعوبة تقديم خدمات صحية طويلة الأجل وجديرة بالثقة لعدد متزايد من السكان . ويصدق هذا بصفة خاصة على الخدمات الصحية الأولية . وتحتاج الخدمات الوقائية إلى قدر كبير من الموارد لكونها من المجالات الجديدة التي يتولاها القطاع الصحي الفلسطيني . ولا تزال السياسات والممارسات الاسرائيلية عقبة هامة تعترض سبيل الفلسطينيين ويمكن لمؤسساتهم أن تضع مبادئ توجيهية ، أو أن تخطط وتعد برامج مناسبة ، أو أن تنسق عملها ، أو أن تقوم بتمويل ورصد وتقييم تنفيذها .

ساد - التعليم

١٦٣ - وفي مجال التعليم ، لوحظ أن عملية الإصلاح التي بدأت في فلسطين في بدايات القرن استمرت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام ١٩٤٨ وبعد ذلك حتى قيام اسرائيل باحتلالها في عام ١٩٦٧ . واستكمل إصلاح المدارس قبل الغزو الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ مباشرة وأصبحت الدورة التعليمية الكاملة تتكون من ١٢ صفا . وكانت هذه الدورة مجانية وإلزامية وبمنهج دراسي وضعه اخصائيو فلسطينيون وعرب آخرون ويتسم لأول مرة بهوية وطنية وبُعد عربي كامل .

١٦٤ - ولدى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ، أصيب مؤقتا نظام التعليم ومعظم الخدمات العامة الأخرى بالشلل . بيد أنه استؤنف العمل تدريجيا على جميع المستويات وصاحبته تغييرات كبيرة أدخلتها السلطات الاسرائيلية . وتضمنت هذه التغييرات إعادة تنظيم الهيكل الاداري للتعليم ، وإصدار أوامر عسكرية جديدة للإشراف على نظام

التعليم ، وتنفيذ تعديلات كثيرة في نظام التعليم في القدس الشرقية بعد ضم المدينة ، وتسوية بعض المسائل التعليمية في المناهج الدراسية والامتحانات العامة . ونشأت علاقة فريدة بين نظام التعليم في الأرض المحتلة من جهة ، والقوة القائمة بالاحتلال ، والأردن ومصر ، من جهة أخرى . وقامت السلطات الاسرائيلية بتعيين مسؤولين عسكريين بدلا من الادارات التابعة لجميع الوزارات المقابلة التي أنشئت من قبل في الضفة الغربية كجزء من الهيكل الاداري للأردن ، بما في ذلك التعليم الذي كان تحت ولاية وزارة التعليم الأردنية . ونقلت إدارة التعليم للقدس الشرقية إلى رام الله بعد ضم القدس الشرقية . بيد أنه استمر نظام التعليم التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في العمل بنفس الأسلوب السابق مع بقاء مقره وعدد كبير من المدارس التابعة له في القدس الشرقية . وفي قطاع غزة ، كان الوضع مماثلا . فاستقرت إدارة التعليم العام في مدينة غزة وباشرت العمل بنفس الأسلوب السابق لعام ١٩٦٧ بغير تغييرات كبيرة تحت رئاسة مدير فلسطيني وإشراف مسؤول إسرائيلي عن التعليم .

١٦٥ - وأشير إلى أنه نظرا لمقاومة الفلسطينيين للتدخل الاسرائيلي في نظام تعليمهم ، فضلت سلطات الاحتلال السماح باستمرار الاتصالات مع الطرفين العربيين المعنيين ، أي الأردن ومصر ، فيما يتعلق بالمناهج الدراسية والامتحانات ، ولكن تحت إشراف اسرائيل وبموافقتها . ونتيجة لذلك ، أدخلت تعديلات كثيرة على نظام التعليم فيما يتعلق بالمناهج الدراسية ، والامتحانات العامة ، والمستويات التعليمية بما يتفق مع التعديلات التي تمت في الأردن ومصر وبموافقة المسؤول الاسرائيلي عن التعليم . وحتى الآن ، أجريت امتحانات الثانوية العامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للنظامين الأردني والمصري ، على التوالي . واستمر تغيير الكتب المدرسية في الأرض المحتلة ، ولكن مع خضوعها لرقابة السلطات الاسرائيلية .

١٦٦ - وخلال سنوات الاحتلال الخمس والعشرين الماضية ، استوجب النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين إنشاء عدد متزايد من المدارس والصفوف . وزاد عدد الطلبة في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) من ٢١٦ ١٤٢ طالبا في السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨ إلى ٧٦٧ ٣٣٠ طالبا في السنة الدراسية ١٩٩٠-١٩٩١ . وزاد عدد الصفوف من ٤٠٢ في السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨ إلى ٠٤٨ ١٠ في السنة الدراسية ١٩٩٠-١٩٩١ بعدد متوسط من الطلبة في الصف الواحد يتراوح بين ٢٢ و ٣٤ طالبا . وزاد عدد المدارس من ٨٢١ مدرسة في السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨ إلى ٣٢١ مدرسة في السنة الدراسية ١٩٩٠-١٩٩١ . وفي قطاع غزة ، زاد عدد الطلبة من ٨٠ ٠٥٠ في السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨ إلى ٥٥٤ ١٧٩ في السنة الدراسية ١٩٩٠-١٩٩١ . وزاد عدد المدارس من ١٦٦ في السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨ إلى ٣٤٦ في السنة الدراسية ١٩٩٠-١٩٩١ بعدد متوسط من الطلبة في الفصل الواحد يتراوح بين ٤١ و ٤٩ طالبا .

١٦٧ - وبلغ مجموع عدد الطلبة الفلسطينيين في القدس الشرقية نحو ٢٠ ٠٥٥ في السنة الدراسية ١٩٦٨-١٩٦٩ ، وزاد إلى ٤٤ ٨٠٤ في السنة الدراسية ١٩٩٠-١٩٩١ . وبلغ عدد الصفوف لجميع المستويات التعليمية في القدس الشرقية نحو ٥٣٢ في السنة الدراسية ١٩٦٨-١٩٦٩ ، وزاد إلى ١ ٤٠٤ صفا في السنة الدراسية ١٩٨٩-١٩٩٠ ، بعدد متوسط من الطلبة في الصف الواحد يتراوح بين ٣٢ و ٣٨ طالبا . ويشمل نظام التعليم في القدس الشرقية مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومدارس خاصة تحت إشراف فلسطيني . وتخضع المدارس العامة لإشراف مباشر من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلي في بلدية القدس ووزارة التعليم . ويلتحق معظم الطلبة الفلسطينيين في القدس بمدارس الأونروا أو بمدارس خاصة .

١٦٨ - وزاد عدد كليات المجتمع (أي الكليات التي تقدم دراسة لمدة سنتين بعد الثانوية العامة) من ٩ معاهد في عام ١٩٦٨ إلى ٢٣ معهدا في عام ١٩٩٢ . بيد أن جميع كليات المجتمع التي أنشئت حديثا هي مؤسسات خاصة لا تسعى إلى تحقيق الربح ، ولم تحدث زيادات في المؤسسات المماثلة التابعة للأونروا أو في المؤسسات العامة خلال السنوات الخمس والعشرين للاحتلال باستثناء كلية عامة واحدة لتدريب المعلمين أنشئت في عام ١٩٨٩ في خان يونس . وزاد مجموع عدد الطلبة في كليات المجتمع من ١ ٩٧٠ طالبا في عام ١٩٦٩ إلى ٨ ٣٥٩ طالبا في السنة الدراسية ١٩٩٠-١٩٩١ . وكانت جميع الزيادات في المؤسسات الخاصة والتي لا تسعى إلى تحقيق الربح التي أنشئت حديثا ، مع عدم وجود زيادة تقريبا في عدد الطلبة في كليات المجتمع التي تديرها الأونروا والتي تخضع للإدارة العامة خلال هذه الفترة . وتراوحت نسبة الطالبات الملتحقات بكليات المجتمع بين ٤٠ في المائة و ٥٩ في المائة من مجموع الطلبة خلال هذه الفترة . وقدمت كليات المجتمع نحو ٥٠ من التخصصات في المواد التعليمية والمهنية ولكن كانت نوعية التدريب في كثير من كليات المجتمع غير مرضية بالكامل باستثناء كليات الأونروا التي كانت المستويات فيها أعلى من ذلك والتي دعمت بمباني ومؤهلات علمية وموارد مناسبة .

١٦٩ - وبدأ التعليم الجامعي في الأرض المحتلة في عام ١٩٧٥ بمبادرة فلسطينية محلية عموما وبدعم مالي من مصادر فلسطينية وعربية أخرى في الخارج . وتوجد في الضفة الغربية خمس جامعات ، منها واحدة في القدس الشرقية ، وواحدة في قطاع غزة . وتقدم هذه الجامعات ٣٠ موضوعا رئيسيا للدراسة ، موزعا على سبع كليات ، منها الهندسة ، والتمريض ، والآداب ، والتربية ، والتجارة ، والعلوم ، والدراسات الإسلامية . وزاد عدد طلبة الجامعات من ١ ٠٨٦ طالبا في ١٩٧٥-١٩٧٦ إلى ١٦ ٤٢٢ طالبا في ١٩٩٠-١٩٩١ . ويدرس أكثر من نصف الطلبة الآداب والعلوم والانسانية ويرجع هذا كثيرا إلى نظام التخصص في المدارس الثانوية الذي يقيد فرص الالتحاق بالكليات العلمية والتقنية . كذلك ، تقلل القيود التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على العمل بعد ذلك في مجالات علمية وتقنية كثيرة اهتمام الطلبة بهذه المجالات ما لم يكن هدفهم هو البحث عن عمل خارج الأرض المحتلة .

١٧٠ - وتعكس الأرقام أعلاه تحسنا كبيرا في جوانب مختلفة من التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتدل على الأهمية التي يعلقها الشعب الفلسطيني على نظامه التعليمي وعلى تصميمه على مواصلة عملية الإصلاح حتى في ظل الاحتلال . بيد أن جميع الانجازات ليست مرضية للشعب الفلسطيني تماما لأنها لا تعكس تطلعاته الحقيقية ، لا سيما من حيث توجيه ونوعية نظامه التعليمي بأفضل وجه ممكن في ظل الاحتلال بالمقارنة بالانجازات التي تمت حتى عام ١٩٤٨ وبعد ذلك حتى عام ١٩٦٧ . وعمل نظام التعليم الفلسطيني تحت ضغوط شديدة طوال ٢٥ عاما من الاحتلال . ويلزم بذل جهود عاجلة لتصحيح هذه العيوب والسير بنظام التعليم في سبيل يستطيع معه أن يلبي الاحتياجات المباشرة للمجتمع الفلسطيني وأن يضع قاعدة سليمة لتعليم الشعب الفلسطيني في المستقبل في وطنه . ومن بين المجالات الرئيسية للمشاكل ما يلي:

(أ) صدرت طوال سنوات الاحتلال الخمس والعشرين عدة تدابير اسرائيلية تؤثر على نظام التعليم الفلسطيني . وتضمنت هذه التدابير عمليات إغلاق جماعية وجزئية للمؤسسات التعليمية في جميع المستويات والقطاعات ، وفرض حظر التجول لفترات طويلة ، وتعطيل العمليات التعليمية ، وتدابير الإبعاد ، واحتجاز الطلبة والمعلمين والموظفين الآخرين العاملين في قطاع التعليم ، وتقييد حرية التنقل مما أثر على المعلمين والطلبة ، وفرض قيود على الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية ، ومنع استخدام نماذج تعليمية بديلة ، واستخدام المدارس كمراكز عسكرية مؤقتة ، وفرض قيود على الواردات من المواد والأجهزة التعليمية ، ومشاكل تسوية الضرائب المتعلقة بالمؤسسات التعليمية الخاصة والتي لا تسعى إلى تحقيق الربح ، وفرض رقابة على الكتب المدرسية والدوريات والمواد المرجعية الأخرى بالمكتبات ، واتخاذ تدابير ضد المعلمين الحكوميين ، بما في ذلك عزلهم تعسفا وتخفيض مرتباتهم وإلزامهم في المؤسسات الحكومية بالقيام بإجازات بغير أجر ، وتقييد تصاريح بناء المؤسسات التعليمية ، وتقييد عدد الطلبة المسموح بالتحاقهم بمدارس معينة ، وفرض قيود على الجامعات والكليات فيما يتعلق بإدخال مجالات جديدة للتخصص ،

(ب) ولوحظ وجود أوجه قصور مختلفة في جميع المستويات والمراحل التعليمية منها عدم كفاية المدارس والصفوف والمراجع والأجهزة السمعية - البصرية والمختبرات والأشياء ومعدات أخرى . وأدى هذا القصور إلى الحد بشدة من البرامج والانجازات في مدارس ومؤسسات كثيرة واضطروا إلى اتخاذ تدابير علاجية عند الإمكان . فمثلا ، اضطرت ١٨ في المائة من مدارس الأونروا إلى استخدام مدارس أخرى في المساء لوجود نقص في المرافق ،

(ج) تأثر الانضباط العام في الصفوف بالمدارس الثانوية تأثيرا ضارا لاختلال البرامج العادية منذ عام ١٩٨٨ ، مما يعتبر مرهقا بصفة خاصة أثناء فترات الامتحانات ،

(د) وتعتبر عدم ملاءمة مؤهلات المدرسين عقبة أخرى في نظام التعليم . فيحتاج عدد كبير من المدرسين في المدارس الخاصة والحكومية إلى برامج لرفع مستواهم وتدريبهم . ويتمتع نحو ٧٢ في المائة من المدرسين بتعليم ثانوي أو بشهادة إتمام الدراسة لمدة سنتين بعد ذلك مقابل ٢٨ في المائة يحملون إجازات في الآداب ؛ (هـ) وتوجه البرامج أساسا في أكثر من ثلثي المعاهد في مرحلة ما بعد الثانوية العامة فضلا عن ٢٣ من كليات المجتمع وست من الجامعات إلى تأهيل المدرسين في المواد المتعلقة بالآداب وتهمل بالكامل تقريبا الفروع المختلفة من العلوم والتكنولوجيا . وأدى هذا إلى حرمان بعض القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من قوى بشرية تقنية مؤهلة تأهيلا عاليا .

قاف - الإدارة العامة

١٧١ - ذكر أن الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ كان نقطة تحول في تطور نظام الادارة العامة في هاتين المنطقتين بشكل أضر للأسف بالشعب الفلسطيني^(٦) . وأدت سياسات الاحتلال الاسرائيلي إلى آثار اختلالية بعيدة المدى على هيكل وتوجيه وأداء السلطات المستقلة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) لنظام الادارة العامة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تفوق ما حدث في أي وقت آخر من تاريخ هاتين المنطقتين . واختفى الاحساس بالاستمرارية النسبية الذي تميز به انتقال السلطة في الماضي من نظام إلى آخر . وواجه الشعب الفلسطيني وضعاً جديداً تماماً أصبح فيه نظام الادارة العامة بأكمله أداة بأيدي قوات الاحتلال في المعركة التي شنتها للاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة وزيادة اندماجهما في اسرائيل . وذكرت من بين السياسات الاسرائيلية الكثيرة التي أثرت تأثيراً ضاراً على السلطة التنفيذية في الأرض المحتلة أربع سياسات رئيسية .

١٧٢ - والأولى هي قيام اسرائيل بضم القدس الشرقية بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة وما صاحب ذلك من تقسيم إداري للمناطق التي كانت قبل ذلك تخضع لولاية مديرية القدس . فلقد تسبب هذا في حدوث تمزق كبير في حياة السكان الذين كانوا يعيشون في الجزء الشرقي من المدينة وضواحيها والذين وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها خاضعين لمجموعة جديدة من القواعد واللوائح . وكانت القدس الشرقية قبل الاحتلال الاسرائيلي المركز الإداري والاقتصادي والقضائي والروحي للضفة الغربية . ولذلك كان للضم أثر سلبي على حياة المجتمع الفلسطيني .

١٧٣ - والتدبير الهام الثاني هو إنشاء الادارة المدنية في عام ١٩٨١ . وتمثل هذه الخطوة تقسيماً للواجبات بين السلطات العسكرية والسلطات المدنية الاسرائيلية بهدف تمكين العسكريين من تكريس المزيد من الوقت للمسائل الأمنية . بيد أنه أدت هذه

الخطوة إلى آثار سياسية خطيرة وجسيمة لأنها مكّنت الإدارات الحكومية الإسرائيلية المختلفة من تأدية دور أكثر نشاطا ومباشرة في إدارة شؤون الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تمهيدا لضم المنطقتين تدريجيا بحكم الواقع تحت سيطرتها .

١٧٤ - والتدبير الثالث هو إنشاء ما يسمى "روابط القرى" في عام ١٩٨١ . فكان الهدف من هذه الروابط هو تقديم بديل لمجالس البلديات/المجالس القروية القائمة التي كانت سلطات الاحتلال لا تنظر إليها بعين العطف . ورغم الدعم المادي والادبي الذي قدمته السلطات العسكرية لهذا الهيكل الجديد ، فلقد باء بالفشل ، أساسا بسبب معارضة السكان المحليين ، وبخاصة بسبب وضاعة شأن الأشخاص الذين تم اختيارهم لإدارة الروابط . واستمرت السلطات الإسرائيلية مع ذلك في تقويض وضع المجالس البلدية رغم تشكيل عدد كبير منها نتيجة لعملية الانتخابات البلدية الرئيسية التي جرت في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٦ والتي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية .

١٧٥ - وأخيرا ، قامت سلسلة من الأوامر العسكرية بإلغاء أو تعديل مواد كثيرة من القوانين البلدية وقوانين الأرض الأردنية . وكانت أكثرها إزعاجا الأوامر التي قيدت سلطة المجالس المحلية في تقسيم الأراضي إلى مناطق وتوسيع نطاق الشركات . وتبين أن الهدف من هذه الأوامر هو تسهيل إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة وتوسيعها . وتخضع المستوطنات لقوانين إسرائيلية تختلف عن القوانين التي تنطبق على البلدات والقرى الفلسطينية . وقدمت إسرائيل للمستوطنات جميع الخدمات والمرافق الأساسية وقامت بإعفائها من الضرائب المفروضة على المجتمع الفلسطيني . كذلك ، نالت المستوطنات ، كما ذُكر من قبل ، نصيب الأسد في الانتفاع بالموارد المائية المجاورة بينما حُرِم المزارعون الفلسطينيون في كثير من الأحيان من حق الانتفاع بمواردهم المائية للاستخدام المنزلي و/أو لزراعة أراضيهم .

١٧٦ - ونتيجة لهذه التطورات ، تشكلت تنظيمات شعبية داخل السكان المحليين في محاولتهم لسد الفجوات الناجمة عن أوجه القصور في نظام الإدارة العامة الرسمي القائم . وقدمت هذه التنظيمات عدة خدمات أساسية ، لا سيما في مجالات المساعدة الطبية والإسكان والزراعة ، رغم مواردها المحدودة من حيث الأموال والطاقة البشرية . ولم تؤد سياسة الحكومة العسكرية في هذا الشأن إلى نمو التنظيمات الطوعية والتوسع فيها ، كما تشهد بذلك الإجراءات الروتينية المطولة والتباطؤ في منح التراخيص الرسمية اللازمة لها . ويفتقر عدد كبير من التنظيمات إلى موظفين مدربين تدريباً مناسباً على إدارة عملياتها في الأرض المحتلة . وكان لهذا أثر سلبي على فعاليتها في تقديم بديل صالح لنظام الإدارة العامة القائم ولسد الثغرات الموجودة .

رابعاً - تحديد الاحتياجات والتدابير المعينة للعمل المباشر

١٧٧ - بحث المشتركون بعد استعراض دقيق لتطور الأوضاع في غضون ٢٥ سنة من الاحتلال ، ومع أخذ الأحوال التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني في الاعتبار ، مجموعة من التوصيات التفصيلية التي تحتاج إلى عمل في كل مجال من المجالات المشار إليها أعلاه . ولضمان القيام بهذا العمل المباشر ، من جانب إسرائيل والمجتمع الدولي معا ، ومن جانب الشعب الفلسطيني نفسه ، اعتمد المشتركون ، على سبيل الأولوية ، أكثر هذه التوصيات قابلية للتنفيذ . واستند الاختيار إلى اعتبارين رئيسيين: معالجة أشد الاحتياجات إلحاحاً مباشرة ، وتمهيد الطريق للعمل المنتظم اللازم لتحقيق الاهداف الانمائية الطويلة الاجل للمجتمع الفلسطيني . وأكد المشتركون لدى اعتماد هذه التوصيات على الاعتبارين التاليين:

(أ) أن الهدف من اعتماد أي تدبير (تدابير) للعمل المباشر هو تخفيف المشاق التي يعاني منها الشعب الفلسطيني وتحسين أوضاعه الحالية . ولا ينبغي اعتبار هذه التدابير غاية إنمائية نهائية . فالمساعي الانمائية الحقيقية تقوم على إنهاء الاحتلال ، وإزالة جميع القيود الاسرائيلية المفروضة على حق الشعب الفلسطيني في اتخاذ قراراته الخاصة بشأن اقتصاده وإدارة هذا الاقتصاد وتنميته ، وعودة السيطرة الفلسطينية على الأرض والمياه والموارد الأخرى التي قامت القوة المحتلة بمصادرتها والسيطرة عليها تدريجياً منذ عام ١٩٦٧ ؛

(ب) والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني التي تعتمد على الشرعية الدولية ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير حسبما ورد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وترجمتها إلى خطوات عملية لازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فما لم يتوصل الشعب الفلسطيني إلى السيطرة على موارده وإدارتها ، وكذلك إلى الحق والسلطة الفعلية في اتخاذ القرارات التي يحتاج إليها المجتمع من أجل بدء برنامج فعال وشامل للتنمية ، ستظل الجهود المخصصة جزئية ومشوهة وذات فائدة هامشية فقط للممالح الحيوية للمجتمع .

ألف - القطاعات والقضايا الاقتصادية

١٧٨ - لوحظ لدى بحث الاحتياجات المباشرة والتدابير المقابلة اللازمة أن الاداء في عدد من القطاعات يعاني من مجموعة من العوامل المشتركة بينها جميعها . ولذلك قرر المشتركون بدلاً من تكرار بحث كل عامل على حدة تحت كل قطاع/فرع اقتصادي بمفرده ، التركيز على قضايا معينة تتصل بالقطاعات/الفروع الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة ، والصناعة التحويلية ، والتعدين والمحاجر ، والتجارة السلعية ، والخدمات بما في ذلك السياحة ، والنقد والعمليات المصرفية ، والمالية العامة . وتشكل التوصيات القطاعية التفصيلية الواردة في الدراسات المتعمقة المتعلقة بهذه القضايا مجموعة

شاملة من تدابير وتوصيات سياسية للعمل على مختلف المستويات . وحدد الاجتماع القضايا المعينة الست التالية باعتبارها مشتركة بين جميع القطاعات الاقتصادية: (أ) الإطار القانوني ، و(ب) الإطار المؤسسي ، و(ج) التسويق ، و(د) العمل ، و(هـ) التمويل و(و) المساعدة التقنية والمالية . وحدد الاجتماع لكل منها الاحتياجات والتدابير العاجلة .

١ - الإطار القانوني

١٧٩ - (أ) في ضوء الأوضاع السائدة واستمرار التدابير الإسرائيلية المؤثرة على حياة وممتلكات الشعب الفلسطيني ، هناك حاجة ملحة إلى توفير الحماية لهذا الشعب واقتصاده ومؤسساته وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . فيلزم عمل دولي عاجل في هذا الشأن ،

(ب) قيدت الأوامر العسكرية المتعددة التي صدرت منذ عام ١٩٦٧ جميع جوانب الحياة . ويحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى قوة دافعة جديدة للتخلص من هذه القيود والسير في ظروف طبيعية . فينبغي إلغاء جميع الأوامر التي شوهت هيكل وأداء الاقتصاد الفلسطيني . ولتحقيق ذلك ، يمكن للمجتمع الدولي أن يشجع إسرائيل على احترام الشرعية الدولية وعلى إلغاء أوامرها العسكرية ؛

(ج) ينبغي أن يعود إلى الضفة الغربية وقطاع غزة الهيكل القانوني الذي كان يوفر القواعد واللوائح التي تحكم جوانب اقتصادية مختلفة ، وبخاصة الضرائب ، والبرمجة والتخطيط ، وحماية الصناعات المحلية ، وإصدار التراخيص ، والتجارة بما في ذلك العلامات التجارية ، والتوحيد القياسي ، وتجارة الجملة والتجزئة ، كما ينبغي زيادة تطوير هذا الهيكل القانوني لتلبية الاحتياجات الملحة للاقتصاد الفلسطيني .

٢ - الإطار المؤسسي

١٨٠ - (أ) هناك حاجة متزايدة إلى تعزيز وتطوير المرافق الفلسطينية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة والمعنية بتجميع وتجهيز وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بجوانب اقتصادية مختلفة من الأرض الفلسطينية المحتلة . وفي البدايات ، يلزم تحديد هذه المرافق والقيام ، في جملة أمور ، بوضع برامج تدريبية لرفع مستوى قدراتها التقنية في جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها^(٧) .

(ب) ويجب بذل كافة الجهود الممكنة في مرافق قواعد البيانات الفلسطينية القائمة لتنسيق العمل بينها لوضع استراتيجيات ومنهجيات لجمع وتجهيز وتحليل ونشر البيانات من أجل استخدام الموارد المحدودة بأفضل وجه ممكن وتجنب التكرار أو التناقضات دونما داع .

(ج) ولا تزال بعض قطاعات الاقتصاد الحاسمة مثل الصناعة تعاني من عجز في المعلومات على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي . ولا توجد مرافق مؤسسية لسد هذا الفراغ . وإلى حين إيجاد مرفق لتلبية الاحتياجات في هذا القطاع والقطاعات الأخرى ، يمكن إسناد مهمة جمع البيانات إلى اتحاد الغرف التجارية والصناعية الفلسطينية و/أو مؤسسات أخرى ذات صلة . وفي هذا الصدد ، يمكن للمنظمات الدولية أن تقدم للاتحاد وللمؤسسات الأخرى ذات الصلة المعنية بجمع البيانات المساعدة اللازمة ، بما في ذلك أجهزة وبرامج الحاسوب والبرامج التدريبية المناسبة لتمكينها من تأدية مهامها بطريقة مرضية .

(د) وينبغي للمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ولجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة أن تساهم بنشاط في تدعيم أنشطة مرافق البحوث وغيرها من المرافق الفلسطينية المعنية بوضع قواعد البيانات . وبوجه خاص ، يمكن لهذه المنظمات أن تكشف مساعدتها بوضع نظم مناسبة لأجهزة وبرامج الحاسوب وتصميم برامج تدريبية ذات صلة تهدف إلى بناء كوادر مؤهلة في مجال جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها ونشرها . وينبغي أن يكون الهدف النهائي من تقديم مثل هذه المساعدة إلى المؤسسات والمرافق الفلسطينية القائمة المعنية بأنشطة قواعد البيانات هو وضع الإطار اللازم لمرفق مركزي فلسطيني لجمع وتجهيز وتحليل ونشر البيانات مع شمول جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

(هـ) وهناك حاجة متزايدة إلى تحسين أداء وفعالية مراكز البحوث وكذلك المؤسسات العلمية والتقنية الفلسطينية . وينبغي أن تنسق هذه المراكز والمؤسسات جهودها في هذا الاتجاه وأن تتجنب الازدواج والتنافس دونما داع للاستفادة بأفضل وجه ممكن من الموارد الضئيلة المتاحة لها . ويمكن لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وللمؤسسات الإقليمية وكذلك للجامعات ومراكز البحوث في البلدان المختلفة أن تقدم مساعدة تهدف إلى تطوير مرافق البحوث الفلسطينية وإلى رفع مستوى قدراتها التقنية . ويحتاج هذا المجال والمجالات الأخرى المذكورة إلى دعم من المجتمع الدولي لمنع تدخل السلطات الإسرائيلية في عمل المؤسسات الفلسطينية .

(و) وهناك مجال حيوي آخر أغلقت فيه المؤسسات الفلسطينية القائمة بمفلة منتظمة وحرمت فيه بالتالي الشعب وكذلك القطاعان الاقتصادي والاجتماعي من خدماتها الحيوية ، وهو مجال النقد والعمليات المصرفية . وبوجه خاص ، وفيما يتعلق بالجانب المؤسسي ، يلزم تطوير ورفع مستوى القدرات الإدارية والتقنية للمؤسسات المصرفية ومؤسسات التسليف المحدودة القائمة .

٣ - التسويق

١٨١ - (١) لاحظ الاجتماع أنه على الرغم من وجود عدد من المؤسسات والمرافق المعنية بالتجارة الداخلية والخارجية أن هناك حاجة متزايدة إلى إنشاء وتجهيز مرفق

مركزي مناسب يمكنه تناول جميع جوانب قطاع التصدير . فالاحتياجات الراهنة لقطاع التصدير عاجلة بشكل واضح: فينبغي تمكين المنتجين والمصدريين الفلسطينيين من الاستفادة من الاسواق التصديرية القائمة ومن التسهيلات المقدمة لدخول بعض المنتجات الفلسطينية إليها . وينبغي بمزيد من التحديد أن يؤكد هذا المرفق على إيجاد نظام متكامل لمراقبة النوعية ، والتصنيف ، والانتقاء ، والتعبئة ، ووضع العلامات ، وكذلك مرافق للتخزين . وفي هذا الصدد ، يرحب الاجتماع بمبادرة الاونكتاد وبوثيقة مشروع مركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي لإنشاء مركز لترويج الصادرات وتسويقها . ويتوخى من المركز المقترح أن يشمل جميع الأنشطة المشار إليها والمتصلة بتصدير المنتجات الفلسطينية . ويحث الاجتماع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تعجيل تنفيذ المشروع المتعلق بإنشاء مركز التسويق المقترح من أجل تعزيز الصادرات الفلسطينية فعلياً وتمكين المنتجين والمصدريين الفلسطينيين من الاستفادة من التسهيلات التي يقدمها لهم الشركاء التجاريون المختلفون ، لا سيما الجماعة الأوروبية .

(ب) وأصبحت تجارة الأرض الفلسطينية المحتلة مع المنطقة العربية المجاورة وغير المجاورة هي أضعف الحلقات في تجارتها الخارجية . وزاد تدهور هذه الحلقة منذ أزمة ١٩٩٠/١٩٩١ في منطقة الشرق الأوسط . ويلزم بذل جهود لإحياء العلاقات التجارية التاريخية مع الاسواق التقليدية التي كانت فيما مضى تعتبر شركاء تجاريين حيويين . ولتحقيق ذلك ، يقترح الاجتماع أن تشرع المؤسسات التجارية الفلسطينية ، تحت رعاية جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة ، في مناقشات مع البلدان المعنية ، بغية تحديد السلع الفلسطينية "القابلة للتصدير" وتيسير تدفق الصادرات إلى الاسواق العربية واسواق الشرق الأوسط .

(ج) هناك حاجة ملحة إلى تحسين الهياكل الأساسية القائمة للنقل ، بما في ذلك مرافق التخزين . ويمكن للبلديات الفلسطينية أن تساهم في ذلك بتوفير الهياكل الأساسية اللازمة وبالمساعدة في بناء شبكة نقل فعالة لتيسير حركة السلع .

(د) وهناك حاجة ماسة إلى تيسير الاجراءات الادارية وغيرها من الاجراءات التي تحكم التجارة الخارجية لتسهيل تدفق السلع بسلامة وسرعة من الأرض الفلسطينية المحتلة وإليها . ويلزم ، كخطوة رئيسية ، إزالة القيود الاسرائيلية المفروضة على التجارة الخارجية للأرض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القيود التي تحد أو تعرقل الواردات من الاردن والبلاد العربية الأخرى وكذلك التجارة المباشرة مع الاسواق الأوروبية والدولية الأخرى . وفي هذا الصدد ، يرى الاجتماع أنه يمكن للمنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة أن تشجع اسرائيل على تخفيف كافة الحواجز غير التعريفية التي فرضتها على التجارة الخارجية للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

٤ - العمالة

١٨٢ - (أ) وفي مجال العمالة ، فإن ألح حاجة تواجه الأرض الفلسطينية المحتلة هي معالجة الارتفاع السريع في البطالة . ولقد تفاقم الموقف منذ عودة العمال الفلسطينيين من البلدان المنتجة للنفط وانخفاض عدد العاملين في إسرائيل . ويقتترح الاجتماع ، كخطوة أولى ، أن تحاول المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة التأكد من العدد الدقيق للعائدين العاطلين ومن مؤهلاتهم وخبراتهم . فهذه المعلومات ضرورية لتركيز إيجاد فرص العمل المناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة . ولهذه البيانات أهمية خاصة بالنسبة إلى العائدين من البلدان المنتجة للنفط . فيمكن أن يساعد التأكد من إمكانياتهم في ضوء خبرتهم المكتسبة في تحويل بطالتهم السلبية إلى عنصر إيجابي بتوجيهها إلى بدء صناعات وأعمال جديدة . وفي هذا الصدد ، أشار الاجتماع إلى توصيات الحلقة الدراسية التي نظمتها أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن العائدين من البلدان المنتجة للنفط ، بما في ذلك العمال الفلسطينيين ، التي يمكن النظر فيها بالاقتران بهذه التوصية للعمل المباشر .

(ب) وينبغي للمؤسسات الفلسطينية ذات الصلة ، إلى جانب الجهود التي دعا الاجتماع إليها تحت البند (أ) أعلاه ، أن تنظم وأن تباشر حلقات عمل وبرامج تدريبية مناسبة لتيسير استيعاب العاطلين في المجالات التي تناسبهم من الاقتصاد الفلسطيني . ويعتبر الاجتماع الغرف التجارية والصناعية ونقابات العمال الفلسطينية آليات مناسبة لذلك .

(ج) ولوحظ أن هيكل ووجهة نظام التعليم الرسمي وغير الرسمي في حاجة إلى الإصلاح . كذلك ينبغي أن يساعد تحسين وجهة ونوعية التعليم والتدريب في المدارس العامة والمؤسسات المهنية على تخفيض البطالة الهيكلية .

(د) وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للمشاريع التي تتضمن عنصراً قوياً من عناصر إيجاد فرص العمل ، وتشمل هذه المشاريع الصناعات القائمة على الزراعة ، والاسكان ، وخدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية ، والهيكل الأساسية ، والصناعة ، والسياحة ، وغيرها من الأنشطة القائمة على كثافة استخدام اليد العاملة .

(هـ) وينبغي لنقابات العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين بدء حوار بشأن مستويات الأجور والممارسات التي ساهمت في وجود البطالة والمشاكل المتعلقة بها .

٥ - التمويل

١٨٣ - (أ) كما لوحظ أعلاه ، حُرِمَ الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من مرافق مصرفية وتسليفية مناسبة منذ إغلاق المؤسسات المصرفية والمالية في عام ١٩٦٧ . ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة لتلبية الاحتياجات الملحة للاقتصاد الفلسطيني من أجل تعبئة وتخصيص الموارد ، داخليا وخارجيا ، بصورة فعالة . فلم يكن للإجراءات

المحدودة التي اتخذت حتى الآن أي أثر تقريبا على الاحتياجات المتنامية للاقتصاد الفلسطيني . ويحتاج الانتعاش الاقتصادي إلى إتاحة موارد مالية لجميع القطاعات بشروط مؤاتية . وكخطوة أولى ، يمكن للمجتمع الدولي أن يشجع سلطات الاحتلال الاسرائيلي على تخفيف القيود المفروضة على النظام المصرفي والمالي الفلسطيني . وينبغي أن يعاد فتح المزيد من المؤسسات المصرفية والمالية المحلية ، بما في ذلك شركات التأمين ، وأن يُسمح لها بالاشتراك بالكامل في تعبئة الموارد المالية وأعمال الوساطة مما يخدم القطاع التجاري بالوجه الملائم .

(ب) وينبغي أيضا بذل جهود لإنشاء مؤسسات تسليف متخصصة لتلبية الاحتياجات الرأسمالية الحالية والطويلة الاجل لقطاعات معينة ، مثل الزراعة والصناعة والإسكان وغير ذلك . وينبغي للمؤسسات الفلسطينية العاملة في هذا المجال أن تتابع جديا مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي يقترح إنشاء مصرف للتنمية الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

(ج) ويلزم لتلبية الاحتياجات الرأسمالية الطويلة الاجل لقطاعات كثيرة وجود ترتيب متكامل داخل النظام المصرفي والمالي للضفة الغربية وقطاع غزة ، وهو ما يفتقر إليه هذا النظام تماما حاليا . وينبغي أن تركز الجهود على إنشاء مرفق للتمويل الانمائي ، يتمشى مع قرار الجمعية العامة ٢٠١/٤٦ ، ويمكنه تعبئة موارد مالية محلية وخارجية وتخصيصها لمشاريع إنمائية تدخل في إطار برنامج يمم تصميمها جيدا . ويمكن لمثل هذا المرفق أيضا أن يساعد فعليا في توجيه المعونة الأجنبية بأكملها إلى الاقتصاد الفلسطيني . ويمكن التماس المساعدة من المنظمات الدولية ذات الصلة لتصميم مثل هذا المرفق وممارسة نفوذها ، حسب الاقتضاء ، لتيسير إنشائه والتشجيع بذلك على تعبئة وتخصيص موارد مالية داخلية وخارجية من أجل التنمية .

(د) وإلى جانب هذه الجهود ، ينبغي أيضا تركيز الاهتمام على تحسين نوعية الخدمات المصرفية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني . ويمكن أن يتركز العمل على تحسين أداء مؤسسات التسليف القائمة بتيسير الاجراءات ورفع مستوى القدرات التقنية والادارية لكوادرها عن طريق حلقات عمل وبرامج تدريبية مناسبة .

(هـ) وبقدر الإمكان ، ينبغي أيضا أن يعاد فتح فروع المصارف الأجنبية لاستكمال خدمات مؤسسات التسليف المحلية . وهذا ليس من شأنه أن ييسر ويشجع تدفق الموارد الخارجية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وتعبئة الموارد المحلية بوجه أفضل فحسب ، ولكن أيضا إلى التأثير إيجابيا على مستوى أداء مؤسسات التسليف والمؤسسات المالية المحلية . كذلك ، سيساعد هذا على إقناع السلطات الاسرائيلية بالامتثال للنظم المقررة في القواعد واللوائح المصرفية الدولية .

(و) وكتدبير فوري ، ينبغي البحث جديا عن أشكال أخرى من تسهيلات التسليف لتلبية الاحتياجات من رؤوس الاموال العاملة ، لا سيما للأعمال الجديدة . ويمكن أن تشمل هذه الاشكال إنشاء صناديق دائرة جديدة في مجالات اقتصادية معينة مع توفير

إجراءات ومستويات أداء موضوعة بصورة جيدة لضمان نجاحها . ويمكن التماس المساعدة من المصادر الخارجية بشكل مثمر ، وينبغي دراسة تجربة مؤسسات التسليف المصغيرة بعناية بغية ضمان أفضل تصميم وعمل ممكنين لأي مشاريع جديدة لتعبئة المدخرات المحلية .

٦ - المساعدة التقنية

١٨٤ - (١) أدى فرض قيود على الاقتصاد الفلسطيني تدريجياً طوال السنوات الـ ٢٥ الماضية إلى الاحتياج بشكل لافت للنظر إلى مساعدة تقنية في جميع قطاعات الاقتصاد تقريباً . ويلزم لاستخدام المساعدة بصورة فعالة أن تُحدد المجالات (التدريب ، المشورة ، الخبرة ، وما إلى ذلك) بشكل متكامل وشامل ، يعكس الاحتياجات الانمائية الاجمالية والقطاعية المباشرة والطويلة الأجل . وحسبما ذكر في الفرع ٥ - جيم أعلاه ، يمكن استخدام مرفق التمويل الانمائي المقترح كآلية محورية مناسبة لوضع صورة متكاملة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني من المساعدة التقنية .

(ب) ويمكن للمجتمع الدولي ، في معرض تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه ، وتعزيز انتعاش الاقتصاد الفلسطيني ، وتلبية الاحتياجات المتنامية من المساعدة التقنية في القطاعات الأخرى بالأرض الفلسطينية المحتلة ، أن يكشف جهوده لتشجيع إسرائيل على تيسير تدفق المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني ومؤسساته في الضفة الغربية وقطاع غزة .

باء - الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية

١٨٥ - لأغراض الاجتماع ، يشمل التبويب الذي وُضع لهذين المجالين النقل والاتصالات ، والبناء والإسكان ، والموارد المائية ، والإدارة العامة ، والمرافق العامة ، والطاقة . إن التفاعل الوثيق بين هذه القطاعات يجعل من المستصوب اتباع نهج موحد في معالجة احتياجاتها المشتركة العاجلة . وهناك بالإضافة إلى ذلك احتياجات معينة وتدابير عمل ذات صلة في كل مجال . وفيما يلي الاحتياجات المشتركة التي تتسم بالأولوية والتدابير المتعلقة بها:

(١) ينبغي للمؤسسات الفلسطينية ذات الصلة أن تنسق جهودها وأن تتخذ التدابير اللازمة لإيجاد قاعدة بيانات مناسبة لجميع الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر أيضاً الفقرة ١٨٠ أعلاه) .

(ب) وبالمثل ، ينبغي إيجاد إطار قانوني مناسب لتنظيم استغلال وتطوير هذه المجالات بالاستعانة ، عند الاقتضاء ، بالسلطات المحلية القائمة لتقديم المبادئ التوجيهية والتنظيمية اللازمة لفعالية الأنشطة القطاعية .

(ج) يلزم بذل جهود واسعة النطاق في جميع المجالات المشار إليها أعلاه لتطوير قاعدة الموارد البشرية ، بما في ذلك المهارات الإدارية والتنظيمية والتقنية

وغيرها باستخدام المؤسسات التدريبية والتعليمية المحلية بأقصى قدر ممكن ، وتشجيع التنسيق بينها ، والتماس مساعدة المؤسسات الدولية المناسبة .

(د) وينبغي أن تؤدي المؤسسات المحلية والدولية القائمة ذات الصلة دورا أكثر إيجابية وأفضل تنسيقا في تطوير الهياكل الأساسية الفلسطينية والمحافظة على الموارد الطبيعية الفلسطينية . وبالإضافة إلى ذلك ، لا بد من إيجاد الترتيبات اللازمة للتنسيق ، وعند الاقتضاء ، أشكال مؤسسية جديدة لتحسين الجهود المشتركة بين القطاعات والجهود القطاعية ، ولتوجيه التخطيط/البرمجة ، والإجراءات والممارسات التنفيذية .

(هـ) وليس من شك في أن المتطلبات المالية لتلبية الاحتياجات الفورية من الهياكل الأساسية الفلسطينية كبيرة ومتنوعة . ولذلك ينبغي أن يشترك المستفيدون الفلسطينيون المحليون والمؤسسات التابعة لهم بقدر الإمكان مع مصادر مالية دولية وعربية في تعبئة الموارد اللازمة .

١٨٦ - وعيّن الاجتماع الاحتياجات المحددة وتدابير العمل المقابلة على مستوى الهياكل الأساسية الفردية على النحو التالي:

١ - البناء والإسكان

١٨٧ - (أ) هناك حاجة متزايدة إلى استراتيجية شاملة للإسكان لتحديد وتقييم الاحتياجات من الإسكان وتعيين المجموعات المستهدفة بناءً على أسس اجتماعية-اقتصادية والأولويات المقررة لها ، وتقدير رؤوس الأموال اللازمة ، وتعيين المؤسسات المشتركة في برامج الإسكان ، وتدعيم جهودها لبناء وتسليم المساكن فوراً للفئات والمجموعات المحتاجة من الشعب الفلسطيني . وينبغي أن توضع هذه الاستراتيجية وفقاً لإجراءات محددة تحكم الإسكان في مختلف المجالات ، سواء الحضرية أو الريفية .

(ب) ويلزم بذل جهود موازية لوضع خطة عمرانية عامة على مستوى البلدة والقريبة لإتاحة توسيع المناطق برسم العمران ، وتخصيم مناطق للإسكان المنخفض التكاليف ، بما في ذلك تقسيمها إلى قطع ، لتمكين كافة المجموعات المستهدفة من الحصول على الأرض اللازمة للإسكان بأسعار في متناولها .

(ج) ويلزم تعزيز مؤسسات الإسكان القائمة بغية رفع مستوى قدرتها على تخطيط وإدارة وتنفيذ مشاريع الإسكان وإنشاء مشاريع جديدة في المناطق التي يتبين وجود نقص في توفير الإسكان والخدمات ذات الصلة فيها ، وتشمل هذه المؤسسات تعاونيات الإسكان ، والمؤسسات المالية ، والشركات الهندسية وشركات المقاولات ، وما إلى ذلك .

(د) وبالمثل ، يلزم زيادة قدرات صناعات مواد البناء القائمة ورفع مستوى نوعية المواد التي تنتجها لتوفير مواد مناسبة بأسعار في المتناول . وأصبحت موافقة السلطات الاسرائيلية على المشروع المقترح لإنشاء مصنع للأسمنت مستحقة منذ وقت

طويل . ولذلك يحث الاجتماع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على ممارسة نفوذهما للحصول على الموافقة على المشروع .

(هـ) ومن المهم أيضا أن تسد أوجه النقص القائمة في المساكن اللازمة بتشجيع مشاريع الإسكان العامة والتعاونية في المناطق الحضرية وبناء مساكن خاصة في المناطق الريفية .

(و) وينبغي أن تبادر البلديات ، ومعها نقابة المهندسين والمهندسين المعماريين ، إلى وضع لوائح شاملة ومناسبة للبناء ، إذ لا توجد مثل هذه اللوائح الآن . وينبغي أن تهدف مثل هذه المبادرة إلى توجيه جميع أنواع أنشطة التشييد .

(ز) وينبغي أن تبذل كافة الجهود لحماية التراث المعماري الفلسطيني والمحافظة عليه ، لا سيما المواقع والمنازل والآثار التاريخية . وينبغي أن تضع البلديات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة خططا لذلك . ويمكن التماس المساعدة من المؤسسات الفلسطينية والعربية الأخرى وكذلك الدعم التقني من منظمات دولية مثل اليونسكو . وفي هذا الصدد ، أشار الاجتماع إلى القرار الذي اعتمدته اليونسكو والذي بمقتضاه تعتبر مدينة القدس بأكملها منطقة محمية . غير أن أعمال البناء الإسرائيلية في هذه المدينة وحولها لا تزال مستمرة بلا هوادة . وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع السلطات الإسرائيلية على الامتنثال لالتزاماتها بمقتضى الاتفاقيات الدولية وقرارات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بالمحافظة على الخصائص الطبيعية للأرض المحتلة .

٢ - الموارد من المياه والأرض

١٨٨ - (١) يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني من المياه للأغراض المنزلية وكذلك في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . ولتحقيق ذلك ، أكد الاجتماع على ضرورة وقف الاستغلال الإسرائيلي للموارد المائية الفلسطينية وعلى ضرورة إعادة توزيع المياه المتاحة مع مراعاة الاحتياجات والحقوق المائية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك النصيب المناسب في الموارد المائية لنهر اليرموك وحوض نهر الأردن .

(ب) إن احتياجات الشعب الفلسطيني المتزايدة من المياه تتطلب الاقتصاد في استخدام المصادر الأخرى ، مثل مياه الأمطار ، وذلك ببناء المصاريع والخزانات وقنوات توزيع المياه في جميع المناطق التي تفتقر إلى هذه المرافق لتخزين وتوزيع المياه بالوجه المناسب . وفي نفس الوقت ، يلزم بذل جهود لتحسين شبكة توزيع المياه القائمة وتجديدها .

(ج) وينبغي تعبئة الجهود لإنشاء مرافق معالجة المياه اللازمة لتنقية ومعالجة المياه المستعملة واستخدامها في الزراعة والصناعة ومجالات أخرى .

- (د) وينبغي تعزيز مرافق البحوث القائمة في الجامعات والمراكز العلمية لتدرج في برامجها أنشطة مراقبة واختبار المياه ولتساهم بذلك في ضمان نوعية المياه للاستخدامات المختلفة وفي مكافحة تلوث مصادر توريد المياه .
- (هـ) وفي ضوء الضغوط التي تفرضها أنشطة الاستيطان الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة على الموارد الطبيعية الفلسطينية ، وبخاصة على الارض والمياه ، وعلى التنمية الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية ، بحث الاجتماع عددا من التدابير العاجلة:
- ١١' وقف جميع أنشطة الاستيطان الاسرائيلية ، بما في ذلك نزع ملكية الاراضي الفلسطينية ، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ؛
- ١٢' وقف الهجرة اليهودية المنظمة إلى الارض المحتلة التي تقوض توزيع الموارد بين سكان المنطقة لصالح اسرائيل وتخل بالتوازن الديمغرافي في المنطقة ككل ؛
- ١٣' تشجيع وتدعيم الجهود الفلسطينية للحصول على سندات تسجيل الاراضي وملكيته ، واللجوء إلى القنوات القانونية لاستعادة الارض واستصلاحها وزراعتها ، وجعل المباني غير المشغولة صالحة للسكنى ، لا سيما في المناطق المهددة بأنشطة الاستيطان ؛
- ١٤' استقصاء طرق ووسائل جديدة لتطبيق القوانين والقرارات الدولية المتعلقة بالمركز القانوني للمستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة ؛
- ١٥' تكثيف وتنسيق جهود مراكز المعلومات والبحوث الفلسطينية والدولية المختصة والمعنية برصد أنشطة الاستيطان الاسرائيلية في الارض المحتلة وتقديم تقارير عنها ؛
- ١٦' الامتناع عن تقديم أي دعم مالي قد يستخدم لأنشطة الاستيطان الاسرائيلية في الارض المحتلة .
- (و) وأعرب عن قلق متزايد إزاء المشاكل البيئية المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية ، وتطوير الهياكل الأساسية ، وتوسيع الأنشطة في قطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة . وبحث الاجتماع بعض هذه المشاكل بصورة غير مباشرة في سياق المشروع المشترك بين القطاعات ولكن لم تركز أي دراسة في حد ذاتها على جميع القضايا المعقدة التي ينطوي عليها هذا الموضوع مثل تدهور التربة ، واستنفاد وتدهور إمدادات المياه والبيئة البحرية ، وتأثير استخدام المبيدات الحشرية بدون رقابة مناسبة في الزراعة ، وإزالة الأحراج والتصحر ، والتلوث الصناعي والسمي والنووي ، فضلا عن التخلص من مياه المجاري والنفايات الخطرة (ترد أيضا إشارة إلى المجالين الأخيرين تحت المرافق العامة) . وبينما لم تحدد مجالات معينة للعمل لتحسين الحالة البيئية فمن الواضح أن هناك حاجة عاجلة إلى تدابير مناسبة في كل مجال ويلزم إجراء المزيد من البحوث المتعمقة في هذا الشأن .

٣ - النقل والاتصالات

١٨٩ - (١) هناك حاجة عاجلة إلى تجديد وصيانة شبكات النقل والاتصالات القائمة . وينبغي إنشاء مجلس فلسطيني محلي لمعالجة هذين الجانبين والجوانب الأخرى لشبكات النقل والاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منتظم . وينبغي أن يكلف مثل هذا المجلس بالقيام ، في جملة أمور ، بأعمال الصيانة الخاصة (التي تشمل رصف الطرق الموصلة الترابية القائمة) وتوصيل الخدمات إلى المناطق النائية (بخاصة الطرق الموصلة الجديدة) ، والتخطيط والبرمجة لتلبية الاحتياجات المقبلة ، وإعداد قوى بشرية مناسبة (إدارية وتقنية وبيدوية) ، وتشجيع إدخال المفاهيم المحلية للمراقبة والإشراف الماديين بتوفير ، أمور منها ، أجهزة مراقبة المرور ، وعلامات الطرق ، ووسائل أخرى لتنظيم السير . وينبغي بقدر الإمكان زيادة وضع الشبكات القائمة تحت الرقابة والإدارة الفلسطينية .

(ب) ويلزم وضع ترتيبات للتنسيق بين جميع شركات النقل العام العاملة في الأرض المحتلة كما يلزم أيضا إنشاء شركات جديدة وخلق طرق جديدة .

(ج) وينبغي زيادة اللجوء إلى الوسائل السمعية - البصرية لنقل المعلومات إلى الشعب الفلسطيني في جميع أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي هذا الصدد ، ينبغي السماح للشعب الفلسطيني بإنشاء وتشغيل مرافق وبرامج إذاعية وتلفزيونية خاصة ، لا سيما لأغراض التعليم و"إعادة التدريب" ، في الإطار الموضوع لإعداد ونشر المعلومات العامة .

(د) ويلزم تحسين وزيادة مرافق وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة (الهاتف ، والتلكس ، والتلفاكس ، والبريد) لتلبية الاحتياجات الفلسطينية في جميع أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة . ويلزم توفير ستراتات للاتصالات السلكية واللاسلكية في المراكز الرئيسية للسكان والانفصال تدريجيا عن الستراتات الإسرائيلية .

(هـ) وينتظر الميناء البحري في قطاع غزة التطوير منذ عدة سنوات من أجل خدمة الاقتصاد الفلسطيني بوجه أفضل . فينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تتخذ إجراءات عاجلة لبدء تنفيذ المشروع المقترح الذي يهدف إلى تطوير ميناء غزة البحري من أجل أغراض التجارة وصيد السمك على السواء . وسيستوجب هذا ربط المرافق المرفئية الحالية لصيد السمك بالمرافق اللازمة للأغراض التجارية .

(و) وهناك حاجة متزايدة إلى تحسين روابط النقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبقية العالم . ويلزم اتخاذ تدابير لإنشاء روابط نقل جوي مباشرة ليس بين الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب ولكن بين الأرض المحتلة وبقية العالم أيضا . وبالمثل ، يلزم تحسين روابط وخدمات النقل البري بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، وينبغي استقصاء الأساليب المناسبة لتحقيق هذا الهدف .

٤ - المرافق العامة

١٩٠ - (١) هناك حاجة عاجلة إلى تحسين إدارة الموارد المائية على جميع المستويات من أجل ضمان عدم انقطاع توريد المياه المناسبة ومنع هدرها . وفي هذا الصدد ، يلزم وضع برامج مناسبة للإصلاح والصيانة وتنفيذها بطريقة فعالة ، بما في ذلك برامج لاستبدال الانابيب التالفة والعدادات المعيبة ، فضلا عن بناء صهاريج المياه والمرافق الأخرى .

(ب) ولا تزال مناطق ريفية كثيرة غير متصلة بشبكة توريد المياه وبالتالي فإنها لا تستوفي احتياجاتها اليومية من المياه اللازمة للاستخدامات المنزلية والاستخدامات الأخرى . ومصادر المياه القائمة في هذه المناطق غير مناسبة وغير مأمونة ، مما يعرض صحة الأهالي والنشاط الاجتماعي - الاقتصادي للخطر . فيلزم للبلديات أن تضع أيضا مشاريع لتوسيع نطاق تغطية شبكة الإمداد الحالية وإتاحة وصل المناطق الريفية بخدمات مرافق المياه القائمة .

(ج) ويؤثر ازدياد هدر المياه عن طريق الانابيب المعيبة وعوامل أخرى تأثيرا ضارا على تكلفة المياه وشمها . وهناك حاجة عاجلة إلى إجراء دراسة شاملة لإيجاد حل لهذه المسألة ومسائل أخرى ، مثل سياسة تسعير المياه ، بغية وضع نظام جدير بالثقة وفعال لتوزيع المياه بتكاليف وأسعار واقعية تعكس اعتبارات كل من العرض والطلب .

(د) ويلزم تحسين المرافق القائمة للمحافظة على نوعية المياه من أجل ضمان الحصول على خدمة مناسبة وجديرة بالثقة . ويمكن للمؤسسات والمراكز العلمية أن تساعد في ذلك . وينبغي ، عند الإمكان ، إنشاء مرافق إضافية مثل المختبرات المتخصصة مع توفير برامج أنشطة لمراقبة ومعالجة المياه حسب الاقتضاء مما يضمن وجود نوعية مقبولة من المياه لكافة الاستخدامات .

(هـ) والكهرباء مرفق عام آخر في وضع مماثل . فانقطاع التيار ، وعدم خدمة مناطق كثيرة ، وازدياد فقد الكهرباء بسبب الأجهزة المعيبة ، وسياسات التسعير التي لا تعكس الحقائق المتعلقة بالعرض والطلب تقلل من شأن هذا المرفق الحيوي . فيلزم أن تتخذ المؤسسات المسؤولة عن معالجة أوجه النقص المذكورة تدابير عاجلة . وينبغي إجراء دراسة محددة لمصادر الطاقة المتجددة المختلفة للمحافظة على النفط والغاز ولتجنب إزالة الأحراج . وينبغي تقصي مصادر الطاقة الشمسية والريحية تقصيا كاملا فضلا عن الطاقة المتولدة من الغاز الإحيائي في أجزاء مختلفة من الأرض المحتلة .

(و) وتعاني المناطق الحضرية والريفية على حد سواء من عدم مناسبة مرافق معالجة مياه المجاري والنفايات والتخلص منها . فيلزم زيادة خدمات جمع المياه المستعملة لتشمل جميع المناطق الحضرية وتوصيلها إلى المناطق الريفية الواسعة . وبالمثل ، ينبغي إنشاء مختبرات للمياه المستعملة ومرافق لمعالجة مياه المجاري للاستجابة للطلب المتزايد عليها . ومن المهام العاجلة للبلديات ، في ظل الأوضاع

الحالية ، تعزيز الأنشطة لجمع النفايات ، وإنشاء محطات ومرافق تقليص السواك في المناطق الحضرية وتوفير مواقع ومعامل مناسبة للتخلص من النفايات ومعالجتها ، والابتعاد بمواقع التخلص من النفايات عن المناطق السكنية . ويمكن للبلديات أيضا أن توفر مرافق للمراقبة التقنية لمعالجة تصنيف النفايات الصلبة ، وبرامج إعادة الاستعمال ، ومراقبة حرق النفايات . وعموما ، ينبغي توخي هذه الأنشطة وأنشطة أخرى في سياق مجهود رئيسي لتحسين الأوضاع البيئية وتقليل الأفعال التي تؤدي إلى تدهور تدريجي ومنظم للبيئة .

(ز) هناك حاجة عاجلة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء إلى مجازر مناسبة لترتيب وتنظيم عمليات الذبح . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للبلديات أن تبادر إلى تحديث المسالخ القائمة بإدخال إجراءات وأجهزة مناسبة فيها تشمل التبريد ، فضلا عن إنشاء مسالخ خاصة للطيور . وبالمثل ، ينبغي للبلديات أن تقوم بصفة عاجلة بدراسة معالجة النفايات في المسالخ واستخدام المنتجات الثانوية .

(ح) ويحتاج تعزيز وتوسيع نطاق التجارة المحلية إلى تزويد التجار بمرافق مادية مناسبة في المناطق الحضرية والريفية . فينبغي للبلديات أن تتوخى برنامجا تفصيليا لإنشاء أسواق محلية لتجارة الجملة والتجزئة . وينبغي تزويد هذه الأسواق بأجهزة مناسبة وحديثة للتحميل/التفريغ ، والتبريد ، والتخزين ، ومرافق أخرى لمواجهة احتياجات التجار واستيعاب التوسع .

(ط) كذلك تبين أن خدمات السلامة العامة غير مناسبة في المراكز الحضرية وغير موجودة تقريبا في معظم المناطق الريفية . فينبغي توسيع إدارة السلامة العامة القائمة وتزويدها بالأجهزة الحديثة اللازمة بما في ذلك مركبات مكافحة الحريق وخدمة الطوارئ ، وأجهزة الانقاذ . وعلى المستوى المحلي ، ينبغي إنشاء مرافق مماثلة في البلدات الصغيرة والقرى الكبيرة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية . وينبغي أن يقتصر ذلك مع وضع وتنفيذ برامج مناسبة لتعزيز توعية الجماهير على جميع المستويات وتمكينها بالتالي من المساهمة في تنفيذ تدابير السلامة العامة .

(ي) ويرى الاجتماع أن من الاحتياجات الرئيسية في المجالات الثلاثة المذكورة أي '١١' توزيع المياه ، '١٢' التزويد بالكهرباء والطاقة ، '١٣' المجاري وجمع النفايات ، أن توجد مجالس فلسطينية لخدمة كافة أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة . وينبغي لمثل هذه المجالس المتخصصة أن تضع خططا لحفظ الموارد المائية واستكشاف موارد جديدة ، وخطة رئيسية لإنتاج الكهرباء والطاقة وحفظهما ، بما في ذلك خيارات للارتباط ببلدان مجاورة ، وخطة بيئية رئيسية للمساعدة على تنسيق السياسات والممارسات البيئية المحلية وغيرها .

٥ - الإدارة العامة (السلطة التنفيذية)

١٩١ - (١) إن نظام الإدارة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الذي تم تفكيكه بانتظام ، في حاجة ماسة إلى إجراءات تهدف إلى تحسين أدائه على جميع

المستويات ، أي الحكم المحلي الذي يشمل البلديات والمجالس القروية ، والادارة المركزية . وعلى مستوى القاعدة الشعبية ، يلزم بالمثل تقديم المساعدة للتنظيمات المتعددة التي ظهرت في السنوات الاخيرة لتمكينها من تحقيق أهدافها . وينبغي بذل جهود لتعزيز كفاءة وفعالية النظام الاداري على جميع المستويات ، وتكييف الادارة العامة مع الاحتياجات الحقيقية للسكان المحليين ، وزيادة التنسيق بين وحدات الحكم المحلي ، وإيجاد قاعدة لكفاءة وفعالية الادارة العامة على المستوى المركزي .

(ب) وعلى الصعيد المحلي ، ينبغي تكثيف الجهود لتحديث نظام الايرادات (إصلاح هيكله وعملية التحصيل) بغية تعزيز تعبئة موارد البلديات وزيادة قدرتها على تقديم خدمات مناسبة للسكان . وينبغي وضع ترتيبات ومعايير مناسبة لاتاحة توزيع الموارد بطريقة عادلة بين المستويات المختلفة للحكم المحلي .

(ج) ولتيسير إجراءات السلطات المحلية وتحسين أدائها ، ينبغي تشجيع رؤساء البلديات ومساعدتهم على تفويض المهام ، ووضع قواعد للإجراءات الادارية والمالية ، وتفويض السلطة لرؤساء الادارات في المجالس المحلية ، وإنشاء نظام فعال لمراجعة الحسابات والمحاسبة . وينبغي أن يقتصر هذا أيضا بتدابير تهدف إلى زيادة التنسيق بين البلديات والمجالس المحلية .

(د) وإلى جانب التدابير أعلاه ، ينبغي بذل كافة الجهود لتحسين أداء العاملين على مختلف مستويات الحكم المحلي . وينبغي وضع وتنفيذ برامج تدريبية مناسبة بدعم وتعاون تقني من الجامعات والمؤسسات والمراكز الأخرى للتعليم العالي . وينبغي أن يؤدي هذا أيضا إلى رفع مستوى كفاءات العاملين وإلى المساهمة بالتالي في عملية اتخاذ القرارات على مختلف المستويات وتحسينها .

(هـ) ولمعالجة الاحتياجات المتزايدة للادارة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة بأسلوب منتظم وتوفير محور مركزي لتنمية قدرات الموظفين العاملين المحتملين ، ينبغي وضع برنامج تدريبي شامل للادارة العامة وربطه بإحدى الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة .

(و) وينبغي بذل جهود ، على المستويين المركزي والمحلي ، لتحسين إجراءات شؤون الموظفين ، مع التركيز على التعيين ، والترقية ، وتصنيف ووصف الوظائف ، وتقييم الأداء ، والمهام الأخرى المتعلقة باضفاء الفعالية على نظامهم . وكخطوة أولى ، يلزم تشكيل هيئة استشارية للخدمة المدنية على المستويات المركزية والمحلية وغيرها من الحكم بشأن المسائل المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين .

(ز) أما فيما يتعلق بالتنظيمات الشعبية ، فيلزم تقديم المساعدة لها في جميع جوانب عملها . وينبغي التأكيد على تحسين جهازها الاداري . وينبغي بقدر الامكان تعزيز قاعدة مواردها المالية لتمكينها من خدمة مجتمعاتها بطريقة مناسبة وفعالة . وينبغي بذل كافة الجهود لتشجيع هذه التنظيمات على التعاون فيما بينها وعلى تجميع الموارد المحدودة المتاحة لها لتحقيق مصالحها المشتركة . ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لهذه التنظيمات فيما يتعلق باحتياجاتها العاجلة للغاية .

جيم - الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية

١٩٣ - وفيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية للتنمية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الأنشطة الاقتصادية و/أو الجوانب الاجتماعية المتأثرة بالتطورات الاقتصادية ، حدد المشتركون الاحتياجات العاجلة وتدابير العمل ذات الصلة على النحو التالي:

١ - السكان والحالة الديمغرافية

١٩٣ - (١) أضاف العائدون بعدا آخر إلى الحالة الديمغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وينبغي لإعادة اندماج هذه الفئة في السكان إجراء تحليل لميول كل مسن الجنسين من العائدين . ويلزم هذا لتحديد احتمالات الهجرة تحت ظروف مختلفة وتحديد ملامح المهاجرين وفقا لسمات مثل السن ، والجنس ، والتعليم ، والحالة الزوجية ، وسبب الهجرة ، وغير ذلك . ويمكن أن يشكل هذا جزءا من المهام الحاسمة التي ستسند إلى الغرف التجارية والصناعية الفلسطينية ونقابات العمال (حسبما ذكر أعلاه في الفقرة ١٨٣) .

(ب) وكما لوحظ تحت الفرع ألف - ٢ (الفقرة ١٨٠) أعلاه ، تعذر الإلمام بوجه مناسب بالقضايا المتعلقة بالسكان والقضايا الاجتماعية الأخرى نتيجة لوجود نقص في المعلومات . ويمكن لقواعد البيانات القائمة ذات الصلة التي تعالج المواضيع المتعلقة بالسكان وغيرها من المواضيع أن تساعد في تلبية الاحتياجات في هذا الشأن . ويمكن استيفاء الاحتياجات الطويلة الأجل لقواعد البيانات بشأن السكان في إطار مرفق مركزي لقواعد البيانات لجميع القطاعات/المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

(ج) وعلى غرار البيانات المتعلقة بالبطالة بين العائدين ، ينبغي أيضا إجراء بحث بشأن البيانات المتعلقة بالصحة وتجميعها كتدبير مباشر للتحقق من الحركات الديمغرافية .

(د) وينبغي إعداد برامج تدريبية مناسبة بمساعدة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ومنظمة العمل الدولية ، وغيرها لرفع مستوى المهارات والقدرات التقنية للمؤسسات الفلسطينية القائمة والأنشطة المعنية بالسكان والشؤون الديمغرافية .

٢ - القوى البشرية

١٩٤ - (١) تفتقر القوى العاملة القائمة كثيرا إلى مهارات محددة لتلبية الاحتياجات التقنية للأعمال في المستويات الأدنى . ويشمل هذا الرجال والنساء على حد سواء . ويزداد الاحتياج إلى المهارات في مجالات مختلفة غالبا بما يتماشى مع الجهود المبذولة لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني . ويلزم تقييم مدى طبيعة التدريب الذي تقدمه مراكز التدريب المهني بشكل أوفى ومقارنته بالاحتياجات

العاجلة للعمال . وسيمكن عندئذ تعزيز البرامج التدريبية لمراكز التدريب المهني وكلليات المجتمع بما يتفق مع ذلك . وينبغي زيادة التأكيد على وضع برامج لضمان استيعاب النساء في مجالات تقنية ومهنية . وينبغي التماس المساعدة من المنظمات الاقليمية والدولية .

(ب) وينبغي بالمثل تعزيز برامج مراكز التدريب المهني القائمة لتلبية الاحتياج إلى تقنيين من المستوى المتوسط في مجالات مختلفة .
(ج) وينبغي تحديد المشاريع المولدة للعمالة فورا لاستيعاب بعض الاعداد المتزايدة من العمال عاطلين عن العمل . ويمكن للقطاع العام ، بالإضافة إلى فرص العمل التي يوفرها في الاسكان وغيره من الاعمال القائمة على كثافة استخدام اليد العاملة ، أن يعين عمالا بطريقة مشمرة في عدة مشاريع للأشغال العامة . ويمكن للبلديات أن تؤدي دورا هاما في هذا الشأن .

٣ - المرأة والتنمية

١٩٥ - (أ) ينبغي أن يعاد توجيه السياسات والممارسات لمنع التمييز ضد المرأة في جميع مجالات العمل والنشاط التي تقتصر تقليديا على الرجل .
(ب) وينبغي بذل جهود لزيادة اشتراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية ، بما في ذلك إدارة المؤسسات الاقتصادية ، وتنسيق هذه الجهود مع أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة الموجهة نحو المرأة .
(ج) وينبغي تشجيع المرأة على اكتساب المهارات أيضا في مجالات خلاف المهن المخصصة لها تقليديا مثل السكرتارية والتعليم وغير ذلك من الاعمال .
(د) ونظرا لعدم وجود إحصاءات لميول الجنسين في المجالات المختلفة ، ينبغي لمؤسسات البحوث والجامعات أن توجه الموارد نحو إعداد مثل هذه الاحصاءات بغية إدماج المرأة مع الرجل في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة .
(هـ) وينبغي أن تتخذ وأن تنفذ تدابير خاصة للصحة العامة بجانب البرامج التعليمية لمواجهة المشاكل الصحية المتعلقة بالمرأة .
(و) وينبغي زيادة تقديم خدمات الرفاه الاجتماعي عن طريق المؤسسات المختصة لإعفاء المرأة من التزاماتها على مستوى الأسرة بإقامة المزيد من رياض الأطفال ، ودور الحضانة ، ودور المسنين .
(ز) ويلزم زيادة التعاون بين المدارس والاهالي للتوصل إلى طرق وتدابير لتقليل معدلات الانقطاع عن الدراسة في مدارس البنات .
(ح) وينبغي للوكالات الدولية المعنية بتعزيز التنمية في الأرض المحتلة أن تدرج التحليل القائم على الجنس في صياغة سياساتها وكذلك في تصميم برامجها وتنفيذها . وينبغي لها أن تنظر في مدى الاحتياج إلى زيادة التأكيد على مستوى السياسات على الأنشطة التي تستهدف مجموعات محرومة معينة تشمل كثيرا المرأة ، وبخاصة المرأة التي تعيش في المناطق الريفية .

(ط) كذلك ، ونظرا لعدم وجود آلية مؤسسية فلسطينية مستقرة لمعالجة شواغل المرأة ، يمكن لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تميز أنشطتها لصالح المرأة على المستويات الشعبية عن أنشطة التعاون التقني التقليدية التي تقوم بها .

٤ - خدمات الصحة العامة^(٩)

١٩٦ - يحتاج القطاع الصحي إلى نهج عمل متوازن . وينبغي أن يراعي هذا النهج خدمات الصحة الأولية ، بما في ذلك الاحتياجات الوقائية والمرافق الصحية ، فضلا عن الخدمات الصحية الثانوية والثالثة . ويوصي الاجتماع بشدة بتركيز الجهود على تطوير البرامج ، مع التأكيد على نوعية الخدمات بدلا من كميتها ، ورفع مستوى الخدمات القائمة بدلا من استحداث خدمات جديدة ، وتدعيم تكاليف التشغيل وضمان إتاحة الموارد قبل النظر في شراء الأجهزة . وينبغي تقويم الاختلالات في توزيع الخدمات بالتركيز على المناطق ذات الأولوية والمحرومة ، وبخاصة مناطق جنين/طولكرم/قلقيلية ، والخليل وقطاع غزة . ويمكن تحديد ثلاث مجالات تقنية رئيسية كمجالات ذات أولوية للعمل هي: الاحتياجات من الهياكل الأساسية والمرافق الصحية العامة التي تؤثر على الصحة ، وتنمية الموارد البشرية ، والخدمات الصحية .

١٩٧ - (١) الهياكل الأساسية/المرافق الصحية . يمكن أن يؤدي تقديم المساعدة في هذا المجال إلى فوائد كبيرة للأوضاع الصحية وإلى زيادة فعالية الخدمات الصحية لمعالجة المشاكل الصحية . وكما لوحظ أعلاه ، تعتبر شبكات المجاري في جميع المناطق ، لا سيما في القرى ومخيمات اللاجئين وقطاع غزة ، من المجالات التي تتسم بأولوية واضحة للعمل . وبالمثل ، هناك حاجة عاجلة للغاية إلى إنشاء المرافق اللازمة لتوريد المياه عن طريق الأنابيب وتوريد المياه العذبة . ومن المجالات التي ينبغي إيلاء أولوية للعمل فيها أيضا التخلص من النفايات ، وشبكات الصرف اللازمة للمياه المستعملة وكذلك المرافق اللازمة لمعالجتها .

(ب) تنمية الموارد البشرية . إن الأنواع المختلفة من البرامج التدريبية التي تتراوح من التدريب أثناء العمل ورفع المستوى إلى مواصلة التعليم أساسية . ويلزم وجود أخصائيين في مجالات مختلفة لزيادة تطوير النظام . ومما يعتبر حاسما بصفة خاصة تنمية المهارات الإدارية والتنظيمية للموظفين على كافة مستويات الخدمات الصحية .

(ج) الخدمات الصحية . يلزم لتخطيط البرامج التصحيحية أو الانمائية الملموسة للمجالات المختلفة من قطاع الصحة العامة الاضطلاع بمزيد من المعلومات والبحوث المتعمقة . ويمكن توجيه سلسلة من الدراسات خصيصا إلى دراسة كيفية عمل الدروب المختلفة لشبكة الرعاية الصحية مع التركيز على نوعية الخدمات للمساعدة في نهاية الامر على تحسين الرعاية الصحية .

١٩٨ - وفي نفس الوقت ، يلزم عموماً تحسين الخدمات القائمة قبل الشروع في بدء خدمات جديدة ، باستثناء بعض الحالات مثل إيجاد تخصصات لم تكن موجودة من قبل أو تخصصات كانت نادرة تماماً . ويستوجب هذا النهج تشجيع التخطيط والإدارة السليمين للخدمات ، وبدء برامج معينة مثل البرامج المتعلقة بصحة الأم والطفل ، وعيادات لعلاج مرض السكري والضغط العالي للدم ، والاستخدام الرشيد للأدوية ، وتوفير الخدمات المختبرية الملحق بالعيادات ، وما إلى ذلك . وكما ذكر أعلاه ، يعتبر استمرار التمويل أساسياً لاستمرار الخدمة . ولذلك يعتبر هذا عنصراً أساسياً لاستيفاء الاحتياجات العاجلة .

٥ - التعليم

١٩٩ - (أ) جميع المستويات المدرسية في حاجة ماسة إلى تحسين مرافقها المادية . وتعتبر هذه المشكلة عاجلة بمفهوم خاص فيما يتعلق بالمستويين الأولي والابتدائي في قطاع غزة . ويلزم توفير المزيد من المساعدة الخارجية لبناء هذه المرافق .

(ب) وهناك بجانب هذه الهياكل المادية حاجة عاجلة بالمثل إلى المزيد وإلى نوعيات أفضل من المواد المختبرية ، والمكتبات ، والكتب المدرسية ، والحاسبات الإلكترونية ، والأجهزة الأخرى اللازمة لرفع مستوى ونوعية التعليم ولزيادة فعاليته .

(ج) ومن المجالات الأخرى التي تحتاج بمفهوم عاجل إلى مساعدة خارجية البرامج المناسبة التي تهدف إلى رفع مستوى مؤهلات المدرسين على مختلف المستويات ، في نظامي التعليم الرسمي وغير الرسمي ، مع شمول المدارس والكلية ومراكز التدريب المهني . وينبغي أن تضع المؤسسات التعليمية الفلسطينية بالاستعانة بمساعدة خارجية برنامجاً شاملاً لإعداد المدرسين .

(د) ويلزم لتشجيع المدرسين/المدرسين على البقاء في أعمالهم ، لا سيما في المدارس العامة ومراكز التدريب ، إيجاد حوافز مادية لهم عن طريق زيادة مرتباتهم .

(هـ) وينبغي لمساعدة الطلبة فيما يتعلق بتعليمهم واحتمالات عملهم في المستقبل أن تتاح في جميع المدارس العامة والخاصة خدمات لاسداء النصيحة لهم ، لا سيما في ضوء انخفاض الانضباط وزيادة المشاكل الاجتماعية بسبب انقطاع التدريس فعلياً منذ عام ١٩٨٧ .

(و) ويلزم عدم انقطاع الأداء في المدارس والجامعات لإمكان قيامها بخدمة المجتمع الفلسطيني بصورة طبيعية . ويمكن للمجتمع الدولي أيضاً أن يشجع السلطات الإسرائيلية على وقف إزعاج هذه المؤسسات وإغلاقها وفرض الرقابة عليها .

خامسا - آفاق التنمية المطردة في الضفة الغربية وقطاع غزة

٢٠٠ - استخدم مشروع الدراسة الذي أعدته أمانة الأونكتاد بشأن الاطار الكمي لبحث آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كأساس للمناقشات التي أجريت بشأن هذا الموضوع^(١٠). وركز الاجتماع الانتباه على السمات البارزة لهذه الدراسة. وتم تقييم الاداء الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠، وأسفرت الدراسة عن إطار كمي لتحليل سيناريوهات بديلة للتطور المقبل للاقتصاد في الأرض المحتلة مع اتخاذ السجل التاريخي والافتراضات المعقولة المتعلقة بالاتجاهات والسياسات البديلة كأساس لذلك. ووضعت سيناريوهات مختلفة لتقديم فكرة عن مدى حجم المشاكل الانمائية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني ومدى ما يحتمل أن يحتاج من حرية لحلها.

ألف - موجز الاطار الكمي

١ - القيود المختلفة التي تواجه اختيار الاسلوب

٢٠١ - تأثر اختيار الاسلوب المستخدم في تصميم وتشكيل الاطار الكمي بالعوامل التالية:

- (أ) إن اقتصاد الأرض المحتلة غير معقد وقد تعرض لصدمات شديدة من قوى عملت على تفتيته ؛
- (ب) إن القيود الاحصائية لفترة الاساس تحول دون تشكيل نهج تفصيلي بغير الاخلال بدقته وبملاحيته للتحليل اللاحق ؛
- (ج) وإن الموارد المتاحة لتخصيمها لهذه العملية محدودة .

٢٠٢ - وفي هذه الظروف ، رئي أن النهج المفصل سيكون غير مناسب وأن فائدته التحليلية ستكون محدودة . ولذلك ، قرر الاجتماع اتباع "إطار محاسبي" ، يكون متكررا بطبيعته . وسيتقيد نطاق هذا الاطار بصرامة بالمتواليات الزمنية الاحصائية المتاحة والجديرة بالثقة . ويشكل هذا الاطار أساسا عملية بارامترية تهدف إلى تأكيد أوجه الاتساق الداخلي بين المجاميع الرئيسية . وستبحث الشفرات في الموارد - مع التأكيد بصفة خاصة على الشفرات بين المدخرات - الاستثمار ، والصادرات - الواردات ، واليد العاملة - العمل .

٢ - هيكل الاطار

٢٠٣ - أشير إلى أن التحليل الاقتصادي المتوسط الاجل والطويل الاجل يختلف جوهريا عن التنبؤ بالنشاط الاقتصادي في الاجل القصير . فيتطلب التنبؤ الدقيق الاهتمام بعناية بمتغيرات مثل معدل النمو في توفير النقد ، وحركات أسعار الفائدة والصرف ، وسلوك معدلات الاجور ، وما إلى ذلك . وتشكل الاعتبارات الديمغرافية أنسب نقطة بداية لأي

تحليل جدي للسيناريوهات لتقييم التوقعات الاقتصادية طويلة الأجل . وتمشيا مع هذا المبدأ ، يعتمد الاطار على ثلاث كتل تكرارية - بحسب ترتيب الحل - هي الكتلة الديمغرافية ، وكتلة القوى العاملة ، وكتلة الاقتصاد الكلي . وفيما يلي موجز للنقاط البارزة لهذه الكتل:

(أ) الكتلة الديمغرافية . على الرغم من التعبير عن هذه الكتلة بمعادلة واحدة في الاطار ، فإنها أكثر الكتل تفصيلا وشمولا . وبينما لا يمكن الاعتماد تماما على الاحصاءات التي يستند إليها الاطار ، فإن طبيعة هذا الشكل من التحليل تؤدي إلى نتائج متينة حقا . ومع ذلك ، لا تزال الهجرة من المتغيرات التي يعسر معالجتها بأي أسلوب منتظم نظرا لخضوعها لقوى كثيرة لا يمكن التنبؤ بها .

(ب) كتلة القوى العاملة . هذه الكتلة واضحة المعالم بقدر معقول لاعتماد القوى العاملة أساسا على معدلات المشاركة الاقتصادية بحسب العمر والجنس ، مع مراعاة هيكل العمر - الجنس للسكان ، كما هو محدد في الكتلة الديمغرافية . وبينما يتم البحث عن التفاصيل بحسب القطاع الاقتصادي لكل من حجم وإنتاجية القوى العاملة ، توضع السيناريوهات غالبا بناء على افتراضات مشتقة بشأن مجموع إنتاجية القوى العاملة ؛ ولذلك فإن هذا الجانب من الاطار لا يستغل تماما .

(ج) كتلة الاقتصاد الكلي . تتألف هذه الكتلة من نظام بسيط للعرض يقوم على الانتاجية والقوى العاملة من جهة ، ومن مجموعة واضحة المعالم من معادلات الطلب التي تحكم المجاميع الاقتصادية الرئيسية من جهة أخرى . ويمثل الفرق بين الجانبين الطاقة الفائضة والبطالة . بيد أنه لوحظ أن الصادرات تعامل كعنصر خارجي منذ البداية وأنها تحدد بحسب الاتجاه التاريخي . وهذا يشكل عائقا هاما بالنسبة للتحليل اللاحق لا بد من وضعه في الاعتبار .

٣ - السيناريو الأساسي وبديله

٢٠٤ - السيناريو الأساسي هو سيناريو "الحد الأدنى من التدخل" الذي يعالج مسألة الآثار التي ستترتب على بقاء الاتجاهات الموضوعية والانماط السلوكية سائدة في المستقبل . وهناك من بين افتراضات هذا السيناريو افتراضان يستحقان الذكر لما لهما من أهمية بالغة . الاول ، افتراض أن تدفق المهاجرين إلى الخارج الذي تميزت به الصورة التقليدية للأرض المحتلة سيظل قائما . والثاني ، افتراض أن تأثير الاختلالات في السنوات العديدة الماضية سيظل متجليا . وتبين النتائج الرئيسية لهذا السيناريو ما يلي: '١' أن نمو القوى العاملة سيختلف عن النمو السكاني ؛ و'٢' أن التبعية الاقتصادية ستظل سائدة (تتجلى في نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج القومي الإجمالي) ؛ و'٣' أن نسبة البطالة ستصل إلى ٥٠ في المائة عند نهاية فترة الاسقاط . ويمثل هذا السيناريو بيئة اجتماعية - اقتصادية غير مستقرة إجمالا .

٢٠٥ - ونتائج هذا السيناريو ليست غير مقبولة فحسب ولكنها غير واقعية أيضا .
فبينما يحافظ السيناريو الأساسي على روح الحد الأدنى من التدخل ، فإنه ليس قاعدة معقولة لمقارنة السيناريوهات البديلة الموجهة إلى السياسات . فمن غير المعقول أن يفترض ، بالنظر إلى البيئة الإقليمية المحتملة في المستقبل المنظور ، أن تدفقات المهاجرين إلى الخارج ستستمر كما كانت من قبل . بيد أنه لوحظ أنه لن يتسنى في الواقع وضع سيناريوهات بديلة إلا إذا تغيرت الظروف التي تؤثر على الأرض الفلسطينية . وكحد أدنى ، يفترض بموجب بديل السيناريو الأساسي أنه قد يتلاشى تدريجيا تأثير الاختلالات التي حدثت في السنوات الأخيرة .

٢٠٦ - بيد أنه ستؤدي التعديلات التي أدخلت على الإطار إلى زيادة نمو القوى العاملة بقدر أكبر كثيرا مع تحسن أداء الاقتصاد أيضا بقدر كبير . وستنخفض البطالة رغم نمو القوى العاملة بنسبة عالية تبلغ ٤,٥ في المائة سنويا نتيجة لتوقف الهجرة . ومع ذلك ، سيكون هذا السيناريو البديل غير جذاب أيضا نظرا لبلوغ البطالة نسبة ٤٠ في المائة تقريبا في نهاية فترة الاسقاط . وسيكون من غير الممكن أيضا اعتباره مستقرا من وجهة نظر اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . وسيطبق الإطار عندئذ لتحديد مدى ما يحتمل استغلاله من حرية لتحسين التوقعات الانمائية للأرض المحتلة .

٤ - السيناريوهات البديلة

٢٠٧ - وضعت مجموعة تتكون من خمس سيناريوهات بديلة ومعها سيناريوهات فرعية تمثل تدرجا من عدم صلاحية السيناريو الأساسي إلى سيناريوهات أصلح أو أكثر "استقرارا" ، فضلا عن تدرج من سيناريوهات أقل جدوى إلى سيناريوهات أكثر جدوى من وجهة نظر السياسات .

(أ) البديل الأول - كبح البطالة بتحويلات خارجية صافية كأداة لذلك

٢٠٨ - بمقتضى هذا السيناريو ، يحدد معدل مستهدف للبطالة وتكيف التحويلات الخارجية صعوديا لتحقيق هذا الهدف . وسيحتاج هذا إلى قدر كبير من التحويلات الصافية . ولذلك ، وبينما يعتبر هذا السيناريو سليما من وجهة النظر التقنية ، فإنه سيكون على حساب عدة مليارات من الدولارات كدعم خارجي إضافي . كذلك ، وفي نهاية الفترة ، سيظل الهيكل الاقتصادي بدون تغيير إن لم تقل سلامته ويزيد اعتماده على الدعم الخارجي .

(ب) البديل الثاني - برنامج الاستثمار المكثف التجاري المنحي

٢٠٩ - بمقتضى هذا السيناريو ، يفترض أن هناك استثمارة إضافية ، مع تخصيص الزيادة في الانتاج بنسب مختلفة لتعزيز الصادرات واستبدال الواردات . ويعتبر هذا النهج

فعلا لمعالجة مشكلة التحول الاقتصادي الهيكلي ، وتخفيض الاعتماد على الخارج ، وتخفيف البطالة في نهاية فترة الاسقاط . بيد أن التكاليف المتوسطة الأجل المرتبطة بالبطالة عالية . وبالمثل ، يصعب تصور أساليب معقولة لتدعيم الاستثمار الإضافي .

(ج) البديل الثالث - الاستثمار المكثف التجاري المنحى مع زيادة كبيرة

في الدعم الخارجي

٢١٠ - يمثل هذا السيناريو مزيجا من السيناريوهين الأول والثاني . وتعالج في هذا السيناريو أوجه القصور في السيناريوهين السابقين بشأن العمالة بينما يسعى في نفس الوقت إلى تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي . ويقلل هذا السيناريو تبعية الهيكل الاقتصادي ويخفض على المدى الطويل الاحتياج إلى دعم خارجي . وتعتبر هذه النتيجة جذابة . بيد أن النتائج تشير التساؤل حول أحد الافتراضات الأساسية التي تستند إليها البدائل الثلاث وهو أن الهجرة الصافية تبلغ صفرا .

(د) البديلان الرابع والخامس: الاستثمار المكثف التجاري المنحى على

مستويات أعلى ، والدعم الخارجي ، والتدفق الصافي للهجرة إلى الداخل

٢١١ - يُبقي هذان البديلان أساسا على سمات السيناريوهين الثاني والثالث بينما يستوعبان في نفس الوقت عنصرا يتعلق بعودة الهجرة إلى الأرض وما ستؤدي إليه بالتالي من ارتفاع في عدد السكان ونمو في القوى العاملة . وبموجب هذين البديلين ، يلزم وجود برنامج أكثر كفاءة للتدابير الداخلية والدعم الخارجي من أجل تحقيق مستويات من العمالة تغطي مستويي البديلين الثاني والثالث . كذلك ، يعتبر دور نمو الصادرات حاسما لنجاح هذين السيناريوهين . ويلزم لتنفيذ سياسات ترويج الصادرات أيضا بيئة خارجية داعمة جدا ، إقليمية ودولية . وينبغي أن تؤخذ هذه العناصر في الاعتبار عند الانتقال إلى تحليل قطاعي أكثر تفصيلا . ويبدو أنه سيلزم أن تقتصر مجموعة من السياسات الداخلية القوية التي تهدف إلى تحويل هيكل الاقتصاد أساسا بدعم خارجي جوهري . فلا يمكن للسياسات الداخلية في حد ذاتها ولا للدعم الخارجي وحده تحقيق وضع سليم حقا في الأجل الطويل .

٢١٢ - وباختصار ، اقتضت عملية تحليل السيناريوهات على مقارنة صور بديلة لتوقعات ممكنة في المستقبل . وستعني ترجمة هذه السيناريوهات إلى مبادئ توجيهية عملية ممكنة التنفيذ إجراء تحليل مسهب وموضوعي على أكثر المستويات القطاعية تفصيلا . ووضعت هذه السيناريوهات لتقديم إطار مرجعي عام لعمل الخبراء فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد الفلسطيني على المستوى القطاعي/دون القطاعي .

باء - المناقشة

٢١٣ - طرح المشتركون في المناقشة التي أعقبت ذلك عدة أسئلة تدور عموماً حول طلب تفسيرات أو توضيحات بشأن بعض الجوانب التقنية للاطار . وشملت هذه الأسئلة تحديد وظائف الاستهلاك والاستثمار والاستيراد ، وإحصاءات السكان وأهمية الإحصاءات عن أداء الاقتصاد الفلسطيني في فترة الأساس ، ومعدل رأس المال/العمل ، وعدد العمال في إسرائيل خلال فترة الاسقاط ، وتعريف صافي دخل عوامل الانتاج والتحويلات ، وطبيعة ومصادر التدفقات الرأسمالية الخارجية .

٢١٤ - وقدمت توضيحات بشأن النقاط أعلاه . وتوخى للايجاز ، اتفق على أن يكون الاطار الكمي مختصراً بقدر الإمكان . وربطت مسائل كثيرة ذات طابع تعريفي وتقني وتشغيلي بتصميم الاطار وهيكله وعمله . وعولجت السيناريوهات الفردية معالجة منهجية على منوال هيكل الدراسة نفسها ، ثم قدمت في وثيقة منفصلة باعتبارها "الملحق التقني" للاطار الكمي . (للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الأسئلة التي طرحت وجوانب أخرى من الإطار ، أحيل المشتركون إلى الملحق التقني) .

٢١٥ - ونظر الاجتماع بعد ذلك في أهمية الإطار وفائدته كدليل تقني لإعداد الجزأين الثاني والثالث من الدراسات القطاعية . وفي هذا الصدد ، تم الاتفاق على أنه ينبغي النظر إلى الإطار ، بسبب القيود التي تكتنف هيكله ، كمجرد عملية بارامترية تقدم إحصائياً اتجاهات طويلة الأجل تحت سيناريوهات مختلفة . فليس المقصود منه بالطبع استخدام في وضع مجموعات من السياسات القصيرة الأجل ، أو سياسات للتثبيت ، أو حتى سياسات للنمو الاقتصادي . ويمكن الاستفادة من الإطار في تصوير بعض النهج الواسعة للمشاكل الخطيرة والمستعصية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني . وقد تشجع بعض الاعتبارات الباحثين وواضعي السياسات على البدء في إجراء خيارات فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية . فمثلاً ، إذا كان القصد من السياسات في المقام الأول هو زيادة العمالة ، فإن الناتج النهائي قد يكون زيادة كبيرة غير مرغوب فيها في السورادات . إن الاطار يركز الاهتمام حقاً على خيارات فيما بين البدائل .

٢١٦ - ورأى البعض أن مسألة التغذية المرتدة تستحق البحث نظراً للطابع الدينامي للإطار ، على الأقل فيما يتعلق ببعض المعادلات . وبالمثل ، ينبغي بقدر الامكان محاولة إجراء المزيد من التفرقة والتجزئة فيما يتعلق بأهم سيناريوهين وهما السيناريوهان الرابع والخامس ، وأهم القطاعات . ولوحظ أيضاً أنه يمكن التوسع في الاطار ليعكس التطورات التي حدثت مؤخراً في البيئة السياسية والامكانيات المقبلة (مثل استمرار الوضع الراهن ، أو احتمال الحكم الذاتي المحدود أو السيادة) ، بما لكل منهما من آثار مختلفة على الاقتصاد الفلسطيني . ويمكن أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار ، عند وضع

الاطار ، الابعاد الخارجية للروابط الاقتصادية المحتملة مع البلدان المجاورة (مثل الاردن واسرائيل) . وبالمثل ، وفيما يتعلق بعودة المهاجرين ، يمكن استخدام بيانات أخرى في ضوء الحقائق الناشئة للبيئة السياسية وطاقة الاقتصاد الهش للضفة الغربية وقطاع غزة . فينبغي أن يعكس هذا العنصر ببساطة مدى حجم الاحتياجات من الموارد وتعبئتها وآثار ذلك على الاقتصاد . وهذا أمر هام بصفة خاصة لتقدير المعونة الأجنبية الضخمة اللازمة .

٢١٧ - ويمكن أيضا أن تعكس فترة الاسقاط مدى دوام الخيارات الممكنة الناشئة من البيئة السياسية . ولذلك ، يمكن توخي فترة تبلغ ثلاث سنوات على الأقل تحت أي ترتيب مؤقت ، تعقبها خمس أو سبع سنوات تحت خيار للسيادة . وإذا ربطت مثل هذه الاعتبارات السياسية الممكنة بالافتراضات الاقتصادية الأساسية التي يستند إليها أهم سيناريوهين (الرابع والخامس) ، سيتم عندئذ تركيز الاهتمام على قضايا السياسات . بيد أنه لا ينبغي أن ينتقص هذا الهدف من فائدة الصيغة الحالية للسيناريوهين الرابع والخامس .

٢١٨ - ورأى الاجتماع أنه ينبغي استخدام كثير من المعلومات والتحليلات المستمدة من الدراسات الميدانية المحددة للمرحلة المقبلة ، وهي مرحلة الدراسات القطاعية . ويمكن أن تتدفق المعلومات في كلا الاتجاهين . فبينما سيقدم الإطار الأساس التقني لتطوير الدراسات القطاعية ، سيلزم زيادة تطوير الإطار نفسه في ضوء التغذية المرتدة من الدراسات القطاعية نفسها . ويمكن أن يساعد هذا النهج في وضع مجموعات من السياسات المشتركة مع السيناريوهات المختلفة التي ينبغي أن تبقى في هذه المرحلة عند أدنى حد . وينبغي أن يؤدي هذا أيضا إلى توسيع القاعدة التحليلية للاطار للنظر في السياسات ، لا سيما تحت أسلم سيناريوهين . وسيكون هذا موضوعا للجزء الثالث من المشروع المشترك بين القطاعات والإطار الكمي لمعالجة الميزج من السياسات .

جيم - الاستنتاجات

٢١٩ - بعد مناقشة دقيقة للمسائل أعلاه ، اتفق الاجتماع على ضرورة أن يرجع الخبراء لدى قيامهم باعداد الجزئين الثاني والثالث من الدراسات القطاعية إلى السيناريوهات التالية من الاطار الكمي:

(١) السيناريو الأساسي . اعتبر هذا السيناريو غير مرغوب فيه وغير مقبول لأنه يمثل حالة طويلة الأجل يمكن أن تظل الأوضاع الاقتصادية فيها انعكاسا للتشوهات والتدهورات التي حدثت مؤخرا . ومع ذلك ، سيكون هذا السيناريو ، بصفته هذه ، مفيدا لأنه يصور عدم استصواب الوضع الراهن ويحدد أكثر المجالات إلحاحا لتدخل السياسات الاقتصادية الكلية .

(ب) السيناريو البديل الثالث . يتضمن هذا السيناريو ، الذي يعتبر أكثر قابلية للتطبيق من الناحية التقنية ، فترة انتعاش (انتقالية) تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات . وبمقتضى هذا السيناريو ، يفترض أن الشعب الفلسطيني سيبدأ بعد فترة الانتعاش الأولية سيطرة أكبر على موارده الطبيعية وعلى اتخاذ القرارات الاقتصادية . ويتوقع رفع القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية . وستتاح معونة خارجية أكبر للاقتصاد الفلسطيني لدعم جهود التكيف الأساسية .

(ج) السيناريو البديل الخامس . يفترض هذا السيناريو أنه سيتم التوصل إلى السيطرة الكاملة على الموارد الاقتصادية والاجتماعية بعد فترة انتعاش أولية كما يفترض هذا السيناريو أيضا مستوى معيناً لعودة المهاجرين . واعتبر هذا السيناريو أفضل السيناريوهات لأنه أكثرها اقتراباً من تطلعات الشعب الفلسطيني . ومن الناحية العملية ، يفترض هذا السيناريو أيضا فترة انتعاش تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات كفترة انتقالية مناسبة قبل السيادة .

سادساً - وضع مخططي الجزأين الثاني والثالث من الدراسات القطاعية

٢٢٠ - وفي ضوء تقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ودراسة الاطار الكمي ، بما في ذلك اختيار السيناريوهات المناسبة للعمل بشأن الافاق المقبلة ، وضع مخططان للجزأين الثاني والثالث من الدراسات القطاعية على مستوى الافرقة العاملة . وعرضت الصيغة النهائية المتفق عليها لهذين المخططين على الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ لاعتمادها . والغرض من وضع هذين المخططين هو أن يتبعهما الخبراء المعنيون باعداد الجزأين الثاني والثالث من الدراسات التي يتولاها كل منهم .

سابعاً - اعتماد النصوص

٢٢١ - عرضت أيضا مشاريع نصوص الافرقة العاملة الثلاثة بشأن البندين ٣ و٤ من جدول الاعمال على الجلسة العامة لمناقشتها واعتمادها وإدراجها بعد ذلك في هذا التقرير .

ثامناً - اختتام الدورة

٢٢٢ - وفي الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ ، وجه المشتركون الشكر إلى أمانة الاونكتاد والوحدة الاقتصادية الخاصة للجهود التي بذلتها كل منهما لبدء هذا المشروع الهام وللتقدم الكبير الذي أحرز ، حتى الآن ، في تنفيذه . وأعرب ممثلو المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وجامعة الدول العربية اللتين ساهمتا بالمنظمات التابعة لهما في تكاليف الدراسة المشتركة بين القطاعين عن امتنانهم للإنجازات التي تمت حتى الآن وللأسلوب الذي يسير به العمل في المشروع . وتطلع المنظمات المذكورة إلى استكمال هذا المشروع الذي سيقدم ليس

معلومات مناسبة وشاملة عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب ولكن إمكانية توسيع نطاق مساعدتها للشعب الفلسطيني وبالتالي المساعدة في تلبية أكثر احتياجاته إلحاحا وبناء قاعدة سليمة للمستقبل أيضا .

٢٢٣ - وأعرب خبراء فلسطينيون محليون مختلفون عن امتنانهم للفرصة التي أتاحت لهم للمشاركة في هذا المشروع . فقد أتاح لهم الاشتراك في هذا الاجتماع الفرصة لتبادل الآراء ليس فيما بينهم فحسب ولكن مع خبراء دوليين ومع ممثلين مشتركين لمنظمات إقليمية ودولية أيضا . وأشاروا إلى أن الشعب الفلسطيني يواجه مشاكل حقيقية ولا يمكنه الاكتفاء بوضع تقارير ودراسات جيدة . فينبغي أن تدرك المنظمات الإقليمية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة أن تطلعات الشعب الفلسطيني تتجاوز التقارير والدراسات وتستوجب بذل جهود عملية . ومهما كانت الجهود المبذولة متواضعة فإنها ستقطع شوطا بعيدا في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني التي أهملت منذ وقت طويل . ويأمل الخبراء بصدق في أن توفر نتائج الدراسات القطاعية والمشروع المشترك بين القطاعات الأساس اللازم لتكثيف الجهود الايجابية على نحو متضافر .

الحواشي

(١) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن خلفية المشروع ، انظر "مذكرة من الأمين العام للأمم المتحدة بشأن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة" (A/46/262-E/1991/95) وكذلك "تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/39(1)/4) ، الجزء الثاني . وأجريت مناقشات فيما يتعلق بموضوع هذا التقرير خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ مع عدد من الأطراف المعنية .

(٢) انظر المرفق الأول للاطلاع على قائمة المشتركين .

(٣) انظر المرفق الثاني للاطلاع على قائمة الدراسات المعنية التي أعيدت في إطار المشروع المشترك بين القطاعات .

(٤) لم تكن نتائج الدراسة التي أجريت بتكليف من أمانة الأونكتاد عن النقد والعمليات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة متاحة للنظر في الاجتماع .

(٥) لم تكن نتائج الدراسة التي أجريت بتكليف من أمانة الأونكتاد عن التحول الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة متاحة للنظر في الاجتماع .

(٦) ركزت المناقشة بشأن هذا الموضوع على السلطة التنفيذية في الإدارة

العام .

(٧) لم تكن نتائج الدراسة التي أجريت بتكليف من أمانة الأونكتاد عن

الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة متاحة للنظر في الاجتماع .

الحواشي (تابع)

(٨) أعدت أمانة الاونكتاد منذ عقد هذا الاجتماع دراسة متعمقة عن حالة البيئة في الارض الفلسطينية المحتلة . وللإطلاع على عرض موجز لاستنتاجاتها ، يمكن الرجوع إلى تقرير أمانة الاونكتاد المقدم إلى الدورة الأربعين ، الجزء الأول ، لمجلس التجارة والتنمية ، ١٩٩٣ ، المعنون "التطورات في اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/40(1)/8) .

(٩) تلخص هذه التوصيات نتائج الدراسة التي أجريت بتكليف من أمانة الاونكتاد عن قطاع الصحة العامة . ولم تكن متاحة للنظر في الاجتماع .

(١٠) انظر "آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٩٩٠-٢٠١٠: إطار كمي" (ستصدر في عام ١٩٩٣) .

المرفق الاول
قائمة المشتركين

<u>الخبراء</u>	<u>الانتساب</u>
١- السيد رامي عبد الهادي	مركز الهندسة والتخطيط ، رام الله
٢- السيد جورج العبد	مؤسسة التعاون ، جنيف
٣- السيد سمير أبو عيشه	جامعة النجاح ، نابلس
٤- السيد عبد الفتاح أبو شكر	جامعة النجاح ، نابلس
٥- السيد عاطف علاونة	جامعة النجاح ، نابلس
٦- السيد محمود الجعفري	الجامعة الإسلامية في غزة ، غزة
٧- السيد عبد الرحمن عوض	مجموعة التنمية الاقتصادية ، القدس
٨- السيد هشام عورتاني	جامعة النجاح ، نابلس
٩- السيد ابراهيم الدقاق	القدس
١٠- السيد غراهام داير	كلية الدراسات الشرقية والافريقية ، لندن
١١- السيد وائل عناب	جامعة النجاح ، نابلس
١٢- السيد سعيد هيفا	جامعة بير زيت ، بير زيت
١٣- السيد لورنس هاريس	كلية الدراسات الشرقية والافريقية ، لندن
١٤- السيد سمير حزبون	جامعة بير زيت ، بير زيت
١٥- السيد هشام جبر	جامعة النجاح ، نابلس
١٦- السيد قاسم جوده	جامعة النجاح ، نابلس
١٧- السيد راسم خماسي	مركز الدراسات والتخطيط ، كفر كنا
١٨- السيد رياض المالكي	جامعة بير زيت ، بير زيت
١٩- السيد فضل النقيب	جامعة واترلو ، أونتاريو
٢٠- السيد جيفري نوغنت	جامعة كاليفورنيا الجنوبية ، لوس أنجلوس
٢١- السيد نضال صبري	جامعة بير زيت ، بير زيت
٢٢- السيدة هند سلمان	جامعة بيت لحم ، بيت لحم
٢٣- السيد أسامة شهوان	جامعة النجاح ، نابلس
٢٤- السيدة خوله شخشير	جامعة بير زيت ، بير زيت .

الامم المتحدة والمنظمات الاخرى

١- منظمة العمل الدولية

السيدة كاترين كومت - سويسون
السيد فريد فلويمان

- ٢- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
السيد لارى لودفغسن
- ٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيد روجر غوارداد
- ٤- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
السيد فؤاد ح. بيسو
- ٥- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
السيد أليك بولاك
- ٦- منظمة الصحة العالمية
السيد ماريو فيرارو
- ٧- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
السيد محمد سعيد علي
- ٨- جامعة الدول العربية ، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية
السيدة غانیه ملحيس
- ٩- فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية)
السيد ماهر الكرد

أمانة الاونكتاد

- ١- السيدة رنده العلمي
- ٢- السيدة كريستينا آدم
- ٣- السيدة هيلين فونك - دولوسكي
- ٤- السيد شمس الذاكر كاظمي
- ٥- السيد رجا الخالدي
- ٦- السيد بول روبرتسون

المرفق الثاني

قائمة الدراسات الميدانية التي أجريت بتكليف من أمانة
الاونكتاد في سياق المشروع المتعلق بآفاق التنمية المطردة
في الضفة الغربية وقطاع غزة

القطاعات والقضايا الاقتصادية

- ١- الأداء الاقتصادي الكلي
- ٢- الزراعة
- ٣- المساعدة الدولية
- ٤- الصناعات التحويلية
- ٥- التجارة السلعية
- ٦- التعدين والمحاجر
- ٧- النقد والعمليات المصرفية
- ٨- المالية العامة
- ٩- الخدمات
- ١٠- السياحة والأنشطة ذات الصلة

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

- ١١- ديناميات التغير الاجتماعي
- ١٢- التعليم
- ١٣- العمل والموارد البشرية
- ١٤- السكان والديمقراطية
- ١٥- الصحة العامة
- ١٦- الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية
- ١٧- المرأة والتنمية

الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية

- ١٨- البناء والإسكان
- ١٩- الطاقة
- ٢٠- المستوطنات الإسرائيلية
- ٢١- الإدارة العامة - السلطة التنفيذية
- ٢٢- الإدارة العامة - السلطان التشريعية والقضائية
- ٢٣- المرافق العامة
- ٢٤- النقل والاتصالات
- ٢٥- الموارد المائية
